وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي النور البشير البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية

تحت عنوان

آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من العجز في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية البيض (2016-2022)

من إعـــــداد:

- خديمي محمد
- بن ناعمة محمد شمس الدين

تحت إشراف: – د. سداوي نورة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سايح حمزة	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقش
مداني حسيبة	أستاذ التعليم العالي		رئيس اللجنة
سداوي نورة	أستاذ محاضر ب		مشرف

السنة الدراسية: 2023-2024

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل ونشكره عدد خلقه ورضا نفسه وزينة خلقه ومداد كلماته الذي هدانا إلى طريق العلم والمعرفة ووفقنا فيه وأنار لنا درب النجاح والتفوق.

ولأن الاعتراف لأهل الفضل واجب يطوق صاحبه

فإننا نتقدم بأسمى وأحر آيات الشكر والعرفان والامتنان لأستاذتنا الفاضلة

الدكـتـورة سداوي نورة

التي بذلت كل ما بوسعها لتوصلنا إلى هذا العمل المتواضع

والتي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها القيّمة التي كانت لنا عونا في دراستنا هذه.

وفي الختام نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهـــــــــداء

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين" أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الرحمان

واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

الى أعز وأغلى إنسان إلى من سعى وشقي من أجل دفعي لطريق النجاح

واحمل اسمه بكل افتخار...والدي الحبيب

إلى رمز العطاء ونبع الحنان الى والدتي الكريمة التي انجبتني حفظها الله وأطال في عمرها.

والى اخوتي وافراد عائلتي الذين هم سند لي في الدنيا

كما اهدي تحياتي الخالصة الى اصدقائي ورفقائي وزملائي في الدراسة وخارج الدراسة

خـديــمي مـحـمـد

إهـــــــــداء

إلى من ذكر الرحمان أن الجنة تحت قدميها، إلى من غمرتني بحبها وحنانها ولم تشكوا تعبا،

إلى أميرة الأمهات "أمي الغالية" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى رفيق دربي طوال عمري، إلى "والدي الكريم" الذي علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح،

إلى أنيسي في مشواري الدراسي الذي لم يبخل عليا بشيء

نسأل الله عز وجل أن يمده بطول العمر.

إلى من كانوا سندي أخوتي لطالما كانت فرحتهم بفرحتي وسعادتهم براحتي

إلى كل أفراد عائلتي واصدقائي

وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

بـن ناعـمة مـحمد شـمس الـدين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آليات تفقعيل مصادر التمويل لميزانية الجماعات المحلية (البلدية) في تجسيد تنمية المشاريع المحلية التي شرعها القانون، ومعرفة مدى فعالية هذه الإيرادات في إنجاز المشاريع التي يحتاجها المواطن، نخص هنا بالذكر إعانات الدولة ومساهمات صندوق التضامن والضمان وقدرته على تمويل ميزانية البلدية.

وقد تمت الدراسة في بلدية البيض خلال الفترة (2016–2022) من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي وإجراء المقابلات مع بعض الإداريين المختصين في ميزانية البلدية وتنمية المشاريع المحلية.

وقد خلصت النتائج إلى أن الموارد المالية لميزانية البلدية متعددة ومتنوعة لكنها ضعيفة وتعتمد على إعانات الدولة لإنجاز معظم مشاريعها التنموية، كما أن لتنوع مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية واختلافها أثر إيجابي على التنمية المحلية ببلدية البيض.

الكلمات المفتاحية: مصادر التمويل، الجماعات المحلية، الإيرادات، إعانات الدولة.

Resume:

This study aims to identify the mechanisms for activating the sources of funding the budget of local groups (municipal) in embodying the development of local projects legislated by the law, and to know the extent of the effectiveness of these revenues in completing the projects that the citizen needs. Here we specifically mention state subsidies and contributions from the Solidarity Fund and guarantee and its ability to finance the municipal budget.

The study was conducted in the municipality of El Bayadh during the period (2016-2022) by using the descriptive analytical approach in the theoretical aspect, and the inductive approach in the applied aspect, and conducting interviews with some administrators specialized in the municipal budget and the development of local projects. The results concluded that the financial resources of the budget.

The municipality is numerous and diverse, but it is weak and relies on state subsidies to complete most of its development projects. The diversity and differences in sources of funding for local groups' budgets also have a positive impact on local development in the municipality of El Bayadh.

Keywords: funding sources, local groups, revenues, state subsidies.

الفهرس

العناوين	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة المخططات	
الفصل الأول إطار النظري للتمويل وميزانية الجماعات المحلية	
تمهيد	02
المبحث الأول : عموميات حول التمويل	03
المطلب الأول : تعريف التمويل	03
المطلب الثاني : طرق ومصادر التمويل	05
المطلب الثالث : مشاكل وعراقيل التمويل	12
المبحث الثاني : الميزانية العامة للجمعات المحلية	14
المطلب الأول : إيرادات وآليات تفعيل مصادر تمويل الجماعات المحلية	14
المطلب الثاني : العجز في ميزانية الجمعات المحلية	17
المطلب الثالث : القواعد التنظيمية لميزانية الجماعات المحلية في الجزائر	26
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	38
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية البيض	

تمهيد	43
المبحث الأول : التعريف ببلدية البيض	44
المطلب الأول : لمحة تاريخية حول بلدية البيض	44
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية البيض	47
المطلب الثالث : دور ومهام بلدية البيض	50
المبحث الثاني : مصادر التمويل في البلدية	59
المطلب الأول : تحليل مصادر التمويل الحالية للجماعات المحلية	59
المطلب الثاني : إيرادات بلدية البيض	73
المطلب الثالث : عراقيل التمويل في البلدية	77
المبحث الثالث : ميزانية بلدية البيض	78
المطلب الأول : تحليل ميزانية بلدية البيض	78
المطلب الثاني : دراسة نفقات البلدية وطرق وضع الميزانية	82
المطلب الثالث : تحليل وتطور مدى مساهمة التمويل للعجز أو الفائض في البلدية	90
خلاصة الفصل	93
خاتمة عامة	94
قائمة المراجع	97
قائمة الملاحق	102

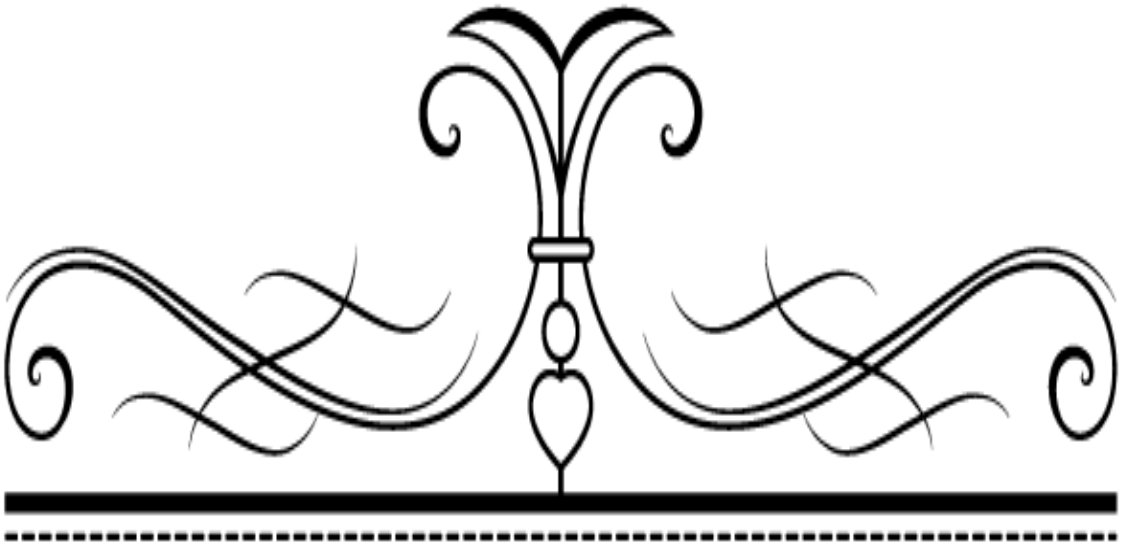
قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
	الفصـــل الثانـــــــــــي	
01	عدد السكان لبلدية البيض	45
02	الكثافة السكانية لبلدية البيض مقارنة بولاية البيض	46
03	نسب المواليد والوفيات لبلدية البيض	46
04	تمركز السكان داخل بلدية البيض	46
05	الرسم على النشاط المهني لبلدية البيض (2016-2022) الوحدة دج	60
06	تطور الرسم العقاري (2016-2022) الوحدة دج	61
07	تطور حقوق الحفلات والأفراح (2016-2022) الوحدة دج	62
08	تطور الرسم على القيمة المضافة (2016-2022) الوحدة دج	63
09	تطور الضريبة الجغرافية الموحدة (2016-2022) الوحدة دج	64
10	تطور الضريبة على الدخل الإجمالي (2016-2022) الوحدة دج	65
11	تطور رسوم الطرق وأماكن التوقف (2016-2022) الوحدة دج	66
12	تطور رسم التطهير: (2016-2022)	67
13	تطور مبيعات المنتجات أو الخدمات (2016-2022) الوحدة دج	69
14	تطور إعانات الدولة (2016-2022) الوحدة دج	71
15	تطور مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير العقارات والمنقولات (2016-2022) وحدة دج	73
16	تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق (2016-2022) وحدة دج	74
17	تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير المسلخ البلدي (2016-2022) وحدة دج	76
18	حوصلة الميزانية بلدية البيض 2016 – 2022	80
19	تطور النفقات العامة (التسيير + الإستثمار والتجهيز).	82
20	تطور نسبة نفقات التسيير بالنسبة للنفقات العامة (2016-2022) الوحدة دج	83
21	نفقات قسم التجهيز والإستثمار.	84

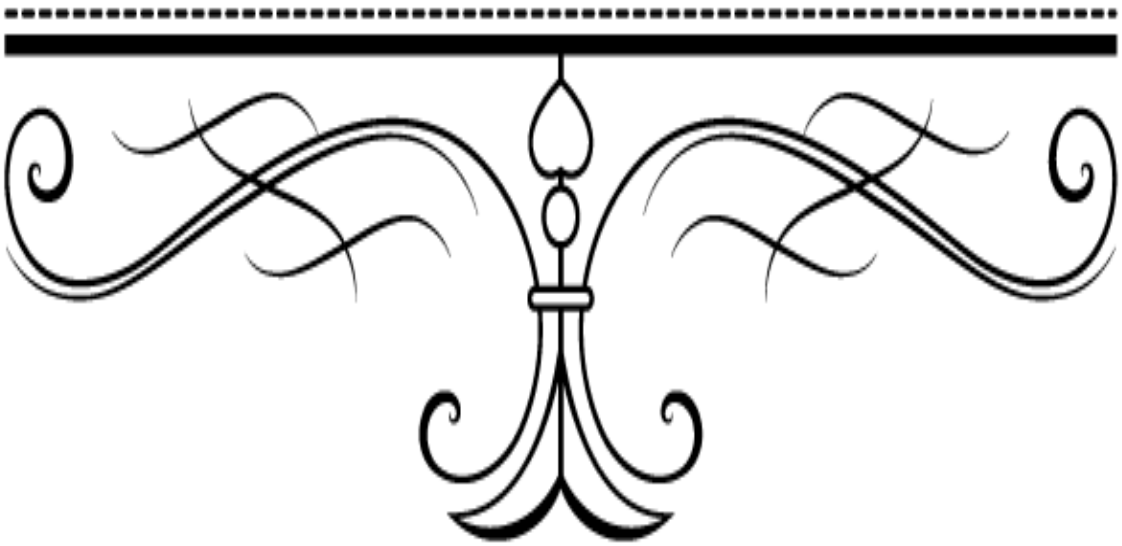
22	الوضعية المالية لبلدية البيض خلال الفترة 2016-2022	91

قائمة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
	الفصـــل الثانـــــــــــي	
01	خريطة بلدية البيض المصدر بلدية البيض	45
02	الهيكل التنظيمي لبلدية البيــض	47
03	الهيكل التنظيمي للأمانة العامة	48
04	الهيكل التنظيمي لمديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية ومديرية الصيانة العامة والوسائل	49
05	مديرية الصيانة العامة والوسائل	49
06	الهيكل التنظيمي المديرية الصفقات والمتابعة والتعمير	50
07	الرسم على النشاط المهني لبلدية البيض (2016-2022)	60
08	تطور الرسم العقاري (2016-2022)	61
09	تطور حقوق الحفلات والأفراح (2016-2022)	62
10	تطور الرسم على القيمة المضافة (2016-2022)	64
11	تطور الضريبة الجغرافية الموحدة (2016-2022)	65
12	تطور الضريبة على الدخل الإجمالي (2016-2022)	66
13	تطور رسوم الطرق وأماكن التوقف (2016-2022)	67
14	تطور رسم التطهير (2016-2022)	68
15	تطور مبيعات المنتجات أو الخدمات (2016-2022)	69
16	تطور إعانات الدولة (2016-2022)	72
17	تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير العقارات والمنقولات (2016-2022)	74
18	تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق (2016-2022)	75
19	تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق (2016-2022)	76
20	تطور النفقات العامة (التسيير + الإستثمار والتجهيز)	82
21	تطور النفقات العامة وقسم التسيير	83
22	نفقات قسم التجهيز والإلستثمار.	84
23	الوضعية المالية لميزانية البلدية من سنة 2016 إلى 2022 الوحدة دج	91



المقدمة العامة



مقدمة:

تعتبر المالية العامة ذات أهمية بالغة في تحقيق النمو الإقتصادي للدولة، لأنها المحرك الأساسي لمختلف نشاطاتها، وركيزتها الأساسية في بعث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مما يتطلب الفاعلية والشفافية في إدارة المالية العامة سواء كان إبرادات أو نفقات.

ومع تعاظم وظائف الدولة، جعل تقسيمها إلى أقاليم ووحدات محلية أمرا حتميا، وهو الأمر الذي أخذت الجزائر بموجبه بعد استقلالها بنظام اللامركزية الإدارية، حيث أنشأت جماعات تركيبية إدارية صغرى التي تشكل الإدارة المحلية، وذلك قصد الوصول إلى أحسن الطرق التنظيمية التي تزيد من الفاعلية في التنظيم، والسرعة للوصول إلى التطور والرقي.

وتعتبر البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، منحها المشرع الجزائري الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي القاعدة الإقليمية للامركزية، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

ومن أجل هذا كله، يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان، الأمر الذي يدعو للعمل بجدية وعلم ومسؤولية وضمير في سبيل البحث عن آليات التمويل الخاصة ببرامج التنمية المحلية، وهذا ما يضع للمسؤولين عن التسيير المالي للبلديات بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي إن الحديث عن الجماعات المحلية في الجزائر، ولاسيما البلديات، يدفعنا إلى الحديث عن القانون 11 – 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، هذا القانون الذي أعطى لشخص رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب كافة الصلاحيات في تسيير البلدية في جميع الجوانب، مالية كانت أو إدارية، ويمارس كافة السلطات باسم البلدية والدولة.

إن التسيير المالي للبلديات يعتبر هاجس كبير للدولة الجزائرية كونه يرتبط مباشرة بالمواطن، وهي تسعى جاهدة أن تنوء تمالية البلدية عن ظاهرة الفساد، حيث تعتبر أخصب أرض لهذه الظاهرة المتفشية عالميا.

ومن أجل ما تقدم، ارتأينا في دراستنا هذه، أن تسلط الضوء على واقع التسيير المالي والمحاسبي للجماعات المحلية في الجزائر، في ظل الإجراءات القانونية والمحاسبية الراهنة.

تواجه الجماعات المحلية في العديد من الدول العربية، ومنها الجزائر، تحديات كبيرة في تمويل مشاريعها وتحقيق أهداف التنمية المحلية، وذلك بسبب اعتمادها بشكل كبير على التمويل الحكومي المركزي، مما يجعلها عرضة للتغيرات في السياسات المالية للدولة،تُعدّ آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من العجز في ميزانية الجماعات المحلية موضوعًا ذا أهمية كبيرة.

وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية:

الإشكالية الرئيسية:

هل يمكن لآليات تفعيل مصادر التمويل ان تحدث فرقا فعليا في الحد من عجز الجماعات المحلية؟

ومن هذه الإشكالية نستخلص عدة أسئلة فرعية:

1. ماهية التمويل؟
2. ما مدى أهمية الميزانية العامة للجماعات المحلية؟
3. ماهي العوائق التي تعرقل تطبيق آليات تفعيل مصادر التمويل؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم الجماعات المحلية في نعزيز التنمية المحلية
- تعاني بلدية البيض من عجز في ميزانتيها خاصة في ظل جائحة كورونا
- تعتمد بلدية البيض في تمويلها عل مصادر متنوعة مع استخدام واتباع اليات تفعيل التمويل.

أسباب اختيار موضوع الدراسة: يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي وحب الاستطلاع لموضوع مصادر التمويل.
- توافق موضوع تمويل الميزانيات المحلية وتفعيل مصادرها مع تخصص إدارة مالية.

أسباب موضوعية:

- خطورة الموضوع باعتباره مهما لتطور البلدية خاصة والجزائر عامة.

- قلة الأعمال الأكاديمية التي تسلط الضوء على أليات تمويل العجز في ميزانية الجماهات المحلية لتحقيق التمنية المحلية.
- معرفة الجماعات المحلية (بلدية البيض).
- نظرة حول الميزانية المعتمدة من طرف الجماعات المحلية.

منهج البحث:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، فقد فرضت علينا طبيعة الموضوع التعامل باستخدام عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة، ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتمثل في تقديم تعاريف، وبالنسبة للجانب التطبيقي فقد تضمن أسلوب المنهج الاستقرائي لاستخلاص العديد من النتائج بخصوص موضوع الدراسة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- **تحليل واقع تمويل الجماعات المحلية في الجزائر**، مع التركيز على مصادر التمويل المتاحة، ونسب مساهمتها في ميزانية الجماعات المحلية.
- **تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية في تمويل مشاريعها،**
- **اقتراح آليات لتفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجماعات المحلية من العام الخاص،**
- فهم طبيعة عجز الجماعات المحلية
- تقييم آليات تفعيل مصادر التمويل
- تقديم حلول حول عملية التغلب على عجز ميزانية الجماعات المحلية
- تعزيز التنمية المحلية
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة

حدود الدراسة:

من أجل استكمال الدراسة تم اقتصار الدراسة على إبراز أليات تمويل ميزانية الجماعات المحلية، حيث تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الزمنية: إذ يقتصر مجال البحث في الفترة الممتدة من تاريخ بدأ التربص لدى المؤسسة محل الدراسة (من 10 مارس إلى غاية 20 مارس) من سنة 2024.

الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة ديوان بلدية البيض.

صعوبات الدراسة:

هذا ولا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة:

- وجود صعوبة في التحصل على الميزانيات النهائية لبلدية البيض
- ضيق الوقت المخصص للدراسة الميدانية في المؤسسة محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي، وهذا كالتالي:

- **الفصل الأول:** معنون ب "**الإطار النظري للتمويل وميزانية الجماعات المحلية**" تناولنا فيه مبحثين، إذ خصصنا المبحث الأول لتعريف التمويل، والتطور التاريخي لمفهوم التمويل، أهداف وأهمية وطرق ومصادر التمويل، أما المبحث الثاني فكان الميزانية العامة للجماعات المحلية، وايرادت وآليات تفعيل مصادر تمويل الجماعات المحلية، والعجز في ميزانيتها، القواعد التنظيمية لها، والمبحث الثالث فقد خصص للدراسات السابقة في موضوع الدراسة.
- **الفصل الثاني:** معنون ب " **آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجمعات المحلية (دراسة حالة بلدية البيض)**"، كان على شكل دراسة تطبيقية، لمصادر التمويل والفائض في الميزانيات وتم التطرق لحوصلة الميزانيات لكل من سنوات 2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022، والتحدث حول أهم مصادر الدعم المالي لبلدية البيض من نفقات الدولة، وتحليل مدى مساهمة الإيرادات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل وميزانية الجماعات المحلية

تمهيد:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، ويعرف بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعزز استقلالية البلدية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة، تشكل الإيرادات الجباية المحلية أهم مصدر من مصادر التمويل الذاتية لميزانية البلدية، إلى جانب ما توفره لها ممتلكاا الخاصة عن طريق إيجارها أو إستغلالها استغلالا مباشرا، وتوجه هذه الإيرادات لتغطية نفقات التسيير والتجهيز، ولعل تزايد النفقات العامة يجعل البلدية في حاجة لتعزيز مواردها الذاتية لتحقيق التمويل اللازم لمشاريعها وتقليل الإعتماد على الموارد الخارجية والإعانات من الدولة، وهذا ما يعطيها أكثر إستقلالية وقدرة على تحقيق المشاريع التنموية والمضي قدما نحو تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول:عموميات حول التمويل

عموميات حول التمويل يحتل التمويل مكانة هامة في المؤسسة فهو يعتبر المحرك الأساسي لنشاطها، لذلك فعلى المؤسسة إدارة هذه الأموال بطريقة عقلانية.

المطلب الأول: تعريف التمويل

تطور مفهوم التمويل خلال القرن 20 فهو كعلم منفصل على الاقتصاد في بداية القرن، 20 وكان التركيز في الدافع على كيفية الحصول على الأموال ومن هنا جاءت كلمة التمويل.

التطور التاريخي لمفهوم التمويل

لقد شملت دراسة التمويل الأساليب الفنية والتفصيلية في الحصول على الأموال، كما شملت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال وكان التركيز على عمليات إصدار الأسس العادية والممتازة وفي العشرينيات زادت احتياجات المؤسسة من الأموال وكان التركيز حينئذ على السيولة وعلى تمويل المؤسسة وظهر الاهتمام بمصادر التمويل الخارجي خاصة الأسس والسندات وظهر دور بنوك الاستثمار كجزء من دراسة التمويل في ذلك الوقت ويمكن تعريف التمويل:

"التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة مما يؤدي يساعد على تحقيق أهدافهم وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارفة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال المدرين والمجتمع".

"ويعرف أيضا بأنه أحد مجالات المعرفة، وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تختلف بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات ومن خلال هذا التمويل نلاحظ أن التمويل يمكن تقسيمه إلى :[1]

1. التمويل الشخصي :

يعد هذا النوع من التمويل في النواحي المالية للأسرة والأفراد، وذلك في مصادر الأموال ووسائل انفاقها واستثمارها والتخطيط لهذه الأموال، بما يمكن هؤلاء من الحصول على أفضل السلع والخدمات وتتمثل المشاكل المالية الرئيسية للأفراد في رغبتهم على تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية، من خلال استخدام الموارد المالية والمادية المتوفرة لديهم. ويتعلق التمويل الشخصي، بكيفية توزيع الأفراد لدخولهم فيما بين

1 ميثم عجام، التمويل الدولي، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 23

الاستهلاك والاستثمار وكذلك بكيفية اختيارهم لفرصة استثمارية من بين الفرص الاستثمارية العديدة أمامهم، وكذلك بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لزيادة استهلاكهم واستثمارهم.

2. تمويل المؤسسات :

إن التمويل في المؤسسات يتمثل في تخصيص الموارد المالية بين النفقات المختلفة والاستثمارات وكذلك كيفية الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل الاحتياجات التمويلية.

إن مصادر الأموال في المؤسسات هي إما مصادر داخلية أو مصادر خارجية (أسهم، سندات، قروض بنكية...) [1]

وتهدف المؤسسات عند الحصول على الأموال لإنفاقها في تغطية التكاليف لتحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة ومخاطر لذلك توجه المؤسسة هذه الأموال أما التمويل دورة الاستغلال: التي يقصد بها مجموعة من العمليات المنجزة من طرف المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها وتشمل الدورة الاستغلالية 3 مراحل :

- اقتناء السلع والمواد الأولية اللازمة التي نتدخل في العملية الإنتاجية.
- تحويل السلع والمواد إلى منتوج نهائي أو نصف مصنع.
- بيع المنتوج وتسويقه.

لذا يجب التحكم في هذه المرحلة التي تتميز بالتكرار المستمر للمحافظة على التوازن المالي للمؤسسة

3. التمويل في القطاع العام :

يعرف التمويل في القطاع العام بأنه العلم الذي يتعلق بدراسة النفقات العامة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

1.3 التمويل: هو عملية توفير الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة المختلفة، سواء كانت للأفراد أو الشركات أو الحكومات. ويشمل ذلك:

جمع الأموال: من خلال القروض، أو إصدار الأسهم، أو جذب الاستثمارات.

إدارة الأموال: من خلال تخصيصها بشكل فعال لتحقيق أهداف محددة.

استخدام الأموال: لتمويل المشاريع، أو الاستثمارات، أو العمليات اليومية.

2.3 أهداف التمويل:

- تمويل المشاريع: توفير رأس المال اللازم لبدء أو توسيع مشاريع تجارية.
- الاستثمار: شراء الأصول المتوقعة أن تُدر عائدًا ماديًا في المستقبل.

1 فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 07

- العمليات اليومية: تغطية تكاليف التشغيل اليومية للأفراد والشركات والحكومات.

3.3 أنواع التمويل:

- تمويل قصير الأجل: يُستخدم لتمويل الاحتياجات قصيرة المدى، مثل رأس المال العامل.
- تمويل طويل الأجل: يُستخدم لتمويل الاحتياجات طويلة المدى، مثل شراء الأصول الثابتة.
- تمويل داخلي: يتم الحصول على الأموال من داخل المنظمة، مثل الأرباح المُحتجزة.
- تمويل خارجي: يتم الحصول على الأموال من خارج المنظمة، مثل القروض أو إصدار الأسهم.

4.3 أهمية التمويل:

- يُساعد على تحقيق الأهداف: من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع والاستثمارات.
- يُعزز النمو الاقتصادي: من خلال توفير رأس المال اللازم للشركات لبدء أو توسيع أعمالها.
- يُساعد على خلق فرص العمل: من خلال تمويل المشاريع الجديدة التي تُخلق فرص عمل جديدة.

5.3 مُصطلحات مُتعلقة بالتمويل:

- **القروض:** أموال يتم إقراضها من قبل شخص أو مؤسسة إلى شخص أو مؤسسة أخرى مقابل فائدة.[1]
- **الأسهم:** وثائق تُمثل ملكية في شركة، ويُمكن للمالكين بيعها أو شرائها في السوق.
- **الاستثمارات:** شراء الأصول المتوقعة أن تُدر عائدًا ماديًا في المستقبل.
- **الفائدة:** تكلفة الاقتراض.
- **العائد:** الأرباح التي يتم الحصول عليها من الاستثمار.

المطلب الثاني : طرق ومصادر التمويل

يمكن إعتبار التمويل على أنه دراسة النفقات العامة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة عموما والمؤسسات الافتصادية خاصة.

أولا: طرق التمويل:

- **التمويل الذاتي:** استخدام الأموال الشخصية أو أرباح الشركة لتمويل الأنشطة المختلفة.
- **التمويل الخارجي:** الحصول على الأموال من مصادر خارجية، مثل:
- **القروض:** من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.
- **إصدار الأسهم:** بيع جزء من ملكية الشركة للمستثمرين.

1 بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية، جامعة البليدة، بدون عدد، ص 299

- **التمويل الجماعي:** جمع الأموال من عدد كبير من الأشخاص من خلال منصات الإنترنت.
- **المنح:** الحصول على أموال مجانية من الجهات الحكومية أو المنظمات غير الربحية.
- **المستثمرون الملاك:** الحصول على تمويل من الأفراد الذين يؤمنون بإمكانيات الشركة.

ثانيا: مصادر التمويل:

- **البنوك:** تُقدم البنوك مجموعة متنوعة من المنتجات المالية، مثل القروض وخطوط الائتمان وبطاقات الائتمان.
- **شركات الاستثمار:** تُقدم شركات الاستثمار رأس المال للشركات الناشئة والشركات الصغيرة.
- **صناديق الاستثمار:** تُقدم صناديق الاستثمار رأس المال للشركات من خلال بيع وحدات للمستثمرين.
- **الأسواق المالية:** تُتيح الأسواق المالية للشركات جمع الأموال من خلال إصدار الأسهم أو السندات[1].
- **الحكومات:** تُقدم الحكومات برامج دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- **المنظمات غير الربحية:** تُقدم المنظمات غير الربحية المنح للشركات التي تعمل في مجالات محددة.
- **المستثمرون الملاك:** هم أفراد يُقدمون تمويلًا للشركات الناشئة والشركات الصغيرة مقابل الحصول على حصة في ملكية الشركة.

1. طريقة اختيار التمويل المناسبة:

يعتمد اختيار طريقة التمويل المناسبة على عدة عوامل، مثل:

- **حجم الشركة:** الشركات الكبيرة لديها خيارات تمويلية أكثر من الشركات الصغيرة.
- **نوع النشاط:** بعض أنواع الأنشطة تتطلب تمويلًا خاصًا، مثل التمويل العقاري أو التمويل التجاري.
- **المرحلة التي تمر بها الشركة:** الشركات الناشئة تحتاج إلى تمويل مختلف عن الشركات الراسخة.
- **التكلفة:** تختلف تكلفة التمويل من مصدر لآخر.
- **الشروط:** تختلف شروط التمويل من مصدر لآخر.

2. نصائح لاختيار طريقة التمويل المناسبة:

- **إجراء دراسة جدوى:** لتحديد احتياجاتك المالية بدقة.
- **مقارنة عروض التمويل المختلفة:** من حيث التكلفة والشروط.
- **استشارة الخبراء:** مثل المحاسبين أو المستشارين الماليين.

1 أنظر القانون، 21-22 المؤرخ في 21 أفريل، 2008 المتعلق بالبلدية، ج ر، ع، 81 الصادرة في يوليو، 2008 ص.21

- اختيار طريقة التمويل التي تناسب احتياجاتك وأهدافك.

ثالثا: مصادر التمويل الخاصة بالبلدية :

1. الضرائب المحلية:

في الجزائر، تعتمد البلديات على العديد من الضرائب المحلية لتمويل أنشطتها وتوفير الخدمات العامة للمواطنين. من بين الضرائب المحلية الشائعة في الجزائر يمكن ذكر الآتي[1]:

- **ضريبة العقارات :(Taxes Foncière)**

تفرض على الممتلكات العقارية مثل الأراضي والمباني، وتحصى استنادًا إلى القيمة الجبائية للممتلكات.

- **ضريبة السكن:(Taxe d'Habitation)**

تفرض على المساكن السكنية وتحسب استناداً إلى عدد الأفراد في الأسرة والدخل السنوي.

- **ضريبة المهن والأنشطة الاقتصادية:(Taxe Professionnelle)**

تفرض على الأنشطة الاقتصادية والمهنية في البلديات، وتحسب بناءً على الإيرادات أو القيمة المضافة.

- **رسوم البناء والتراخيص:(Frais de Construction et de Permis)**

تفرض على الأعمال البنائية والتراخيص المرتبطة بها، مثل تراخيص البناء وتجديد المباني.

- **رسوم الخدمات العامة:(Frais de Services Communaux)**

تُفرض على بعض الخدمات العامة المقدمة من قبل البلديات مثل جمع النفايات وصيانة الشوارع والإنارة العامة.

- **رسوم الرخص التجارية[2]:(Frais des Patentes)**

تُفرض على الأنشطة التجارية والحرفية بناءً على نوع النشاط وحجمه.

تختلف الأنظمة الضريبية والرسوم المحلية في الجزائر من بلدية إلى أخرى، وتتميز بالتعقيد والتغيرات التي قد تطرأ عليها بمرور الوقت وتغير السياسات الحكومية. لذا، يُنصح بالتحقق من القوانين والتشريعات الحالية المتعلقة بالضرائب المحلية في كل بلدية بشكل منتظم.

1 بلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة، وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص177

2 منشورات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، نشرة 2017 http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA_Ar_2017.pdf، أطلع عليه بيوم 2024/03/22 على الساعة 05:23.

2. **المنح الحكومية:**

في الجزائر، تقوم الحكومة بتقديم منح مالية للبلديات بهدف دعمها في تنفيذ مشاريع محددة أو تغطية تكاليف معينة. تأتي هذه المنح من ميزانية الدولة وتُخصص للبلديات بناءً على الاحتياجات والأولويات الحكومية والتنموية.

تتنوع المشاريع والبرامج التي يمكن تمويلها من خلال المنح الحكومية، وتشمل على سبيل المثال:

- **مشاريع البنية التحتية العامة** :مثل إنشاء وصيانة الطرق، وتحسين شبكات الصرف الصحي والمياه، وتوسيع نظم الإنارة العامة.
- **تطوير المرافق العامة** :مثل بناء وتجهيز المدارس، ومراكز الرعاية الصحية، والمراكز الثقافية والرياضية.
- **برامج التنمية المحلية** :مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز السياحة المحلية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المحلية.
- **مشاريع الحماية البيئية** :مثل تنظيف الشواطئ والحدائق، وتشجيع المبادرات البيئية للتقليل من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.
- **برامج الحد من الفقر والبطالة** :مثل دعم برامج التشغيل والتوظيف المحلية، وتوفير المساعدات للأسر المعوزة.

يتم تخصيص هذه المنح وفقًا للمعايير والضوابط التي يحددها القانون والسياسات الحكومية، وعادة ما يكون هناك آليات لتقديم طلبات التمويل وتقييم المشاريع المقترحة. يتم تنفيذ هذه البرامج بالتعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية لضمان الاستفادة الأمثل من الموارد المالية المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في البلديات.

3. **الرسوم:**

أ- الرسوم العقارات:(Taxe Foncière)

- تفرض على الممتلكات العقارية مثل الأراضي والمباني، وتحصى استنادًا إلى القيمة الجبائية للممتلكات.

ب-رسوم السيارات والمركبات:(Taxe Vignette)

- تفرض على المركبات الخاصة والتجارية وتُحدد بناءً على سعة المحرك ونوع المركبة.

ت-رسوم التراخيص والتصاريح:(Frais de Permis et Autorisations)

- تفرض على الأنشطة التجارية والمهنية للحصول على تصاريح وتراخيص معينة.

ث-رسوم الركن:(Frais de Stationnement)

- تُفرض على مواقف السيارات في المناطق المحددة أو في المرافق العامة.

ج- غرامات المرور:(Amendes de Circulation Routière)

- تُفرض على المخالفات المرورية مثل تجاوز السرعة المحددة، وعبور الإشارة الحمراء، وعدم احترام قواعد.[1]

رابعا: الشراكات مع القطاع الخاص:

في الجزائر، تشجع الحكومة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات للمواطنين. يمكن أن تكون هذه الشراكات ذات أشكال مختلفة وتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والمشاريع، من بينها:

- **الشراكات الاستثمارية في المشاريع البنية التحتية:** يمكن للحكومة التعاون مع الشركات الخاصة في بناء وتطوير البنية التحتية الضرورية مثل الطرق والجسور والمطارات ومحطات الطاقة.
- **الاستثمارات في القطاع الصناعي:** يمكن للقطاع الخاص المحلي والأجنبي الاستثمار في المصانع والمنشآت الصناعية مع دعم من الحكومة لتعزيز الإنتاج وتوفير فرص العمل.
- **الشراكات في القطاع الزراعي:** يمكن للشركات الزراعية الخاصة التعاون مع الحكومة في تطوير الزراعة الحديثة وزيادة الإنتاج الزراعي.
- **الشراكات في السياحة والفنادق:** يمكن للقطاع الخاص المحلي والأجنبي الاستثمار في مشاريع الفنادق والمنتجعات السياحية بالتعاون مع الحكومة لتعزيز القطاع السياحي وجذب السياح.
- **الشراكات في تقديم الخدمات العامة:** يمكن للشركات الخاصة تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل بالتعاون مع الحكومة.
- **الشراكات في التعليم والتدريب المهني:** يمكن للشركات التعاون مع الحكومة في تقديم برامج التدريب المهني وتطوير مهارات العمالة.

خامسا:الاستثمارات العقارية :

في الجزائر، تعتبر الاستثمارات العقارية من بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد، وتوفر فرصًا متنوعة للمستثمرين لتحقيق عوائد مالية مجزية وتعزيز التنمية الاقتصادية. تشمل الاستثمارات العقارية في الجزائر عدة أنواع، من بينها[2]:

1 لمادة 249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2015.

2 المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة2015.

- بناء المشاريع السكنية:

يشمل ذلك بناء المجمعات السكنية والمباني السكنية المتعددة الطوابق، والمنازل الفردية، والشقق السكنية.

- تطوير المشاريع التجارية والمكاتب:

يتضمن ذلك بناء المراكز التجارية، والمجمعات التجارية، والمكاتب، والمراكز الأعمال.

- الاستثمار في الضيافة والفنادق:

يمكن للمستثمرين بناء الفنادق، والمنتجعات السياحية، والشقق الفندقية، والبيوت الشعبية.

- تطوير المشاريع الصناعية واللوجستية:

يشمل ذلك بناء المصانع والمستودعات والمراكز اللوجستية لتلبية احتياجات القطاع الصناعي والتجاري.

- الاستثمار في العقارات التجارية والتجزئة:

يتضمن بناء المحلات التجارية، والمتاجر، والمراكز التجارية، والمتاجر الكبرى.

- الاستثمار في العقارات السياحية والترفيهية:

يتضمن بناء المنتجعات السياحية، والمنتجعات الصحية، والمرافق الترفيهية والترفيهية.

تعتبر الاستثمارات العقارية في الجزائر فرصة جذابة للمستثمرين نظرًا للنمو المستمر في الطلب على العقارات سواء للسكن أو للاستخدام التجاري أو السياحي. كما أنها تلعب دورًا هامًا في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك، يجب على المستثمرين دراسة السوق والظروف القانونية والتشريعية المحلية بعناية قبل الشروع في أي مشروع استثماري عقاري.

سادسا:الديون البلدية (Municipal Bonds):

الديون البلدية هي أدوات دين تصدرها البلديات أو الوكالات الحكومية المحلية لتمويل مشاريع البنية التحتية أو غيرها من المشاريع العامة[1].

مميزاتها:

عوائد ثابتة: تقدم الديون البلدية عوائد ثابتة للمستثمرين على شكل فوائد دورية.

الإعفاء الضريبي: قد تكون فوائد الديون البلدية معفاة من الضرائب على مستوى الدولة أو المحلية، مما يجعلها جذابة للمستثمرين الذين يبحثون عن مصادر دخل معفاة من الضرائب.

الأمان: تعتبر الديون البلدية استثمارات آمنة نسبيًا، حيث يتم دعمها بقوة ضريبية أو ضمانات حكومية.

1 أمر رقم 08 – 02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 42 27 يوليو 2008.

التأثير الاجتماعي: يمكن للمستثمرين في الديون البلدية المساهمة في تمويل مشاريع مهمة للمجتمع.

عيوبها:

مخاطر السيولة: قد تكون الديون البلدية أقل سيولة من بعض أنواع الاستثمارات الأخرى، مما قد يجعل من الصعب بيعها في وقت قصير.

مخاطر الائتمان: تعتمد جودة الدين البلدي على قدرة المصدر على سداد الدين والفوائد.

معدلات الفائدة المنخفضة: قد تكون معدلات الفائدة على الديون البلدية منخفضة، خاصة في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة.

أنواعها:

الديون العامة: هي ديون تصدرها البلدية لتمويل نفقاتها العامة.

الديون المدعومة: هي ديون تصدرها البلدية لتمويل مشروع محدد، ويتم دعمها بضمانات أو عائدات من المشروع.

الديون المعفاة من الضرائب: هي ديون تصدرها البلدية وتكون فوائدها معفاة من الضرائب.

إصدارها:

إصدارات مباشرة: تصدر البلدية الديون مباشرة للمستثمرين.

إصدارات من خلال طرح عام: يتم طرح الديون للاكتتاب العام من خلال وسطاء ماليين.

تداولها:

السوق الثانوي: يمكن تداول الديون البلدية في السوق الثانوي بعد إصدارها.

بورصات الأوراق المالية: يتم تداول بعض الديون البلدية في بورصات الأوراق المالية.

مخاطرها:

- **مخاطر الائتمان:**

قد تواجه البلدية صعوبة في سداد الدين والفوائد، مما قد يؤدي إلى تخلفها عن السداد[1].

مخاطر أسعار الفائدة: قد تتغير قيمة الديون البلدية مع تغير أسعار الفائدة.

مخاطر السوق: قد تتأثر قيمة الديون البلدية بعوامل اقتصادية أو سياسية.

1 الد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص167

المطلب الثالث: مشاكل وعراقيل التمويل:

يواجه الأفراد والشركات والحكومات العديد من المشاكل والعراقيل عند الحصول على التمويل، وتشمل هذه المشاكل:

1. صعوبة الوصول إلى التمويل:

عدم توفر المعلومات: قد لا يكون لدى الأفراد والشركات المعلومات الكافية عن مصادر التمويل المختلفة وشروطها.

الإجراءات المعقدة: قد تكون إجراءات الحصول على التمويل معقدة وطويلة.

المتطلبات الصارمة: قد تضع المؤسسات المالية متطلبات صارمة للحصول على التمويل، مثل وجود ضمانات كافية.

2. ارتفاع تكلفة التمويل:

الفوائد المرتفعة: قد تكون فوائد القروض مرتفعة، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

رسوم إضافية: قد تفرض المؤسسات المالية رسومًا إضافية على التمويل، مثل رسوم المعالجة ورسوم التأمين.

3. عدم ملاءمة التمويل للاحتياجات:

قد لا تكون منتجات التمويل المتاحة مناسبة لاحتياجات جميع الأفراد والشركات.

قد لا تكون مدة التمويل مناسبة لاحتياجات المشروع.

4. مخاطر التمويل:

مخاطر الائتمان: قد تواجه المؤسسات المالية مخاطر عدم سداد القروض.

مخاطر السوق: قد تتأثر قيمة الاستثمارات بتغيرات السوق.

5. مخاطر التمويل الإسلامي:

صعوبة إيجاد المؤسسات المالية الإسلامية الموثوقة.

صعوبة فهم المنتجات المالية الإسلامية.

6. حلول لمشاكل وعراقيل التمويل:

- زيادة الوعي المالي: من خلال نشر المعلومات عن مصادر التمويل المختلفة وشروطها.
- تبسيط الإجراءات: من خلال تقليل عدد الخطوات اللازمة للحصول على التمويل.
- تخفيف المتطلبات: من خلال توفير ضمانات حكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- خفض تكلفة التمويل: من خلال تقديم قروض بفوائد منخفضة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تطوير منتجات تمويلية جديدة: تلبي احتياجات جميع الأفراد والشركات.
- تعزيز الشفافية في التمويل الإسلامي: من خلال نشر المعلومات عن المنتجات المالية الإسلامية وتوضيح مخاطرها.

مُلاحظة:

يُمكن تقسيم مشاكل وعراقيل التمويل إلى فروعٍ متعددة، مثل:

تمويل الشركات: يُعنى بمشاكل وعراقيل الحصول على التمويل للشركات.

تمويل الأفراد: يُعنى بمشاكل وعراقيل الحصول على التمويل للأفراد.

التمويل الإسلامي: يُعنى بمشاكل وعراقيل الحصول على التمويل الإسلامي[1].

مُصطلحات مُتعلقة بالتمويل:

- القروض: أموال يتم إقراضها من قبل شخص أو مؤسسة إلى شخص أو مؤسسة أخرى مقابل فائدة.
- الأسهم: وثائق تُمثل ملكية في شركة، ويُمكن للمالكين بيعها أو شرائها في السوق.
- الاستثمارات: شراء الأصول المتوقعة أن تُدر عائدًا ماديًا في المستقبل.
- الفائدة: تكلفة الاقتراض.
- العائد: الأرباح التي يتم الحصول عليها من الاستثمار.

1 علي سعيد عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل االسالم، دار الكتاب الحدين للطبع والنشر والتو يع، الكويت،1979،ص 118

المبحث الثاني : الميزانية العامة للجماعات المحلية.

إن إعداد الميزانية المحلية يعتمد على قواعد مستوحاة عموما من المبادئ العامة للقانون الموازني، وطبقت هذه المبادئ، أولا في إطار ميزانية الدولة قبل أن تمتد إلى الميزانيات المحلية، وهذا من أجل إعطاء الهيئة المحلية رؤية شاملة وكاملة حول المركز المالي للجماعات المحلية.

المطلب الأول : ايرادت وآليات تفعيل مصادر تمويل الجماعات المحلية

تمهيد:

تُعدّ مسألة تمويل الجماعات المحلية من أهمّ العوامل التي تضمن لها الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتحقيق التنمية المحلية. ولذلك، تسعى الدول إلى تنويع مصادر تمويل هذه الجماعات لضمان استدامة عملها وتحقيق أهدافها[1].

أولاً: مصادر تمويل الجماعات المحلية:

1. الموارد الذاتية:

- **الضرائب المحلية** :مثل ضريبة الأملاك، وضريبة الأنشطة المهنية، وضريبة النظافة.
- **رسوم الخدمات** :مثل رسوم رخص البناء، ورسوم رخص السياقة، ورسوم استهلاك الماء والكهرباء.
- **عائدات الأملاك** :مثل عائدات تأجير الأراضي والمحلات التجارية[2].

2. الموارد المخصصة من الدولة:

- **المساهمات المالية** :تُخصص الدولة مساهمات مالية للجماعات المحلية لتمويل مشاريع التنمية المحلية.
- **الضرائب المشتركة** :تُشارك الدولة الجماعات المحلية في بعض الضرائب، مثل ضريبة القيمة المضافة.

3.مصادر خارجية:

- **القروض من المؤسسات المالية** :يمكن للجماعات المحلية الحصول على قروض من المؤسسات المالية لتمويل مشاريع التنمية المحلية.
- **الهبات والمساعدات من المنظمات الدولية** :تقدم بعض المنظمات الدولية هبات ومساعدات للجماعات المحلية لتمويل مشاريع التنمية المحلية.

---

1 عمر صدوق: دروس في الهيئات المحلية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 16.

2 محمد جمال الذنبيان : الوجيز في القانون الإداري، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص90

ثانياً: آليات تفعيل مصادر تمويل الجماعات المحلية:

1. **تحسين كفاءة الجباية**[1]:

- تطوير أنظمة الجباية :استخدام أنظمة إلكترونية لجمع الضرائب والرسوم.
- توعية المواطنين بأهمية دفع الضرائب والرسوم.
- مكافحة التهرب الضريبي.

2. **تنمية الموارد الذاتية:**

- تشجيع الاستثمار في المنطقة :جذب المستثمرين من خلال تقديم التسهيلات والحوافز.
- تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين :تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين لزيادة إيرادات الرسوم.
- ترشيد النفقات :تقليل النفقات غير الضرورية.

3. **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

- إشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع التنمية المحلية.
- تبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص.

4. **دعم الدولة للجماعات المحلية:**

- زيادة المساهمات المالية المخصصة للجماعات المحلية.
- تسهيل حصول الجماعات المحلية على القروض من المؤسسات المالية.

ثالثا: أنواع الإيرادات:

- **الموارد الذاتية:**
  - الضرائب المحلية (ضريبة الأملاك، ضريبة الأنشطة المهنية، ضريبة النظافة)
  - رسوم الخدمات (رسوم رخص البناء، رسوم رخص السياقة، رسوم استهلاك الماء والكهرباء)
  - عائدات الأملاك (تأجير الأراضي والمحلات التجارية)[2]
- **الموارد المخصصة من الدولة:**
  - المساهمات المالية
  - الضرائب المشتركة (ضريبة القيمة المضافة)
- **مصادر خارجية:**

1 عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر 3،ط، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع2010، ص 141

2 محمد الصغير بعلي، دروس في المؤسسات الإدارية، عنابة: منشورات جامعة باجي المختار، 2006،ص 142

- القروض من المؤسسات المالية
- الهبات والمساعدات من المنظمات الدولية[1]

رابعا: التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في تحصيل الإيرادات:

- قلة الوعي بأهمية دفع الضرائب والرسوم.
- التهرب الضريبي.
- صعوبة تحصيل الضرائب من بعض الأنشطة.
- عدم كفاءة أنظمة الجباية.

خامسا: آليات تحسين تحصيل إيرادات الجماعات المحلية:

- تطوير أنظمة الجباية :استخدام أنظمة إلكترونية لجمع الضرائب والرسوم[2].
- توعية المواطنين بأهمية دفع الضرائب والرسوم.
- مكافحة التهرب الضريبي.
- تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.
- ترشيد النفقات.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

سادسا: دور الدولة في دعم إيرادات الجماعات المحلية:

- زيادة المساهمات المالية المخصصة للجماعات المحلية.
- تسهيل حصول الجماعات المحلية على القروض من المؤسسات المالية.
- وضع قوانين وتشريعات تدعم تحصيل إيرادات الجماعات المحلية.

سابعا: أهمية تنويع مصادر تمويل الجماعات المحلية:

- ضمان الاستقلالية في اتخاذ القرارات[3].
- تحقيق التنمية المحلية.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

---

1 1 عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر، مرجع سابق، ص143

2 محمد صغير بعلي، الوالية في القانون الإداري الجزائري، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص95، 2المادة 59 من قانون الوالية، 07-12

3 عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع2007،، ص561

المطلب الثاني: العجز في ميزانية الجماعات المحلية

يُعدّ عجز ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ظاهرة مقلقة تُلقي بظلالها على مسار التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين. وتشير الدراسات إلى تفاقم هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، حيث تُعاني أغلب البلديات من عجز مالي يتراكم سنة بعد أخرى.

1 .العجز في الميزانية هو مصطلح يُشير إلى **الفرق السلبي** بين **الإيرادات** و**النفقات** في ميزانية معينة، سواء كانت ميزانية دولة أو شركة أو منظمة.

بمعنى آخر:

- **الإيرادات** :هي الأموال التي تتلقاها الجهة من مصادر مختلفة، مثل الضرائب والرسوم والغرامات والأرباح.
- **النفقات** :هي الأموال التي تُنفقها الجهة على مختلف احتياجاتها، مثل رواتب الموظفين وشراء السلع والخدمات وتنفيذ المشاريع.

إذا كانت الإيرادات أقل من النفقات، ينتج عن ذلك عجز في الميزانية.

على سبيل المثال:

- إذا كانت ميزانية دولة ما تُشير إلى إيرادات بقيمة 100 مليار سنتيم ونفقات بقيمة 120 سنتيم دولار، فإنّ ذلك يعني وجود عجز في الميزانية بقيمة 20 مليار سنتيم[1].

1.1 أسباب العجز في الميزانية:

- **ازدياد النفقات** :قد يزداد الإنفاق الحكومي بسبب عوامل مثل الحروب والكوارث الطبيعية أو زيادة الاستثمارات في البنية التحتية أو زيادة الرواتب والأجور.
- **انخفاض الإيرادات** :قد تنخفض الإيرادات الحكومية بسبب عوامل مثل الركود الاقتصادي أو انخفاض أسعار السلع الأساسية أو تخفيض الضرائب.

2.1 آثار العجز في الميزانية:

- **الاقتراض** :تلجأ الحكومات عادةً إلى الاقتراض من جهات داخلية أو خارجية لتمويل عجزها المالي، مما يُؤدّي إلى تراكم الديون.

1 جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ط1 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص152

- **الطباعة النقدية** :قد تلجأ بعض الحكومات إلى طباعة المزيد من النقود لتمويل عجزها المالي، مما قد يُؤدّي إلى التضخم.
- **خفض الإنفاق** :قد تُضطر الحكومات إلى خفض الإنفاق على بعض الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة، لمعالجة عجزها المالي.
- **زيادة الضرائب** :قد تُلجأ بعض الحكومات إلى زيادة الضرائب على المواطنين لزيادة إيراداتها ومعالجة عجزها المالي[1].

3.1 أنواع العجز في الميزانية:

- **العجز المالي** :هو العجز في ميزانية الدولة.
- **العجز التجاري** :هو العجز في الميزان التجاري للدولة، أي عندما تكون الواردات أكثر من الصادرات.
- **العجز في الحساب الجاري** :هو العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدولة، أي عندما تكون المدفوعات للخارج أكثر من التحويلات من الخارج.

4.1 معالجة العجز في الميزانية:

- **زيادة الإيرادات** :من خلال زيادة الضرائب أو فرض رسوم جديدة أو تحسين كفاءة تحصيل الضرائب أو زيادة الاستثمارات التي تُدرّ أرباحًا[2].
- **خفض النفقات** :من خلال ترشيد الإنفاق على السلع والخدمات غير الضرورية أو إعادة هيكلة الرواتب والأجور أو تحسين كفاءة استخدام الموارد.
- **النمو الاقتصادي** :يُساهم النمو الاقتصادي في زيادة الإيرادات الضريبية وتقليل الحاجة إلى الاقتراض.

5.1 أسباب العجز المالي:

يُعدّ ضعف الموارد المالية في الجماعات المحلية ظاهرة مُقلقة تُعاني منها العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الجزائر. وتُشير الدراسات إلى أنّ هذه الظاهرة تُلقي بظلالها على مسار التنمية المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

2 .مظاهر ضعف الموارد المالية:

1 محمد صغير بعلي، التنظيم الإداري ط،1)عنابة :دار العلوم للنشر والتوزيع2002،(، ص 158، ص 159

2 محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، مرجع سابق، ص.191

- **اعتماد كبير على التحويلات الحكومية** :تعتمد الجماعات المحلية بشكل كبير على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، ممّا يُقلّل من قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المحلية بشكل مستقل.
- **نقص في الموارد الذاتية** :تُعاني الجماعات المحلية من نقص في الموارد المالية الذاتية، مثل الضرائب المحلية ورسوم الخدمات، ممّا يُحدّ من قدرتها على تمويل مشاريعها وبرامجها.
- **ارتفاع النفقات** :تُواجه الجماعات المحلية ارتفاعًا في نفقاتها، خاصةً تلك المتعلقة بالأجور والاستثمارات، ممّا يُثقل كاهلها ويُؤدّي إلى تفاقم العجز المالي.

1.2 أسباب ضعف الموارد المالية:

- **العوامل التاريخية والسياسية** :تعود جذور ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر إلى العوامل التاريخية والسياسية التي ساهمت في تهميش دورها وتقليص صلاحياتها.
- **النظام الضريبي المركزي** :تخضع الجماعات المحلية لنظام ضريبي مركزي يُحدّد نوعية الضرائب ومعدلاتها، ممّا يُقلّل من قدرتها على تعبئة مواردها الذاتية.
- **سوء التسيير المالي** :يُمكن أن يُساهم سوء التسيير المالي والإداري في بعض الجماعات المحلية في تفاقم مشكلة ضعف الموارد المالية[1].

2.2 انعكاسات ضعف الموارد المالية:

- **تعثر المشاريع التنموية** :يُؤدّي ضعف الموارد المالية إلى تعثر المشاريع التنموية في مختلف المجالات، كالتعليم والصحة والبنيات التحتية، ممّا يُعيق تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- **تراكم الديون** :يُؤدّي ضعف الموارد المالية إلى تراكم الديون على عاتق الجماعات المحلية، ممّا يُثقل كاهلها ويُقلّل من قدرتها على الاستثمار في المشاريع التنموية.
- **ضعف الاستقلالية المالية** :يُؤدّي الاعتماد الكبير على التحويلات من الحكومة المركزية إلى ضعف الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، ويُقلّل من قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المحلية.
- **فقدان ثقة المواطنين** :يُؤدّي ضعف الموارد المالية إلى تدني جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ممّا يُفقد ثقتهم في قدرة الجماعات المحلية على تلبية احتياجاتهم.

1 محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، ط1(عنابة : دار العلوم للنشر، 2004)، ص 1381

3 .ارتفاع النفقات في الجماعات المحلية:

يُعدّ ارتفاع النفقات في الجماعات المحلية ظاهرة مُقلقة تُعاني منها العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الجزائر. وتشير الدراسات إلى أنّ هذه الظاهرة تُلقي بظلالها على مسار التنمية المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

1.3 مظاهر ارتفاع النفقات:

- **ازدياد نفقات الأجور** :تُشكل نفقات الأجور عادةً النسبة الأكبر من نفقات الجماعات المحلية، حيث تُخصصّ لرواتب الموظفين والعاملين[1].
- **ارتفاع تكاليف الاستثمارات** :تُواجه الجماعات المحلية ارتفاعًا في تكاليف تنفيذ المشاريع الاستثمارية، خاصةً تلك المتعلقة بالبنيات التحتية والخدمات الأساسية.
- **زيادة المصروفات الإدارية** :تُعاني بعض الجماعات المحلية من ارتفاع المصروفات الإدارية، مثل نفقات التشغيل والصيانة وشراء اللوازم.

2.3 أسباب ارتفاع النفقات:

- **العوامل الاقتصادية** :تُؤدّي العوامل الاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع والخدمات، إلى ارتفاع نفقات الجماعات المحلية.
- **النمو السكاني** :يُؤدّي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية، ممّا يُثقل كاهل الجماعات المحلية ويُؤدّي إلى ارتفاع نفقاتها.
- **سوء التسيير المالي** :يُمكن أن يُساهم سوء التسيير المالي والإداري في بعض الجماعات المحلية في تفاقم مشكلة ارتفاع النفقات.

3.3 انعكاسات ارتفاع النفقات:

- **ضعف الموارد المالية** :يُؤدّي ارتفاع النفقات إلى ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية، ممّا يُقلّل من قدرتها على تمويل مشاريعها وبرامجها[2].
- **تراكم الديون** :يُؤدّي ارتفاع النفقات إلى تراكم الديون على عاتق الجماعات المحلية، ممّا يُثقل كاهلها ويُقلّل من قدرتها على الاستثمار في المشاريع التنموية.

---

1 حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ط2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، ص 152

2 علاء الدين عشي، مدخل للقانون الإداري، ط1 (عين مليلة: دار الهدى، 2010)، ص، 147ص 148

- **تعثر المشاريع التنموية** :يُؤدّي ضعف الموارد المالية إلى تعثر المشاريع التنموية في مختلف المجالات، كالتعليم والصحة والبنيات التحتية، ممّا يُعيق تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- **فقدان ثقة المواطنين** :يُؤدّي ضعف الخدمات المقدمة من قبل الجماعات المحلية إلى فقدان ثقة المواطنين بقدرتها على تلبية احتياجاتهم.

4 .سوء التسيير المالي في الجماعات المحلية الجزائرية:

يُعدّ سوء التسيير المالي ظاهرة مُقلقة تُعاني منها بعض الجماعات المحلية في الجزائر، ممّا يُؤثّر سلبًا على مسار التنمية المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وتشير الدراسات إلى أنّ هذه الظاهرة تُساهم في تفاقم مشاكل مثل العجز المالي وارتفاع النفقات وتراكم الديون.

1.4 مظاهر سوء التسيير المالي:

- **الافتقار إلى التخطيط المالي السليم** :تعاني بعض الجماعات المحلية من الافتقار إلى التخطيط المالي السليم، ممّا يُؤدّي إلى اتخاذ قرارات مالية غير رشيدة.
- **ضعف الرقابة المالية** :قد تُعاني بعض الجماعات المحلية من ضعف الرقابة المالية، ممّا يُتيح المجال لحدوث مخالفات مالية وهدر للموارد.
- **سوء إدارة المشاريع** :قد تُواجه بعض الجماعات المحلية صعوبات في إدارة المشاريع، ممّا يُؤدّي إلى تأخير تنفيذها وزيادة تكلفتها[1].
- **الممارسات غير المُنظّمة** :قد تُمارس بعض الجماعات المحلية ممارسات غير مُنظّمة، مثل التعاقدات المباشرة دون اتباع الإجراءات القانونية.

2.4 أسباب سوء التسيير المالي:

- **نقص الخبرات** :قد تعاني بعض الجماعات المحلية من نقص في الخبرات والكفاءات في مجال التسيير المالي[2].
- **الفساد** :قد يُؤدّي الفساد إلى سوء استخدام الموارد المالية والهدر.

1 نسرين شريفي وآخرون، القانون،التنظيم الإداري،النشاط الإداري، ط،1(الجزائر :داربلقيس، 2014)،ص 125،126

2 المادة 15 من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 ينيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 لسنة2011

- **غياب المحاسبة** :قد تُعاني بعض الجماعات المحلية من غياب المحاسبة والمساءلة، ممّا يُتيح المجال لحدوث مخالفات مالية.
- **ضعف الإطار القانوني** :قد لا يكون الإطار القانوني المنظم للتسيير المالي في بعض الجماعات المحلية كافيًا أو مُلائمًا.

3.4 انعكاسات سوء التسيير المالي:

- **العجز المالي** :يُؤدّي سوء التسيير المالي إلى تفاقم العجز المالي في الجماعات المحلية، ممّا يُقلّل من قدرتها على تمويل مشاريعها وبرامجها.
- **ارتفاع النفقات** :قد يُؤدّي سوء التسيير المالي إلى ارتفاع نفقات الجماعات المحلية دون داعٍ، ممّا يُثقل كاهلها ويُقلّل من كفاءة الإنفاق.
- **تراكم الديون** :يُؤدّي سوء التسيير المالي إلى تراكم الديون على عاتق الجماعات المحلية، ممّا يُثقل كاهلها ويُقلّل من قدرتها على الاستثمار في المشاريع التنموية[1].
- **ضعف الخدمات المقدمة** :يُؤدّي سوء التسيير المالي إلى ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين، ممّا يُفقد ثقتهم في قدرة الجماعات المحلية على تلبية احتياجاتهم.

5 .انعكاسات العجز المالي:

تعثر المشاريع التنموية في الجماعات المحلية:

يُعدّ تعثر المشاريع التنموية ظاهرة مُقلقة تُعاني منها بعض الجماعات المحلية في الجزائر، ممّا يُعيق مسار التنمية المحلية ويُؤثّر سلبًا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وتشير الدراسات إلى أنّ هذه الظاهرة لها العديد من الأسباب، والتي تتطلب حلولًا جذرية لمعالجتها[2].

6 .مظاهر تعثر المشاريع التنموية:

- **التأخير في التنفيذ** :قد تُواجه بعض المشاريع تأخيرًا في تنفيذها، ممّا يُؤدّي إلى زيادة تكلفتها وتقليل فائدتها.
- **تجاوز الميزانية** :قد تُتجاوز ميزانية بعض المشاريع، ممّا يُثقل كاهل الجماعات المحلية ويُقلّل من قدرتها على تمويل مشاريع أخرى.

1ش ويح بن عثمان : دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة ابو بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2010)، ص 30

2 محمد الصغير بعلي : قانون االدارة المحلية الجزائرية، مرجع سابق، ص48، ص49

- **رداءة جودة التنفيذ** :قد لا تُنفذ بعض المشاريع بالجودة المطلوبة، ممّا يُؤدّي إلى مشاكل في الاستخدام والصيانة.
- **الإلغاء أو التأجيل** :قد يتم إلغاء بعض المشاريع أو تأجيلها، ممّا يُؤدّي إلى إهدار الموارد وتعطيل التنمية المحلية.

1.6 أسباب تعثر المشاريع التنموية:

- **سوء التخطيط** :قد تعاني بعض الجماعات المحلية من سوء التخطيط للمشاريع، ممّا يُؤدّي إلى عدم تحديد احتياجاتها بشكل دقيق واختيار المشاريع غير المُجدية[1].
- **ضعف الإمكانيات** :قد تعاني بعض الجماعات المحلية من نقص في الإمكانيات المالية والبشرية، ممّا يُعيق قدرتها على تنفيذ المشاريع بفعالية.
- **سوء التسيير** :قد تُعاني بعض الجماعات المحلية من سوء التسيير للمشاريع، ممّا يُؤدّي إلى تأخير التنفيذ وتجاوز الميزانية ورداءة جودة التنفيذ.
- **الفساد** :قد يُؤدّي الفساد إلى هدر الموارد المالية للمشاريع وتنفيذها بشكل غير سليم.
- **غياب المتابعة والتقييم** :قد تُعاني بعض الجماعات المحلية من غياب المتابعة والتقييم للمشاريع، ممّا يُؤدّي إلى عدم رصد أيّ مشاكل في التنفيذ ومعالجتها في الوقت المناسب[2].

2.6 انعكاسات تعثر المشاريع التنموية:

- **ضعف الخدمات المقدمة** :يُؤدّي تعثر المشاريع التنموية إلى ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية.
- **فقدان ثقة المواطنين** :يُؤدّي ضعف الخدمات المقدمة إلى فقدان ثقة المواطنين في قدرة الجماعات المحلية على تلبية احتياجاتهم[3].
- **تعثر التنمية المحلية** :يُؤدّي تعثر المشاريع التنموية إلى تعثر التنمية المحلية بشكل عام، ممّا يُعيق تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

---

1 لمادة 80 من القانون العضوي 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام االنتخابات، الجريدة الرسمية عدد 01 لسنة 2012.

2 مكلكل بوزيان، الإتجاهات القانونية المعاصرة للجماعات المحلية في الجزائر،(سيدي بلعباس: دار ألصول للطباعة والنشر)، 2014، ص90

3 المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية، المؤرخ في 17 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العـدد،28 لسنة 1984

- **إهدار الموارد المالية** :يُؤدّي تعثر المشاريع التنموية إلى إهدار الموارد المالية للجماعات المحلية، ممّا يُقلّل من قدرتها على تمويل مشاريع أخرى.

7 .تراكم الديون على عاتق الجماعات المحلية:

يُعدّ تراكم الديون على عاتق الجماعات المحلية ظاهرة مُقلقة تُعاني منها العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الجزائر. وتشير الدراسات إلى أنّ هذه الظاهرة تُلقي بظلالها على مسار التنمية المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

1.7 مظاهر تراكم الديون:

- **ارتفاع حجم الديون** :تُواجه العديد من الجماعات المحلية ارتفاعًا في حجم الديون المستحقة عليها، ممّا يُثقل كاهلها ويُقلّل من قدرتها على الاستثمار في المشاريع التنموية[1].
- **تنوع مصادر الديون** :تتنوع مصادر الديون المستحقة على الجماعات المحلية، وتشمل القروض من البنوك والمؤسسات المالية الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى الديون المترتبة على تنفيذ المشاريع.
- **صعوبة السداد** :تواجه بعض الجماعات المحلية صعوبة في سداد الديون المستحقة عليها، ممّا يُؤدّي إلى تراكمها وتفاقم مشكلتها.

2.7 أسباب تراكم الديون:

- **العجز المالي** :يُعدّ العجز المالي من أهمّ أسباب تراكم الديون على عاتق الجماعات المحلية، حيث تلجأ إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها التي تفوق إيراداتها[2].
- **سوء التسيير المالي** :قد يُؤدّي سوء التسيير المالي إلى تراكم الديون على عاتق الجماعات المحلية، من خلال الهدر وسوء استخدام الموارد.
- **الاستثمارات غير المُجدية** :قد تلجأ بعض الجماعات المحلية إلى الاستثمارات غير المُجدية، ممّا يُؤدّي إلى خسائر مالية وتراكم الديون.
- **ضعف الإيرادات الذاتية** :تعاني بعض الجماعات المحلية من ضعف في إيراداتها الذاتية، ممّا يُقلّل من قدرتها على تمويل نفقاتها ويُجبرها على الاقتراض.

1 حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، (الإسكندرية : الدار الجامعية، القسم الأول)، 2002، ص 54

2 عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، ط1، (دار الحامد للنشر والتوزيع)، 2014،ص103

3.7 انعكاسات تراكم الديون:

- **ضعف الاستقلالية المالية** :يُؤدّي تراكم الديون إلى ضعف الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، ممّا يُقلّل من قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المحلية[1].
- **ارتفاع تكلفة الاقتراض** :يُؤدّي تراكم الديون إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض على الجماعات المحلية، ممّا يُثقل كاهلها ويُقلّل من قدرتها على تمويل مشاريع أخرى.
- **تعثر المشاريع التنموية** :يُؤدّي تراكم الديون إلى تعثر المشاريع التنموية في الجماعات المحلية، ممّا يُعيق تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- **فقدان ثقة المواطنين** :يُؤدّي ضعف الخدمات المقدمة من قبل الجماعات المحلية إلى فقدان ثقة المواطنين بقدرتها على تلبية احتياجاتهم.

8 .ضعف الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

يُعدّ ضعف الاستقلالية المالية ظاهرة مُقلقة تُعاني منها العديد من الجماعات المحلية حول العالم، بما في ذلك الجزائر. وتشير الدراسات إلى أنّ هذه الظاهرة تُلقي بظلالها على مسار التنمية المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. [2]

1.8 مظاهر ضعف الاستقلالية المالية:

- **الاعتماد الكبير على التحويلات الحكومية** :تعتمد الجماعات المحلية بشكل كبير على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، ممّا يُقلّل من قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المحلية بشكل مستقل.
- **نقص في الموارد الذاتية** :تُعاني الجماعات المحلية من نقص في الموارد المالية الذاتية، مثل الضرائب المحلية ورسوم الخدمات، ممّا يُحدّ من قدرتها على تمويل مشاريعها وبرامجها[3].
- **القيود على الاقتراض** :تُواجه الجماعات المحلية قيودًا على الاقتراض من قبل الحكومة المركزية أو المؤسسات المالية، ممّا يُقلّل من قدرتها على تمويل احتياجاتها الاستثمارية.
- **التدخلات الإدارية** :قد تُواجه بعض الجماعات المحلية تدخلات إدارية من قبل الحكومة المركزية في بعض شؤونها المالية، ممّا يُقلّل من قدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل.

---

1 حامد عبد المجيد دراز : مبادئ المالية العامة، ص 44

2 محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر)، ص 93

3 نسرين شريفي وآخرون، القانون،التنظيم الإداري،النشاط الإداري، ط،1(الجزائر :داربلقيس، 2014)،ص 1261،125

2.8 أسباب ضعف الاستقلالية المالية:

- **النظام الضريبي المركزي** :تخضع الجماعات المحلية لنظام ضريبي مركزي يُحدّد نوعية الضرائب ومعدلاتها، ممّا يُقلّل من قدرتها على تعبئة مواردها الذاتية.
- **ضعف الإطار القانوني** :قد لا يكون الإطار القانوني المنظم للاستقلالية المالية للجماعات المحلية كافيًا أو مُلائمًا.
- **نقص الخبرات** :قد تعاني بعض الجماعات المحلية من نقص في الخبرات والكفاءات في مجال الإدارة المالية[1].
- **الفساد** :قد يُؤدّي الفساد إلى سوء استخدام الموارد المالية للجماعات المحلية وتقليص قدرتها على الاستقلالية المالية.

3.8 **انعكاسات ضعف الاستقلالية المالية:**

- **تعثر المشاريع التنموية** :يُؤدّي ضعف الاستقلالية المالية إلى تعثر المشاريع التنموية في الجماعات المحلية، ممّا يُعيق تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- **ضعف الخدمات المقدمة** :يُؤدّي ضعف الموارد المالية إلى ضعف الخدمات المقدمة من قبل الجماعات المحلية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية[2].
- **فقدان ثقة المواطنين** :يُؤدّي ضعف الخدمات المقدمة إلى فقدان ثقة المواطنين في قدرة الجماعات المحلية على تلبية احتياجاتهم.
- **شلل القرار المحلي** :يُؤدّي ضعف الاستقلالية المالية إلى شلل القرار المحلي، ممّا يُعيق قدرة الجماعات المحلية على الاستجابة لاحتياجات المواطنين بشكل سريع وفعّال.

1 المادة 15 من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 ينيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 لسنة2011

2 شويح بن عثمان : دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة ابو بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2011-2010 ، ص 30

المطلب الثالث : القواعد التنظيمية لميزانية الجماعات المحلية في الجزائر

تخضع ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر إلى إطار قانوني وتنظيمي محكم، يهدف إلى ضمان حسن تسيير الموارد المالية لهذه الجماعات وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المحلية. وتشمل هذه القواعد بشكل أساسي:

- **المبادئ العامة:**

1. **المبدأ الدستوري** :تنص المادة 141 من الدستور الجزائري لسنة 2016 على أن "الجماعات المحلية تتمتع بالاستقلالية المالية في إطار أحكام القانون."
2. **مبدأ التوازن المالي في ميزانية الجماعات المحلية:**

يُعدّ مبدأ التوازن المالي أحد أهم المبادئ التي تحكم إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان **عدم تجاوز النفقات الإجمالية للإيرادات الإجمالية**، وبالتالي الحفاظ على استقرار الوضع المالي للجماعة المحلية[1].

1.2 أهمية مبدأ التوازن المالي:

- **ضمان الاستقرار المالي** :يُساعد مبدأ التوازن المالي على ضمان استقرار الوضع المالي للجماعة المحلية، ومنع حدوث أي عجز مالي قد يُعيق قدرتها على القيام بوظائفها.
- **الاستخدام الرشيد للموارد** :يُشجع مبدأ التوازن المالي على الاستخدام الرشيد للموارد المالية للجماعة المحلية، وتوجيهها نحو البرامج والمشاريع ذات الأولوية.
- **الاستقلالية المالية** :يُساعد مبدأ التوازن المالي على تعزيز الاستقلالية المالية للجماعة المحلية، ويُقلّل من اعتمادها على التمويل الخارجي.

2.2 آليات تحقيق مبدأ التوازن المالي:

- **تقدير الإيرادات بدقة** :يجب على الجماعة المحلية تقدير إيراداتها بدقة عند إعداد الميزانية، وذلك لضمان عدم تجاوز النفقات للإيرادات[2].
- **ترشيد النفقات** :يجب على الجماعة المحلية ترشيد نفقاتها والتركيز على النفقات الضرورية والمنتجة.

---

1 مكلكل بوزيان، الإتجاهات القانونية المعاصرة للجماعات المحلية في الجزائر،(سيدي بلعباس: دار الأصول للطباعة والنشر)، 2014، ص90

2 المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية، المؤرخ في 17 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العـدد،28 لسنة 1984

- **تنويع مصادر الإيرادات** :يجب على الجماعة المحلية تنويع مصادر إيراداتها لتقليل الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات.
- **متابعة تنفيذ الميزانية** :يجب على الجماعة المحلية متابعة تنفيذ الميزانية بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة.

3.2 التحديات التي تواجه تحقيق مبدأ التوازن المالي:

- **قلة الموارد المالية** :تعاني العديد من الجماعات المحلية في الجزائر من قلة الموارد المالية، مما يجعل من الصعب تحقيق مبدأ التوازن المالي.
- **عدم كفاءة الإنفاق** :تعاني بعض الجماعات المحلية من عدم كفاءة الإنفاق، مما يؤدي إلى زيادة النفقات وتقليل الإيرادات[1].
- **الاعتماد على التمويل الخارجي** :تعتمد بعض الجماعات المحلية بشكل كبير على التمويل الخارجي، مما يُعيق قدرتها على تحقيق مبدأ التوازن المالي.

4.2 دور الدولة في تحقيق مبدأ التوازن المالي:

- **تقديم الدعم المالي للجماعات المحلية** :يمكن للدولة تقديم الدعم المالي للجماعات المحلية لمساعدتها على تحقيق مبدأ التوازن المالي.
- **تحسين نظام التحويلات المالية** :يمكن للدولة تحسين نظام التحويلات المالية للجماعات المحلية لضمان حصولها على موارد مالية كافية.
- **تعزيز قدرات الجماعات المحلية** :يمكن للدولة تعزيز قدرات الجماعات المحلية في مجال إعداد وتنفيذ الميزانية.

3. مبدأ الوضوح والشفافية لميزانية الجماعات المحلية

يُعدّ مبدأ الوضوح والشفافية من أهم المبادئ التي تحكم إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان **إمكانية حصول المواطنين على المعلومات الكافية حول ميزانية الجماعة المحلية**، بما في ذلك إيراداتها ونفقاتها، وكيفية استخدام الأموال العامة.

1.3 أهمية مبدأ الوضوح والشفافية:

1 محمد الصغير بعلي : المالية العامة، (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع)، 2003 ص 87

- **تعزيز الثقة بين المواطنين والجماعة المحلية** :يُساعد مبدأ الوضوح والشفافية على تعزيز الثقة بين المواطنين والجماعة المحلية، وذلك من خلال إتاحة المعلومات الكافية حول كيفية استخدام الأموال العامة[1].
- **المشاركة الفعالة للمواطنين** :يُشجع مبدأ الوضوح والشفافية على مشاركة المواطنين بشكل فعّال في عملية إعداد وتنفيذ الميزانية، وذلك من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم.
- **مكافحة الفساد** :يُساعد مبدأ الوضوح والشفافية على مكافحة الفساد، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لمراقبة كيفية استخدام الأموال العامة.

2.3 آليات تحقيق مبدأ الوضوح والشفافية:

- **نشر الميزانية على الملأ** :يجب على الجماعة المحلية نشر ميزانيتها على الملأ لاطلاع المواطنين عليها.
- **توفير المعلومات للمواطنين** :يجب على الجماعة المحلية توفير المعلومات الكافية حول ميزانيتها للمواطنين، وذلك من خلال مختلف الوسائل، مثل الموقع الإلكتروني، والنشرات، والاجتماعات العامة.
- **الإجابة على أسئلة المواطنين** :يجب على الجماعة المحلية الإجابة على أسئلة المواطنين حول ميزانيتها بوضوح ودقة.
- **إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة** :يجب على الجماعة المحلية إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في عملية إعداد وتنفيذ الميزانية، وذلك من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم.

3.3 التحديات التي تواجه تحقيق مبدأ الوضوح والشفافية:

- **نقص الوعي** :قد لا يكون بعض المواطنين على دراية بأهمية مبدأ الوضوح والشفافية لميزانية الجماعات المحلية.
- **ضعف القدرات** :قد تعاني بعض الجماعات المحلية من ضعف القدرات على نشر المعلومات وتوفيرها للمواطنين.
- **عدم الالتزام** :قد لا تلتزم بعض الجماعات المحلية بنشر المعلومات وتوفيرها للمواطنين بشكل فعّال.

4.3 دور الدولة في تحقيق مبدأ الوضوح والشفافية:

1 محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر) ص 93.

- **سنّ القوانين واللوائح** :يمكن للدولة سنّ القوانين واللوائح التي تضمن الوضوح والشفافية لميزانية الجماعات المحلية.
- **دعم الجماعات المحلية** :يمكن للدولة دعم الجماعات المحلية في مجال نشر المعلومات وتوفيرها للمواطنين.
- **متابعة التزام الجماعات المحلية** :يمكن للدولة متابعة التزام الجماعات المحلية بنشر المعلومات وتوفيرها للمواطنين,

4. مبدأ المشاركة في ميزانية الجماعات المحلية

يعد مبدأ المشاركة أحد أهم المبادئ التي تحكم إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر. يهدف هذا المبدأ إلى **إشراك المواطنين في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية،** وذلك من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم، والمساهمة في تحديد أولويات الإنفاق، ومراقبة تنفيذ الميزانية[1].

1.4 أهمية مبدأ المشاركة:

- **تحسين نوعية الميزانية** :يُساعد مبدأ المشاركة على تحسين نوعية ميزانية الجماعة المحلية، وذلك من خلال ضمان مراعاة احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.
- **تعزيز الشعور بالملكية** :يُشجع مبدأ المشاركة على تعزيز الشعور بالملكية لدى المواطنين تجاه ميزانية الجماعة المحلية، وذلك من خلال مشاركتهم في إعدادها وتنفيذها.
- **رفع مستوى الوعي** :يُساعد مبدأ المشاركة على رفع مستوى وعي المواطنين بأهمية الميزانية ودورهم في الرقابة على تنفيذها.

2.4 آليات تحقيق مبدأ المشاركة:

- **استطلاعات الرأي** :يمكن للجماعة المحلية إجراء استطلاعات الرأي لمعرفة آراء المواطنين حول احتياجاتهم وتطلعاتهم[2].
- **الاجتماعات العامة** :يمكن للجماعة المحلية عقد اجتماعات عامة مع المواطنين لمناقشة الميزانية وتلقي آرائهم ومقترحاتهم.

---

1 برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري،)البليدة : الدار الجامعية للنشر، 2015 (، ص 120

2 المادة 122 من القانون 01-16، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد، 14 لسنة 2016

- **اللجان الاستشارية** :يمكن للجماعة المحلية تشكيل لجان استشارية تضم ممثلين عن مختلف فئات المجتمع للمشاركة في إعداد وتنفيذ الميزانية.
- **المواقع الإلكترونية** :يمكن للجماعة المحلية استخدام مواقعها الإلكترونية لنشر المعلومات حول الميزانية وتلقي آراء المواطنين[1].

3.4 التحديات التي تواجه تحقيق مبدأ المشاركة:

- **نقص الوعي** :قد لا يكون بعض المواطنين على دراية بأهمية مبدأ المشاركة في ميزانية الجماعات المحلية.
- **ضعف ثقافة المشاركة** :قد لا تكون لدى بعض المواطنين ثقافة المشاركة في الشؤون العامة.
- **صعوبة التواصل** :قد تواجه الجماعة المحلية صعوبة في التواصل مع بعض فئات المجتمع، مثل ذوي الإعاقة أو من يعيشون في المناطق النائية.

4.4 دور الدولة في تحقيق مبدأ المشاركة:

- **سنّ القوانين واللوائح** :يمكن للدولة سنّ القوانين واللوائح التي تضمن المشاركة الفعّالة للمواطنين في ميزانية الجماعات المحلية[2].
- **دعم الجماعات المحلية** :يمكن للدولة دعم الجماعات المحلية في مجال تطوير آليات المشاركة وتعزيز ثقافة المشاركة لدى المواطنين[3].
- **التوعية بأهمية المشاركة** :يمكن للدولة العمل على توعية المواطنين بأهمية مبدأ المشاركة في ميزانية الجماعات المحلية.

الإطار القانوني:

- **الدستور** :ينص الدستور على المبادئ العامة التي تحكم ميزانية الجماعات المحلية.
- **القانون رقم 11-09 المتعلق بالجماعات المحلية** :يحدد هذا القانون أحكام تنظيم ميزانية الجماعات المحلية، بما في ذلك إعدادها وتنفيذها ومراجعتها.

---

1 عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر،القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004 ، ص 39

2 المادة 03 من القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية، المؤرخ في 17 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، 1 ص 8.

3 عتيق شيح، محاضرة بعنوان وثائق ميزانية الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم سياسية جامعية سعيدة، سعيدة، الجزائر، يوم 02ديسمبر 2016

- **المراسيم التنفيذية** :تصدر الحكومة مراسيم تنفيذية لتحديد تفاصيل إعداد وتنفيذ ومراجعة ميزانية الجماعات المحلية[1].

الإطار التنظيمي:

- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية** :تُشرف الوزارة على إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية.
- **مديرية المالية والجماعات المحلية** :تُساعد هذه المديرية الجماعات المحلية في إعداد وتنفيذ ميزانيتها.
- **المكاتب المحاسبية** :تُراقب هذه المكاتب تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية وتضمن احترامها للقانون.

5. **خطوات إعداد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر:**

تخضع عملية إعداد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر إلى إطار قانوني وتنظيمي محكم، يهدف إلى ضمان حسن تسيير الموارد المالية لهذه الجماعات وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المحلية. وتشمل خطوات إعداد الميزانية بشكل أساسي ما يلي[2]:

1.5 تحديد أهداف الميزانية:

- تُحدد الجماعة المحلية أهداف الميزانية التي تسعى إلى تحقيقها خلال السنة المالية، مع مراعاة احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.
- يجب أن تكون أهداف الميزانية محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً[3].

2.5 تقدير الإيرادات:

- تُقدّر الجماعة المحلية جميع الإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية، بما في ذلك الإيرادات الذاتية (مثل الضرائب والرسوم) والإيرادات المتأتية من التحويلات الحكومية.
- يجب أن يكون تقدير الإيرادات دقيقًا ومبنيًا على أسس واقعية.

3.5 تحديد النفقات:

- تُحدد الجماعة المحلية جميع النفقات المتوقعة خلال السنة المالية، وتصنفها حسب نوعها (مثل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية).
- يجب أن تكون النفقات ضرورية وذات صلة بأهداف الميزانية.

---

1 المرسوم 145 / 67 – المؤرخ في 31 جويلية 1967 المتعلق باالقتطاع من إيرادات التسيير، الجريدة الرسمية عدد71

2 عالء الدين عشي، شرح قانون البلدية، (الجزائر: دار الندى للنشر والتوزيع)، 2011 ، ص 108

3 المادة 23 من القانون 90/21. المؤرخ في 15 أوت 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، ع 35، ص 134

4.5 تحقيق التوازن المالي:

- يجب أن تُعدّ الميزانية على أساس مبدأ التوازن المالي، بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية الإيرادات الإجمالية[1].
- يمكن للجماعة المحلية اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عجز الميزانية، لكن بشروط محددة منصوص عليها في القانون.

5.5 إعداد مشروع الميزانية:

- يُعدّ رئيس المجلس الشعبي الجماعي مشروع الميزانية، بمساعدة من رئيس الجماعة ومصالحها.
- يتضمن مشروع الميزانية جميع الإيرادات والنفقات المتوقعة، وكذلك البرامج والمشاريع التي سيتم تمويلها[2].

6.5 مناقشة مشروع الميزانية:

- يناقش المجلس الشعبي الجماعي مشروع الميزانية ويصادق عليه.
- خلال عملية المناقشة، يمكن لأعضاء المجلس الشعبي الجماعي تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم على مشروع الميزانية.

7.5 إرسال الميزانية إلى الوالي:

- يُرسل رئيس المجلس الشعبي الجماعي الميزانية إلى الوالي للموافقة عليها.
- يمكن للوالي إرجاع الميزانية إلى المجلس الشعبي الجماعي لإجراء التعديلات اللازمة[3].

8.5 نشر الميزانية:

- تُنشر الميزانية على الملأ لاطلاع المواطنين عليها.
- يمكن للمواطنين الحصول على نسخة من الميزانية من مقر الجماعة المحلية أو من الموقع الإلكتروني للجماعة.

9.5 متابعة تنفيذ الميزانية:

- تُتابع الجماعة المحلية تنفيذ الميزانية بشكل دوري.
- يتم إجراء مقارنة بين الإيرادات والنفقات الفعلية والإيرادات والنفقات المتوقعة.

---

1 شريف رحماني، أموال البلديات الجزائرية، (الجزائر: دار القصبة للنشر)، 2003 ، ص102

2 المرسوم التنفيذي 91/129 المؤرخ في 11 ماي 1991 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصالحياتها وعملها.

3 المادة 19 من قانون 21-90 المؤرخ في 24 محرم عام1411 الموافق 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

- يمكن للجماعة المحلية إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية خلال السنة المالية إذا لزم الأمر.

10.6 تقييم الميزانية:

- في نهاية السنة المالية، تُقيم الجماعة المحلية الميزانية وتحدد نقاط القوة والضعف فيها.
- يتم استخدام نتائج التقييم لتحسين عملية إعداد الميزانية في السنوات القادمة[1].

11.5 تنفيذ الميزانية:

بعد إعداد ميزانية الجماعة المحلية بشكل قانوني وسليم، تأتي مرحلة تنفيذها على أرض الواقع، وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

إصدار أوامر الصرف:

- يصدر رئيس الجماعة المحلية أوامر الصرف اللازمة لتنفيذ بنود الميزانية.
- يجب أن تُبنى أوامر الصرف على أساس الاعتمادات الميزانية المخصصة لكل بند من بنود الميزانية.

مراقبة تنفيذ الميزانية:

- تُراقب الجماعة المحلية تنفيذ الميزانية بشكل دوري من خلال مختلف الآليات، مثل:
  - المتابعة الميدانية للمشاريع والبرامج.
  - تحليل التقارير المالية.
  - عقد الاجتماعات مع المسؤولين عن تنفيذ الميزانية.
- تهدف مراقبة تنفيذ الميزانية إلى التأكد من:
  - استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية.
  - تحقيق أهداف الميزانية.
  - الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

إجراء التعديلات اللازمة:

- يمكن للجماعة المحلية إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية خلال السنة المالية، وذلك في الحالات التالية:
  - ظهور عجز في الميزانية.
  - وجود فائض في الميزانية.

1 قادة احمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرة نهاية الدراسة، (الجزائر: المدرسة الوطنية لإلدارة)،2005-2006, ص20

- تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية.
- يجب أن تتم التعديلات على الميزانية وفقًا للإجراءات القانونية المعمول بها.

تقييم تنفيذ الميزانية:

- في نهاية السنة المالية، تُقيم الجماعة المحلية تنفيذ الميزانية وتحدد مدى تحقيق أهدافها.
- يتم تقييم تنفيذ الميزانية من خلال تحليل المؤشرات التالية[1]:
  - نسبة الإنجاز في البرامج والمشاريع.
  - مدى تحقيق أهداف الميزانية.
  - كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة.
  - الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- تُستخدم نتائج تقييم تنفيذ الميزانية لتحسين عملية إعداد وتنفيذ الميزانية في السنوات القادمة.

12.5 مراجعة الميزانية:

مراجعة ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر:

تُعدّ مراجعة ميزانية الجماعات المحلية عملية ضرورية لضمان حسن سير العمل وتحقيق الأهداف المرجوة. وتشمل عملية المراجعة بشكل عام الخطوات التالية[2]:

تحديد نطاق المراجعة:

- يجب تحديد نطاق المراجعة بشكل واضح، وذلك من خلال تحديد:
  - الفترة الزمنية التي ستشملها المراجعة.
  - بنود الميزانية التي ستتم مراجعتها.
  - أهداف المراجعة.

جمع البيانات:

- يتم جمع البيانات اللازمة للمراجعة من مختلف المصادر، مثل[3]:

---

1 عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية نفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكـــرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،(جامعة تلمسان: كلية العلوم االقتصادية)، 2012-2011 ، ص 54

2 المرسوم التنفيذي رقم 92/79 المؤرخ في 22 فيفري 1992، يؤهل للمفتشية العامة للمالية للتقويم االقتصادي للمؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية العدد15، 1992

3ا لمرسوم التنفيذي رقم 272-08 المؤرخ في 06 سبتمبر2008، الذي يحدد صالحيات المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2008.

- سجلات الجماعة المحلية.
- التقارير المالية.
- عقود المشاريع.
- وغيرها من الوثائق ذات الصلة.

تحليل البيانات:

- يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من أجل:
  - تقييم مدى تحقيق أهداف الميزانية.
  - التأكد من كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة.
  - الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.
  - اكتشاف أي مخالفات أو تجاوزات.

إعداد تقرير المراجعة:

- يتم إعداد تقرير المراجعة الذي يتضمن:
  - ملخصًا لنطاق المراجعة.
  - النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات.
  - التوصيات لتحسين عملية إعداد وتنفيذ الميزانية.

متابعة التوصيات:

- يتم متابعة تنفيذ التوصيات التي تم تقديمها في تقرير المراجعة من قبل الجماعة المحلية.
- تهدف متابعة التوصيات إلى ضمان تحقيق التحسينات المرجوة في عملية إعداد وتنفيذ الميزانية[1].

أنواع مراجعة ميزانية الجماعات المحلية:

- **المراجعة الداخلية** :تُجرى من قبل مصالح الجماعة المحلية ذاتها.
- **المراجعة الخارجية** :تُجرى من قبل جهة مستقلة عن الجماعة المحلية، مثل:
  - ديوان المحاسبة.
  - مفتشية الدولة.
  - مكاتب التدقيق الخارجي.

1 سعاد طيبي، الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) جامعة الجزائر : معهد الحقوق والعلوم سياسية، 2001/2002، ص84

أهمية مراجعة ميزانية الجماعات المحلية:

- **تحسين الشفافية والمساءلة** :تُساهم مراجعة الميزانية في تحسين الشفافية والمساءلة في عملية استخدام الأموال العامة.
- **تعزيز كفاءة وفعالية استخدام الأموال** :تُساعد مراجعة الميزانية على تعزيز كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة من خلال اكتشاف أي أوجه هدر أو سوء استخدام.
- **الامتثال للقوانين واللوائح** :تُساهم مراجعة الميزانية في ضمان امتثال الجماعة المحلية للقوانين واللوائح المعمول بها.
- **تحسين عملية صنع القرار** :تُوفر مراجعة الميزانية معلومات قيّمة للجماعة المحلية لتحسين عملية صنع القرار فيما يتعلق بالميزانية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

دراسات سابقة حول آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من العجز في ميزانية الجماعات المحلية:

فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت موضوع آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من العجز في ميزانية الجماعات المحلية:

1. دراسة بعنوان "آليات تمويل الجماعات المحلية: أسباب العجز والحلول، مع دراسة حالة بلدية أولاد بوجمعة بولاية عين تموشنت" للباحثين: نور الدين بوعلام وعبد الحميد بلعقار، نشرت في مجلة العلوم الإدارية والقانونية، جامعة سطيف 2، السنة 2021، وتتناول هذه الدراسة أسباب العجز في ميزانية بلدية أولاد بوجمعة، وتقدم بعض الحلول لمعالجة هذا العجز، بما في ذلك:

- **تفعيل مصادر التمويل الذاتية** :من خلال تحسين عملية جباية الضرائب المحلية، وزيادة رسوم الخدمات المقدمة، وتأجير ممتلكات البلدية، وتنويع مصادر الدخل من خلال مشاريع الاستثمار.
- **تعزيز التمويل من التحويلات الحكومية** :من خلال المطالبة بزيادة حصة الجماعات المحلية من الضرائب الوطنية، والحصول على دعم مالي إضافي من الحكومة المركزية لتمويل المشاريع التنموية.
- **البحث عن مصادر تمويل بديلة** :من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والحصول على قروض من البنوك والمؤسسات المالية.

2. دراسة بعنوان "دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في متويل التنمية المحلية – بلدية وولاية بجاية نموذجا" للباحثة: زينب بوعلام، نشرت في مجلة منتدى الدراسات والبحوث، جامعة جيجل، السنة 2020، وتُركز هذه الدراسة على دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، وتقدم بعض التوصيات لتحسين أداء هذا الصندوق، بما في ذلك:

- **توسيع قاعدة المساهمين في الصندوق** :من خلال تشجيع المزيد من الشركات والمؤسسات على المساهمة في تمويل الصندوق.
- **تنويع مصادر تمويل الصندوق** :من خلال البحث عن مصادر تمويل جديدة، مثل القروض من البنوك الدولية والمنظمات غير الحكومية.
- **تحسين آليات توزيع موارد الصندوق** :من خلال اعتماد معايير شفافة وعادلة لتوزيع الموارد على الجماعات المحلية.

3. دراسة بعنوان "إيرادات الجماعات المحلية – بلدية وولاية بجاية نموذجا" للباحث: عبد الكريم بوداود، نشرت في مجلة منتدى الدراسات والبحوث، جامعة جيجل، السنة 2018، وتُقدم هذه الدراسة تحليلًا مفصلًا لإيرادات الجماعات المحلية في بلدية وولاية بجاية، وتقترح بعض الحلول لزيادة هذه الإيرادات، بما في ذلك:

- **تحسين عملية جباية الضرائب المحلية** :من خلال تحديث أنظمة الجباية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز التوعية بأهمية دفع الضرائب.
- **زيادة رسوم الخدمات المقدمة** :من خلال مراجعة أسعار الخدمات المقدمة من قبل البلدية، والتأكد من أنها تتناسب مع التكلفة الفعلية لتقديم هذه الخدمات.
- **تفعيل مبدأ "المُستخدم يدفع** :"من خلال تحميل المواطنين جزءًا من تكلفة المشاريع التي يتم تنفيذها في أحيائهم.

4. دراسة بعنوان واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر دراسة حالة خزينة بلدية بوشقوف من اعداد الطالب صاولي باسم جامعة 8 ماي 1945 قالمة سنة 2019، واستخلصت الدراسة أن تسيير الموارد المالية للبلدية أسلوب من أساليب الحكم على الإدارة البلدية ورقابتها، بهدف تحقيق تنمية محلية شاملة، إن التسيير العقلاني للموارد المالية يعطي أهمية كبيرة السياسة ترشيد النفقات باعتبارها مورد من الموارد المالية، الهدف منه الحفاظ على الأموال العمومية وتوجيهها ضمن الأهداف المسطرة للدولة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من النفع العام .كما أن تسيير الموارد المالية للبلدية أصبح في وقتنا الراهن يستلزم وجود جهاز اداري عصري وقوي يتضمن اطارات أكفاء من شأتهم النهوض بالبلدية من جميع المجالات بدءا بإعطاء دفعة قوية السياسة التسيير الرشيد على مستوى جميع الأصعدة والعمل على خلق مصادر تمويلية ذاتية للبلدية كون زيادة الاستقلالية المالية مرتبطة بزيادة مصادر التمويل الذاتي للبلدية وأن انعدام هذه الأخيرة من شأنه حر البلدية للتبعية الدائمة للجهات المركزية وبالتالي هيمنة الجهات الوصية على جميع أعمالها والمعروفة بالرقابة.

5. دراسة بعنوان ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة ميزانية ولاية سعيدة مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير وادارة الجماعات المحلية من اعداد الطلبة نحيلة عماد ومول الخلوة محمد جامعة د. مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسية، سنة 2017، ومن خلال دراستنا لواقع تسيير ميزانية ولاية سعيدة لسنة 2015 وتعريجنا على هيكلها التنظيمي للولاية، وأهم مديرية مختصة في أعداد مشروع ميزانية الولاية نخلص إلى النتائج التالية:

- تصنيف النفقات العامة لميزانية ولاية سعيدة يتم على أساس إداري والثاني موضوعي وفق نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار
- من الملاحظ أن توظيف النفقات العامة ضمن ميزانية الولاية لا يتسم برشاده كبيرة نظرا لكونه يعتمد في تسيير هذه النفقات يعتمد على التشريع القانوني الذي لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال المالي من خلال عدم تقيد ميزانية الولاية بالأهداف وعدم وجود معيار التقييم الأداء
- التزايد في تطور ونمو نفقات الولاية المتزايدة لميزانية الولاية مقابل تراجع في الإيرادات المحصل عليها إلى خزينة الولاية خلال هذه السنة أي سنة 2015، نتيجة لزيادة التزامات ومسؤوليات الولاية اتجاه سكان
- ومن الملاحظ أن نفقات التسيير في ميزانية الولاية تشكل حصة الأسد من خلال المبلغ المرصود لهذا القسم مقارنة بنفقات التجهيز والاستثمار
- عدم وجود موارد ذاتية معتبرة تمول ميزانية ولاية سعيدة لتحمل النفقات الضخمة والمتزايدة التي تقع على عائق الولاية
- الاعتماد على الإعانات الممنوحة من طرف الحكومة والصندوق المشترك للجماعات المحلية في تدعيم وبناء ميزانية ولاية سعيدة
- التأخر في إنجاز مشاريع التنمية المعول عليها الرفع ولاية سعيدة إلى مصاف الولايات المكتفية ذاتيا في تمويل مشاريعها

6. دراسة بعنوان آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية وجباية معمقة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، من إعداد السالمي عبد الوهاب، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2022، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى بلدية المسيلة للفترة الممتدة من 2010-2020 ومن بلدية المسيلة لم تحقق أي عجزا في ميزانيتها خلال فترة الدراسة ماعدا سنة 2018 أين بلغت نسبة العجز 494/12% وتمويل هذا العجز 100 % كان على عاتق CSGCLونسبة تغطية الإعانة تقدر 521% من مجموع الإعانات الممنوحة من الصندوق.

تعتبر الإيرادات الجبائية المصدر الرئيسي في تمويل ميزانية بلدية المسيلة حيث بلغت نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة ب67.30% في قسم التسيير تمثل منها إيرادات الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نسبة 50.00%، وإيرادات الضرائب غير المباشرة والرسوم 0.22%، كما أن الرسم على النشاط الميني يمثل

نسبة مساهمة 91.74% من مجموع إيرادات الضرائب المباشرة، وهذا ما يدعو بلدية المسيلة إلى إعادة النظر في باقي الإيرادات الجبائية من حيث الرقابة والتحصيل.

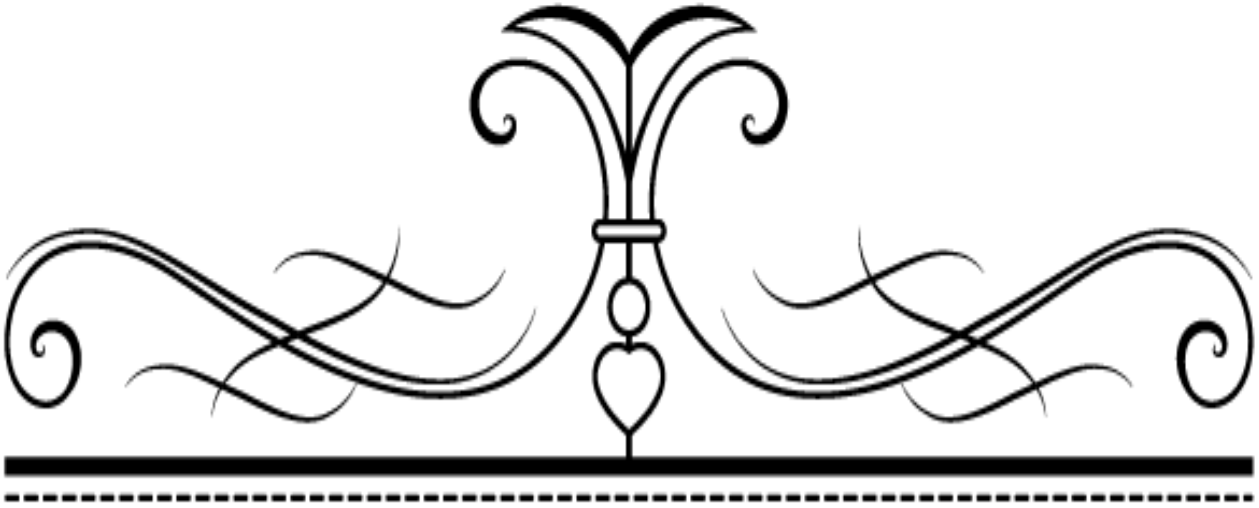
غم أهمية الإيرادات الذاتية كمصدر للتمويل وخاصة ناتج الأملاك، إلا أن بلدية المسيلة لم القطة العناية الكافية من خلال المتابعة في التأجير والتحصيل والتلمين حيث بلغت مساهمته النسبة 2.09% وهذه النسبة. ضعيفة، أما المصادر الخارجية رغم أنها أموال خاصة إلا أن تغطي ما نسبته 28,47% من نفقات البلدية.

إن آليات التفعيل الجنائية وتحصيل الإيرادات وترشيد النفقات وتثمين الأملاك وتفعيل التضامن والشراكة وآليات التفعيل التنظيمية والإدارية ستعزز من مردود إيراداتها على مستوى قسم التسيير وبالتالي تعزيز التمويل الذاتي في قسم التجيير، وتعبئة هذه الموارد سيسيل على البلدية من تغطية نفقاتها ومن ثم تجنبها للعجز الذي قد يحدث في موازنتها.

بالإضافة إلى هذه الدراسات، هناك العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من العجز في ميزانية الجماعات المحلية.

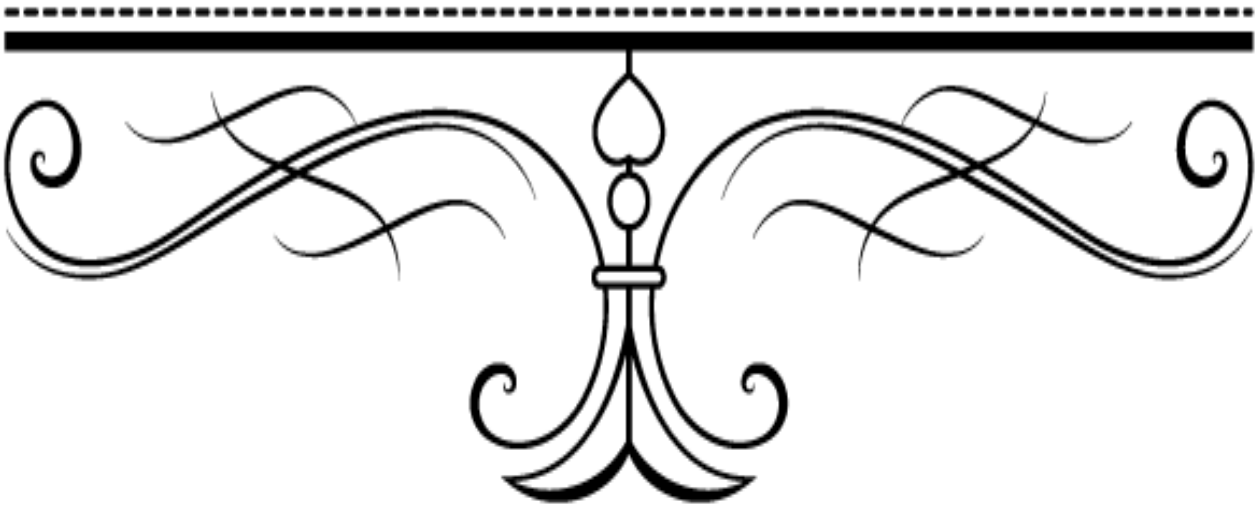
خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن التمويل يشكل عصب استقلالية الجماعات المحلية وتمكينها من أداء واجباتها ومسؤولياتها في تحقيق التنمية المحلية، وينطوي إطار التمويل وميزانية هذه الجماعات على منظومة من المفاهيم والنظريات والأدوات التي تساهم في فهم وتنظيم عملية تخصيص الموارد المالية لها، حيث تم التطرق الى مفاهيم التمويل وطرقه ومصادره، وأهم المشاكل والعراقيل التي واجهته، وتناولنا أيضا ميزانية الجماعات المحلية عموما مع إيرادات هذه الأخيرة، واليات تفعيل مصادر التمويل والعجز في الميزانية مع ذكر القواعد التنظيمية لميزانية الجماعات المحلية.



الفصل الثاني:

آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجمعات المحلية دراسة حالة بلدية البيض



تمهيد

تعد الجماعات المحلية وخاصة البلدية الركيزة الاساسية لتسيير المشاريع التنموية للحكومة باعتبارها الرابط الرئيسي لأي عمل تنموي على مستوى إقليمها وتعتبر همزة وصل بين الشعب والحكومة بحكم انها لانها تسير من طرف هيئة منتخبة من طرف المواطنين، وحتى تتمكن للبلدية من تسيير مهمها الموكلة اليها وخاصة مع حجم النفقات الكبيرة والمتزايدة، لابد من وجود جهاز تمويلي يمكنها تحقيق ذلك.

وفي هذا الفصل سنحاول دراسة اليات تفعيل مصادر التمويل دراسة تحليلية لبلدية البيض خلال الفترة 2016-2022 من خلال معرفة مساهمة مختلف إيراداتها ونفقاتها في قسم التسيير وقسم التجهيز، والآليات الكفيلة من تعزيز هذا الجهاز لزيادة مردوديتها التي ستجنبها الوقوع في العجز.

وبغرض إسقاط الدراسة النظرية لهذا البحث على الدراسة التطبيقية تم تقسيم هذا الفصل

إلى ثلاث مباحث رئيسية

المبحث الأول: التعريف ببلدية البيض.

المبحث الثاني: مصادر التمويل (ايرادات ونفقات) بلدية البيض.

المبحث الثالث: ميزانية بلدية البيض .

المبحث الأول : التعريف ببلدية البيض

من خلال هذا المبحث سيتم التعريف ببلدية البيض

المطلب الأول : لمحة تارخية حول بلدية البيض

نشأة بلدية البيض:

1. أصل التسمية :

ارتقت مدينة البيض إلى ولاية خلال التقسيم الإداري (القانون رقم 84/09 المؤرخ في 4 فيفري1984م) حيث أنها كانت في السابـق تابعة لولايـة سعيدة وتعتبر من أقدم دوائرها. أما فيما يخص البيـض كمنطقة تاريخيا فإنه يرجعـه علمـاء التاريخ والآثار إلى ستة ألاف سنة وهو ما تجسده الرسومات الحجريـة الممتدة من شمال وجنوب سلسلة الأطلس الصحراوي. اختلفت الروايات الشعبية في دلالة اسم البيض إلا أن التعليل الأرجح للاسم يرجع التسمية إلى وجود تربة ذات لون أبيـض كانت تستعمل للغسيل. وعنـد دخـول المستعمر الفرنسي إلى المنطقة سنة 1847 بقيادة العقيد جيري الذي أخذت تسميـة المدينـة على شرفه.GERRY Ville اسمه جيري فيل.

2. بلدية جغرافيا:

تقع بين خطي العرض (40 – 33) شمالا وبين خطي الطول (00 – 01) شرقا وتنتمي البيض إلى الهضاب العليا الجزائرية الغربية بارتفاع يقدر ب 1400 م على سطح البحر, ضمن سلسلة جبلية كسال وبودرقة، ذات طابع سهبي رعوي.

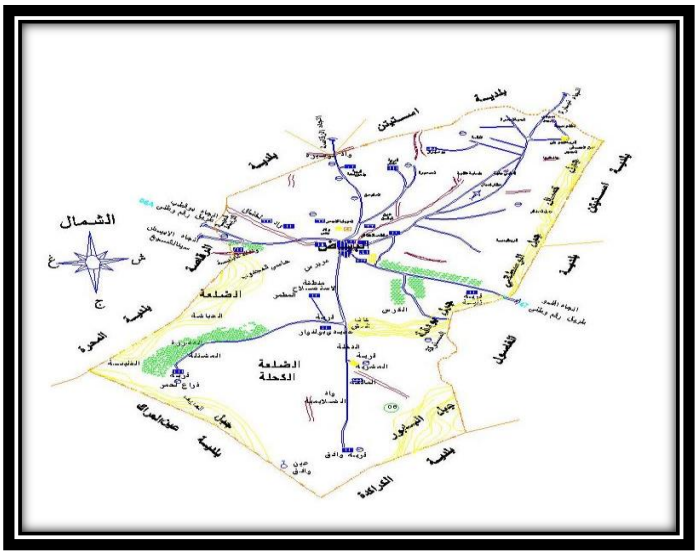
تتميز بمناخ قاري بارد شتاءا وحار صيفا, مستوى تساقط الأمطار بين 200 إلى 300 ملم سنويا.

3. الحدود

يحدها من :

- شمالا : بلدية استيتن بلدية الرقاصة.
- جنوبا : بلدية الكراكدة وبلدية عين العراك.
- شرقا : بلدية استيتن وبلدية الغاسول.
- غربا : بلدية الرقاصة وبلدية المحرة.

الشكل (01): خريطة بلدية البيض المصدر بلدية البيض



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات الدراسة

4. المساحة:

نلاحظ من الشكل (01) أن بلدية البيض تتربع على مساحة إجمالية تقدر 463.50 كم 2 وتظم كل من قرية: قرية الحوض، قرية المشرية، قرية مكثر، قرية الثنية، قرية وافق، قرية المويلحة، قرية حميدي بولنوار، قرية ذراع الأحمر.

5. إحصاء السكان:

إحصائيات السكان للمنطقة الحضرية والتجمعات السكانية منذ تأسيس البلدية وذلك وفق الإحصاء الرسمي للديوان الوطني.

الجدول (01): عدد السكان لبلدية البيض

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
بلدية البيض	29 458	46 291	44 925	64 628	91 961

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بلدية البيض

نلاحظ من الجدول (01) ازدياد نسمة بلدية البيض من 1966 إلى غاية 1987 بنسب متقاربة كونها كانت منطقة غير حضارية بينما نرى أن هذه الزيادة الحاصلة في مدة 20 سنة قد تضاعفت في مدة 10

سنوات نظرا لاعتبارها كولاية في 1989، ليستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 91961 نسمة في سنة 2008، خاصة بعد توافد السكان وجعلها منطقة عبور تجارية.

الجدول (02): الكثافة السكانية لبلدية البيض مقارنة بولاية البيض

البلدية	السكان		المساحة	الكثافة
	/	2018/12/31	كم2	ن/كم2
البيض	/	132.425	463.50	285.71
مجموع الولاية	/	334.787	71696.70	4.67

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بلدية البيض

نلاحظ من الجدول (03) أن الكثافة السكانية لبلدية البيض تشغل جزء كبير من ولاية البيض مقارنة بالبلديات الأخرى.

الجدول (03): نسب المواليد والوفيات لبلدية البيض

البلدية	المواليد	الوفيات	الوفيات أقل من سنة	نسبة الخام	
	الأحياء	المجموع		المواليد	الوفيات
البيض	4384	649	161	3360	4.97
مجموع الولاية	8149	1198	191	24.603	3.617

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بلدية البيض

الجدول رقم (04): تمركز السكان داخل بلدية البيض

البلدية	السكان				
	التجمعات		المنطقة	الرحل	المجموع
	الحضري	الثانوي	التشتت		
البيض	123109	1431	7276	609	132.425

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بلدية البيض

إحصائيات السكان للمنطقة الحضرية والتجمعات السكانية وذلك وفق الإحصاء الرسمي لمديرية التخطيط والبرمجة

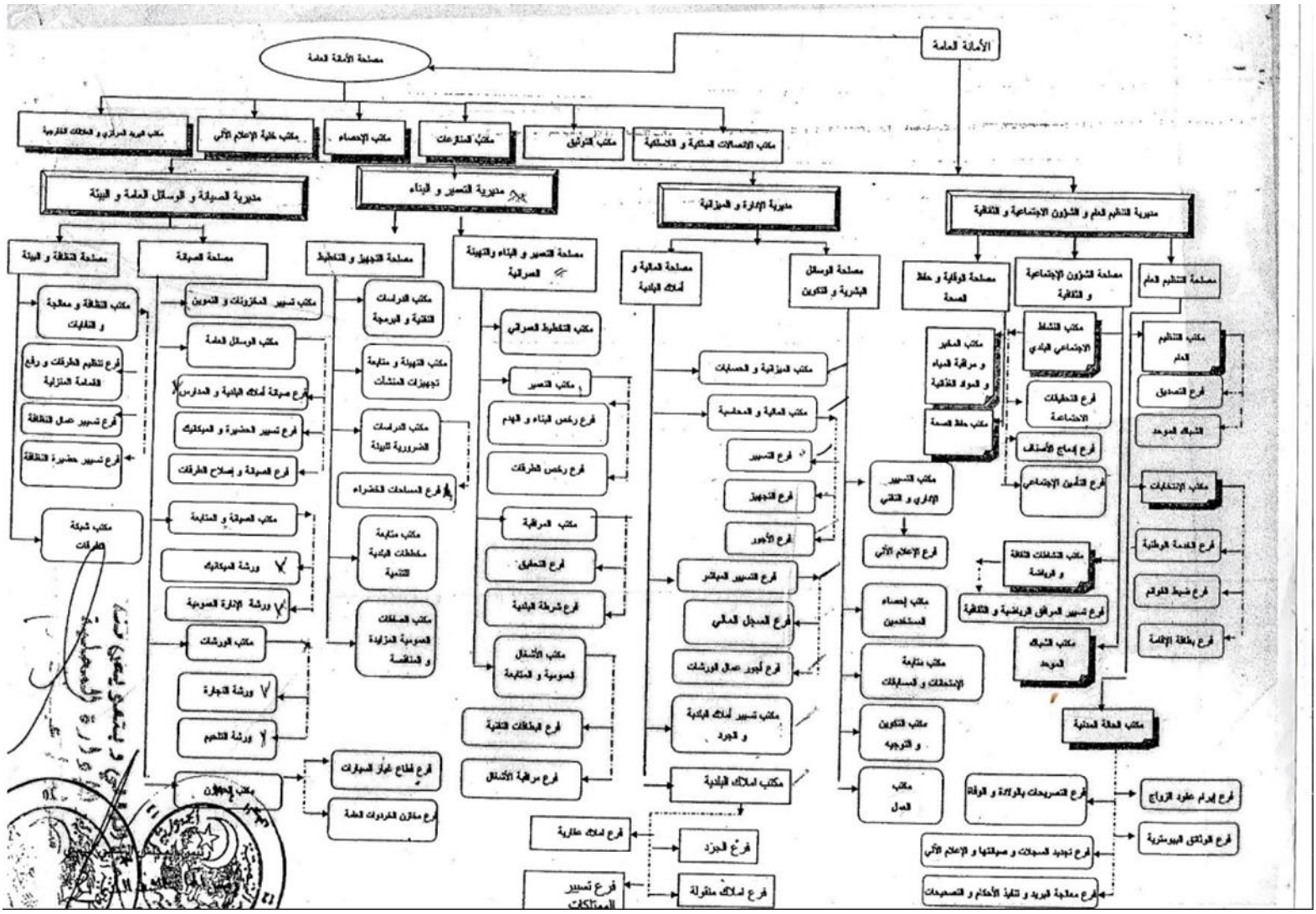
6. الاحصاء العام للسكن والسكان

- عدد المجموعات السكنية : 2194
- عدد المقاطعات : 138 منها 09 مقاطعات في المنطقة المبعثرة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية البيـــض

تم تقسيم الهيكل التنظيمي لبلدية البيض حسب ما يناسب البلدية وهياكلها ومصالحها وهي كالآتي:

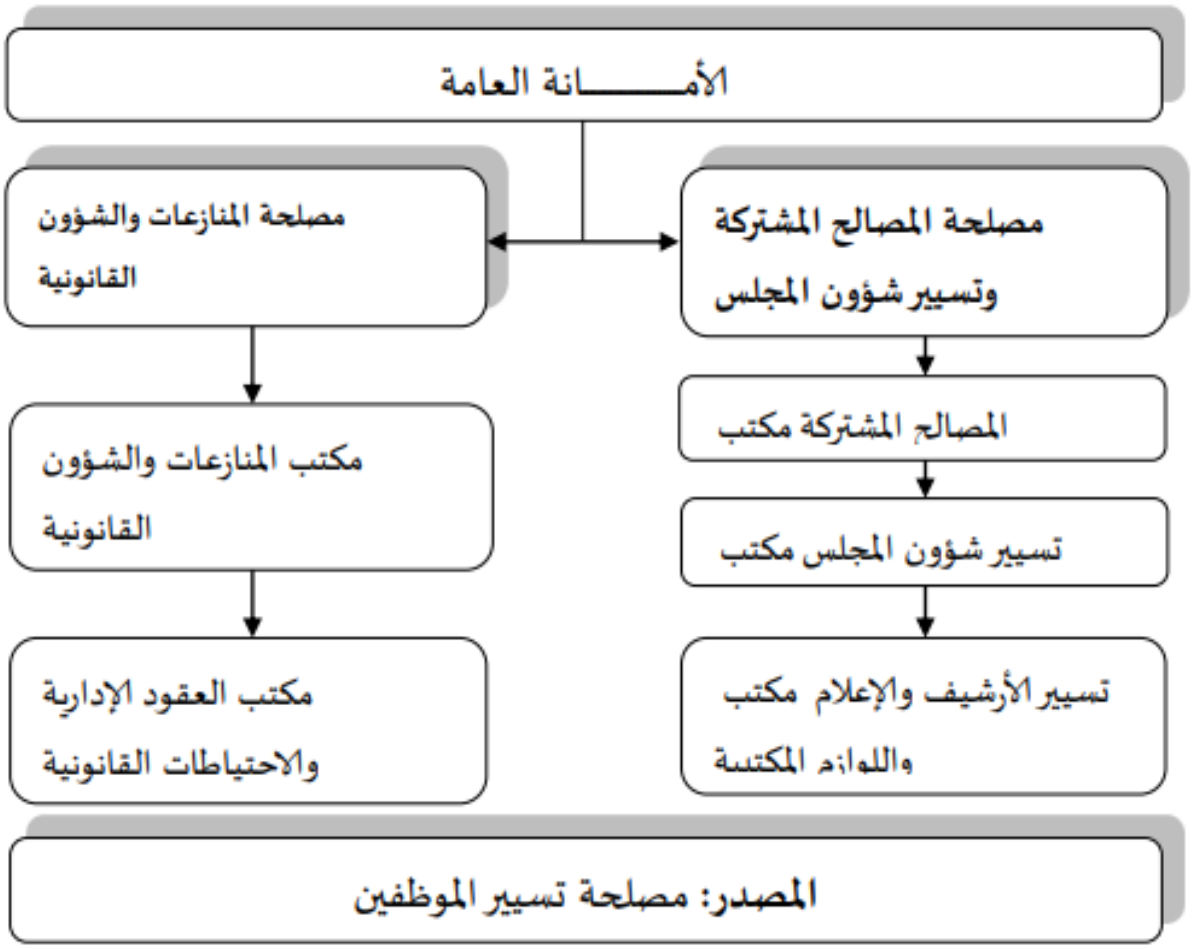
الشكل (2): الهيكل التنظيمي لبلدية البيـــض



المصدر: المعلومات المقدمة من طرف بلدية البيض

الهيكل التنظيمي للأمانة العامة: تتكون العامة لبلدية البيض من مصلحتين مصلحة المصالح المشتركة وتسيير شؤون رئاسة المجلس مصلحة المنازعات والشؤون القانونية كما يوضحه الشكل:

الشكل (03): الهيكل التنظيمي للأمانة العامة



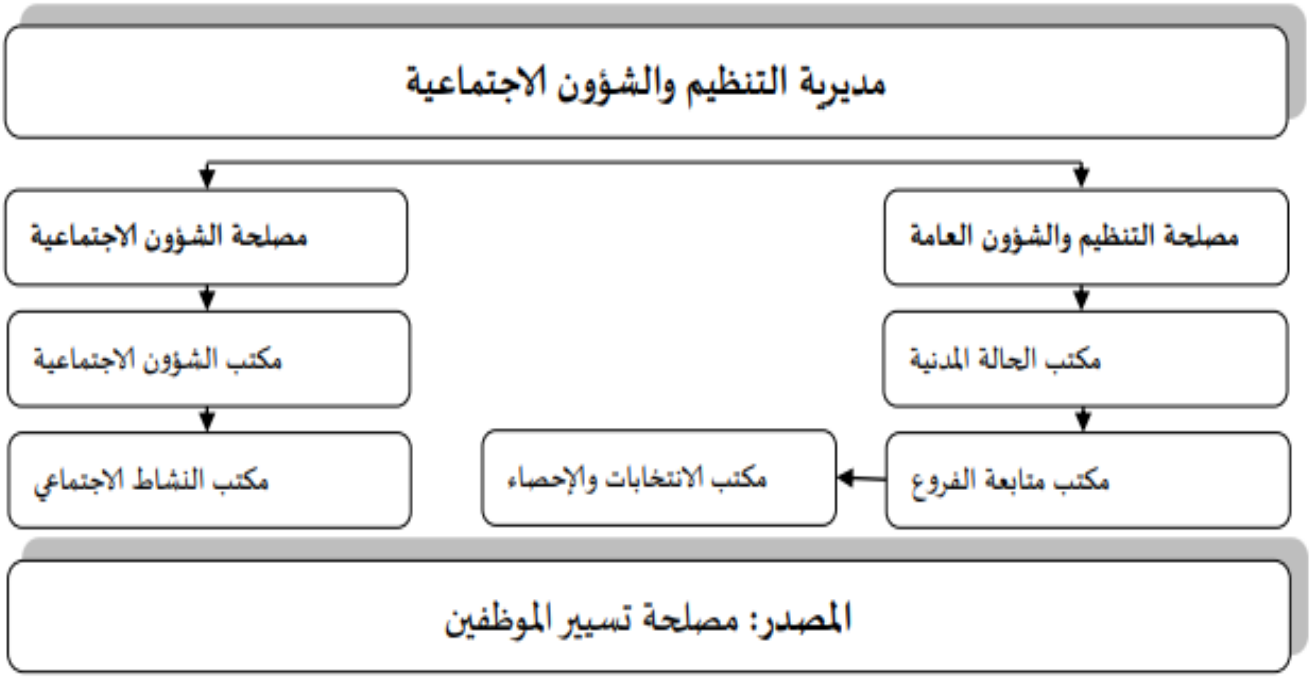
الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة والمالية :

تتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح وهي مصلحة الميزانية والعمليات المالية، مصلحة تسيير ، مصلحة ممتلكات البلدية كما هو مبين في الشكل (03):

2-الهيكل التنظيمي لمديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية ومديرية الصيانة العامة والوسائل

تتكون من مصلحتين مصلحة التنظيم والشؤون العامة مصلحة الشؤون الاجتماعية

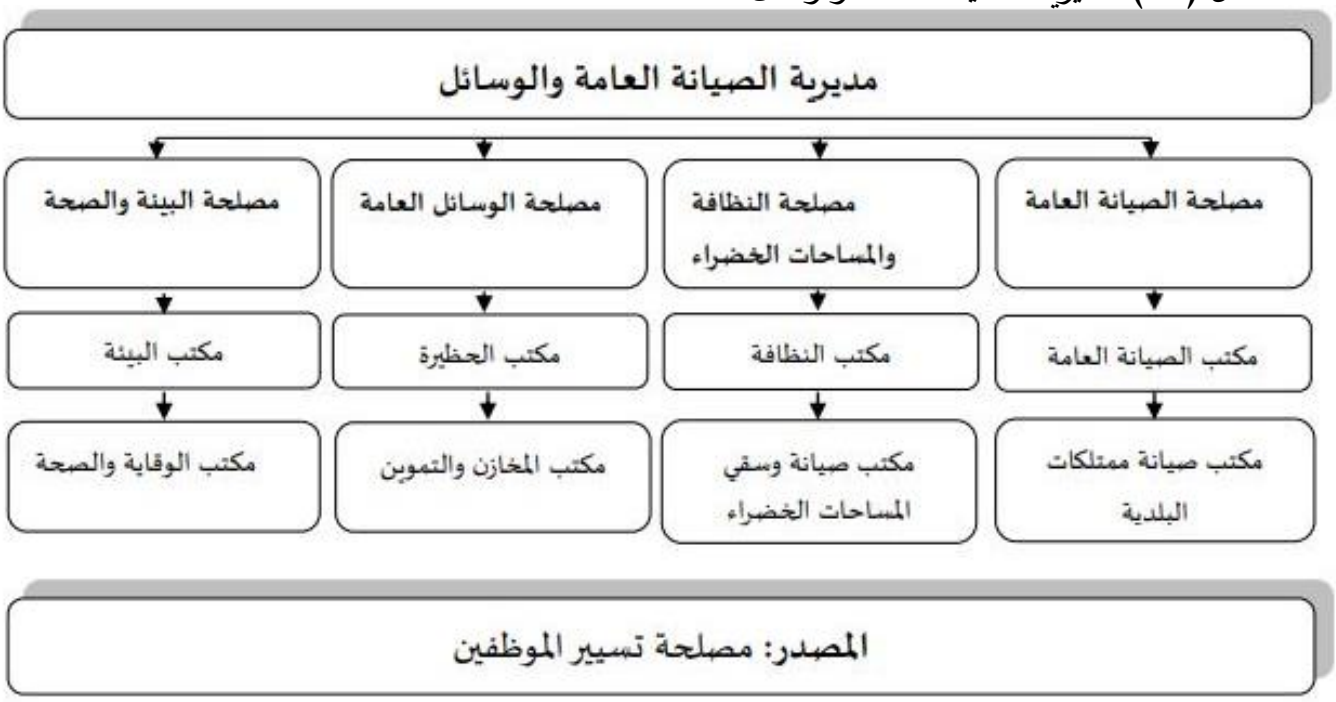
الشكل (04): الهيكل التنظيمي لمديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية ومديرية الصيانة العامة والوسائل



مديرية الصيانة العامة والوسائل

تتكون من أربعة (4) مصالح وهي مصلحة الصيانة العامة مصلحة النظافة والمساحات الخضراء مصلحة الوسائل العامة مصلحة البيئة والصحة

الشكل (05): مديرية الصيانة العامة والوسائل



3- الهيكل التنظيمي المديرية الصفقات والمتابعة والتعمير

تتكون من ثلاثة (3) مصالح مصلحة الصفقات مصلحة المتابعة مصلحة التعمير كما هي مبينة في الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي المديرية الصفقات والمتابعة والتعمير



المطلب الثالث: دور ومهام بلدية البيض

دور ومهام بلدية البيض: بشكل عام

تقوم بلدية البيض، كغيرها من بلديات الجزائر، بمهام ومسؤوليات جمة تهدف إلى تسيير شؤون المدينة وتحسين مستوى معيشة ساكنيها. وتشمل هذه المهام على وجه الخصوص:

التسيير المحلي:

يُعدّ التسيير المحلي من أهم مهام بلدية البيض، حيث يهدف إلى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، وضمان سير الحياة اليومية بشكل سلس، وتشمل مهام التسيير المحلي في بلدية البيض على وجه الخصوص:

1- توفير الخدمات الأساسية:

- **توزيع الماء الصالح للشرب:** من خلال شبكة توزيع المياه وتوفير صهاريج المياه في الأحياء النائية.
- **تجميع ومعالجة النفايات:** لضمان نظافة المدينة وحماية البيئة.
- **الإنارة العمومية:** لضمان سلامة وأمن المواطنين في الليل.

- **النقل العمومي:** تسهيل تنقل المواطنين داخل المدينة.
- **النظافة العمومية:** الحفاظ على نظافة شوارع وأزقة المدينة.

2- توفير المرافق العمومية:

- **الحدائق والمساحات الخضراء:** لخلق فضاءات ترفيهية للمواطنين.
- **الملاعب الرياضية:** لتشجيع ممارسة الرياضة.
- **المكتبات:** لتعزيز ثقافة القراءة والمعرفة.
- **المراكز الثقافية:** لتنظيم مختلف الفعاليات الثقافية والفنية.

3- الحفاظ على البيئة:

- **مكافحة التلوث:** من خلال تشجير المدينة وتنظيف الأحياء من النفايات.
- **ترشيد استهلاك الماء والطاقة:** توعية المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك الماء والطاقة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

4- تسيير البناء:

- **منح تراخيص البناء:** التأكد من مطابقة مشاريع البناء لمعايير السلامة والجودة.
- **متابعة المشاريع العقارية:** ضمان سير العمل في المشاريع العقارية وفقًا للجدول الزمني المحدد.

5- الأشغال العمومية:

- **صيانة الطرقات:** إصلاح الطرقات المتضررة وتعبيد الأرصفة.
- **إنشاء مشاريع البنية التحتية** :مثل شبكات الصرف الصحي وشبكات الإنارة.

6- الشرطة البلدية:

- **ضمان الأمن والنظام العام في المدينة:** مكافحة الجريمة والاعتداءات، وتنظيم حركة المرور، والتأكد من احترام القوانين والأنظمة.

7- رقابة الأغذية:

- **التأكد من سلامة وصحة المواد الغذائية:** من خلال مراقبة المحلات التجارية والمطاعم، وفحص المنتجات الغذائية للتأكد من خلوها من أي ملوثات.

8- تنظيم الأسواق:

- **تنظيم الأسواق الأسبوعية:** توفير فضاء مناسب لبيع وشراء المنتجات المحلية.
- **مكافحة ظاهرة البيع الفوضوي:** ضمان احترام القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجارة.

9- دعم الفئات الهشة:

- **تقديم المساعدة الاجتماعية للمحتاجين:** مثل المعاشات الاجتماعية والمساعدات الغذائية.
- **رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة:** توفير الخدمات والمرافق اللازمة لدمجهم في المجتمع.

10- التشجيع على السياحة:

- **الترويج للمعالم السياحية في المدينة:** مثل واحة البيض والنقوش الصخرية.
- **تنظيم الفعاليات السياحية:** مثل المهرجانات والمعارض.

التنمية المحلية:

تولي بلدية البيض اهتمامًا كبيرًا بتنمية محلية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المدينة .وتشمل جهود التنمية المحلية في بلدية البيض على وجه الخصوص:

1. **وضع مخططات التنمية المحلية:**

- تُعدّ بلدية البيض خططًا تنموية محلية بالتنسيق مع السلطات الولائية والوطنية.
- تتضمن هذه الخطط تحديد الأهداف الاستراتيجية للمدينة على المدى القصير والطويل.
- تُراعي هذه الخطط احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

2. **جلب الاستثمارات: من خلال:**

- تسهيل إجراءات الاستثمار.
- تقديم حوافز للمستثمرين.
- الترويج للمقدرات الاقتصادية للمدينة.

- يهدف ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي.

3. **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: من خلال:**

- قروض ميسرة.
- برامج تدريبية.
- خدمات الاستشارة والتوجيه.

- يهدف ذلك إلى تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص عمل جديدة.

4. **تطوير الموارد البشرية: من خلال:**

- برامج التعليم والتدريب.
- تعزيز مهارات الشباب.
- تشجيع البحث العلمي.

- يهدف ذلك إلى بناء مجتمع ذي كفاءات عالية قادر على المشاركة في مسارات التنمية.

5. **حماية البيئة: من خلال:**

- مكافحة التلوث.
- تشجير المدينة.
- ترشيد استهلاك الماء والطاقة.

- يهدف ذلك إلى ضمان بيئة صحية وآمنة للأجيال القادمة.

6. **تحسين البنية التحتية: من خلال:**

- تطوير شبكات الطرقات.
- توفير خدمات النقل العام.
- تحديث شبكات الصرف الصحي.

- يهدف ذلك إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية.

7. **تعزيز التماسك الاجتماعي: من خلال:**

- دعم الجمعيات الأهلية.
- تنظيم الفعاليات الثقافية والرياضية.
- تشجيع الحوار والتواصل بين مختلف مكونات المجتمع.

- يهدف ذلك إلى بناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

8. **مهام أخرى:**

- **إحصاء السكان:** تقوم البلدية بإحصاء السكان وتسجيل بياناتهم.
- **حفظ السجلات المدنية:** تُصدر البلدية مختلف الوثائق الرسمية مثل: شهادات الميلاد والوفاة.

- **جباية الضرائب المحلية:** تُحصّل البلدية الضرائب المحلية من المواطنين والمؤسسات.

دور ومهام بلدية البيض: بشكل خاص

أولا: مهام الأمانة العامة:

مهام الأمانة العامة يتمحور الدور الرئيسي للأمانة العامة على التنشيط والتنسيق بين مجمل المصالح والمديريات الداخلية وكذا الخارجية ومهمة مصالحها تتمثل في:

1. **مصلحة المصالح المشتركة وتسيير شؤون رئاسة المجلس:** تتكون من ثلاثة مكاتب وهي مكتب المصالح المشتركة مكتب تسيير شؤون المجلس مكتب تسيير الأرشيف والإعلام واللوازم المكتبية، وتتمثل مهام هذه المصلحة في:

1.1 **مكتب المصالح المشتركة:** يقوم بمتابعة وإحصاء عرائض المواطنين متابعة وإنجاز برنامج الإعلام الآلي للبلدية تنظيم العلاقة بين البلدية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.

1.2 **مكتب تسيير شؤون المجلس:** يقوم بمسك سجل المداولات والقرارات والسهر على تسجيل كل المداولات والقرارات والتأشيرات التابعة لها:

- إعداد وإرسال الإستدعاءات الموجهة للمجلس متابعة محاضر لجان المجلس متابعة المصادقة على القرارات والمداولات مع السلطة الوصية.

1.3 **مكتب تسيير الأرشيف والإعلام واللوازم المكتبية:** يقوم بالمهام التالية :متابعة وتنظيم وحفظ أرشيف البلدية تسجيل الرخص والشهادات تسجيل المذكرات والبرقيات والتعليمات الإدارية تمويل المصالح والمكاتب بالتجهيزات واللوازم المكتبية

2. **مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:** تتكون من مكتبين وهما: مكتب المنازعات والشؤون القانونية، مكتب العقود الإدارية والاحتياطات العقارية.

2.1 **مكتب المنازعات والشؤون القانونية:** يقوم بالمهام التالية :يطلع على كل النزاعات المتعلقة بالبلدية متابعة الأحكام القضائية الاتصال بالمحاكم ومحامي البلدية.

2.2 **مكتب العقود الإدارية والاحتياطات العقارية:** يقوم بمتابعة الاحتياطات العقارية للبلدية

ثانيا: مهام مديرية الإدارة والمالية: تتمثل مهام مصالح مديرية الإدارة والمالية في:

1. **مصلحة الميزانية والعمليات المالية:** تتكون من مكتبين وهما مكتب الميزانية والحساب الإداري ومكتب العمليات المالية.

2.1 مكتب الميزانية والحساب الإداري: يقوم بإعداد الميزانية الأولية والإضافية وإعداد الحساب الإداري متابعة التأشير على الميزانية من طرف السلطة الوصية متابعة إيرادات ونفقات البلدية كما يقوم بمتابعة فتح الاعتمادات المالية المسبقة.

1.2.1 مكتب العمليات المالية: ويضم ثلاث مكاتب فرعية الأجور التسيير التجهيز، ويسهر هذا المكتب على تنفيذ الميزانية بقسمها التسيير والتجهيز من خلال إنجاز التكفلات ومتابعة التأشير عليها لدى مصالح الرقابة المالية، وإنجاز الحوالات ومتابعة تنفيذها من طرف أمين الخزينة البلدي بالإضافة لإنجاز الملاحق الخاصة بالميزانية وإتمام بواقي الإنجاز لقسم التجهيز والاستثمارو متابعة سند الطلب.

2. مصلحة تسيير الموظفين: تتكون من مكتب تسيير الموظفين ومكتب الحركة والتعداد.

1.2 **مكتب تسيير الموظفين:** يقوم بالمشاركة في تحضير وإنجاز عمليات التوظيف، وإحصاء الموظفين والعمال الذين بلغو السن القانونية للتقاعد، ومتابعة ملف الضمان الاجتماعي وحوادث العمل وذوي حقوق المتوفى، بالإضافة لإنجاز مختلف الشهادات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، وإنجاز البطاقة المهنية للعمال وإنجاز مقررات الخبرة المهنية للأعوان المتعاقدين.

2.2 **مكتب الحركة والتعداد:** يقوم بمسك سجل القوائم الاسمية لجميع الموظفين والعمال ومتابعته، ومسك سجل العطل المرضية الغيابات الإجازات، كما يقوم إنجاز العطل السنوية وشهادة العمل والترخيصات، وإنجاز مختلف العقوبات الإدارية.

3. مصلحة ممتلكات البلدية: تتكون من مكتبين مكتب متابعة الجرد العام، مكتب تسيير الأملاك.

1.3 مكتب متابعة الجرد العام: يقوم بمسك دفاتر الجرد وتحيين بطاقات الجرد للعتاد المخصص لمصالح البلدية ومسك دفتر جرد الأملاك العقارية التابعة للبلدية، كما يقوم بجرد كل ممتلكات البلدية المنقولة والثابتة والتنسيق مع أملاك الدولة من أجل تسجيل أملاك البلدية في السجل العام للأملاك الوطنية.

2.3 مكتب تسيير الأملاك: يقوم بتسيير الأملاك العقارية المنتجة وغير المنتجة للمداخيل التابعة للبلدية مسك بطاقية لممتلكات البلدية متابعة إيرادات الممتلكات وإعداد عقود الإيجار، والتحضير للمزايدات الخاصة بالأملاك وتحيين الملحق 29 الخاص بأملاك البلدية المنتجة وغير المنتجة للمداخيل.

ثالثا: مهام مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية ومديرية الصيانة العامة والوسائل

مهام مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية تتمثل مهام مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية فيما يلي:

1. مصلحة التنظيم والشؤون العامة: تتكون من أربعة مكاتب وهي مكتب التنظيم والشرطة العامة مكتب الحالة المدنية. مكتب متابعة الفروع مكتب الانتخابات والإحصاء، ومهام كل مكتب يمكن حصرها فيما يلي:

1.1 مكتب التنظيم والشرطة العامة: يقوم بالمهام المتعلقة بالشرطة العامة التصديق على مختلف الوثائق حركة السيارات بطاقة التعريف الوطنية جواز السفر، رخص السياقة (متابعة ملفات إنشاء واستغلال المؤسسات المصنفة إعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالنشاطات الحرفية).

2.1 مكتب الحالة المدنية يقوم بمسك الحسن والمحافظة على سجلات الحالة المدنية وإعداد وتسليم مختلف وثائق الحالة المدنية، وتسجيل عقود الزواج تسجيل المواليد تسجيل الوفيات.

3.1 مكتب متابعة الفروع يقوم هذا المكتب على متابعة إحدى عشر فرع بلدي خاص بالحالة المدنية موزعة على مختلف تراب البلدية.

4.1 مكتب الانتخابات والإحصاء: يقوم بمسك بطاقة الناخب متابعة تطهير القوائم الانتخابية التحضير المادي للعمليات الانتخابية حفظ السجلات وضبطها متابعة كل الإحصائيات.

2. مصلحة الشؤون الاجتماعية: تتمثل في :تتكون من مكتبين مكتب الشؤون الاجتماعية مكتب النشاط الاجتماعي ومهام كل مكتب.

1.2 **مكتب الشؤون الاجتماعية:** يقوم بمتابعة القضايا التالية (الشغل السكن الفئات المحرومة المسنين... إلخ) :السهر على ترقية الأنشطة الثقافية والرياضية

2.2 **مكتب النشاط الاجتماعي:** يتولى هذا المكتب تسيير المنحة الجزافية للأرامل والمطلقات المعاقين وعمال الشبكة الاجتماعية.

رابعا: مديرية الصيانة العامة والوسائل:

ومهام مصالح مديرية الصيانة العامة تتمثل فيما يلي:

1. **مصلحة الصيانة العامة:** تتكون من مكتبين مكتب الصيانة العامة ومكتب صيانة ممتلكات البلدية:

1.1 مكتب الصيانة العامة: يقوم بالمهام التالية :يتكفل هذا المكتب بإصلاح الأعطال التي قد تحدث في الإنارة العمومية عبر محيط البلدية صيانة الطرقات تسيير ومتابعة الحراس.

2.1 مكتب صيانة ممتلكات البلدية: يقوم بتنظيف مقر البلدية والفروع التابعة لها والمدارس صيانة مقرات البلدية والفروع والمدارس والمساجد والمقابر صيانة الكهرباء علي مستوى مقرات البلدية والمدارس والمساجد.

2. مصلحة النظافة والمساحات الخضراء: تتكون من مكتبين مكتب النظافة ومكتب صيانة وسقي المساحات الخضراء.

1.2 مكتب النظافة: يقوم هذا المكتب على تنظيم وتقسيم عمال وعتاد البلدية، من أجل جمع القمامة المنزلية ووضعها على مستوى مؤسسة معالجة النفايات المنزلية.

2.2 مكتب صيانة وسقي المساحات الخضراء: يقوم بسقي المساحات الخضراء القيام بعملية التشجير، الزبر، الصيانة.

3.2 مصلحة الوسائل العامة: تتكون من مكتب الحظيرة مكتب المخازن والتموين.

1.3.2. مكتب الحظيرة: يقوم بتسير ومتابعة عتاد البلدية تصليح ميكانيك عتاد البلدية صيانة كل ما يتعلق بالنجارة العامة المرافق البلدية. صيانة كل ما يتعلق بالحدادة المرافق البلدية

2.3.2. مكتب المخازن والتموين: يقوم بتسجيل وتخزين قطاع الغيار والوقود ولوازم البناء والكهرباء العامة، وتموين فرق الصيانة بالمواد الأولية اللازمة.

4.2 مصلحة البيئة والصحة: تتكون من مكتبين مكتب البيئة ومكتب الوقاية والصحة.

1.4.2 مكتب البيئة: يقوم بالسهر على مراقبة المياه الصالحة للشرب تعيين مختلف مصادر المياه التدخل الفوري في حالات تلوث المياه مكافحة يرقات الحشرات غير مصادر تكاثرها بالوديان والقمامة.

2.4.2 مكتب الوقاية والصحة: القيام بحملة مكافحة الكلاب المتشردة ومكافحة الجرذان والفئران بالفراغات الصحية بواسطة مادة سام.

خامسا: مديرية الصفقات المتابعة والتعمير:

تتكون من ثلاثة مصالح مصلحة الصفقات، مصلحة المتابعة، مصلحة التعمير، ويمكن حصر مهامها فيما يلي:

1. **مصلحة الصفقات** تتكون من ثلاثة مكاتب مكتب التسيير الإداري مكتب المتابعة التقنية وسيرورة المشاريع مكتب الفلاحة والتنمية الريفية.

2.1 مكتب المتابعة التقنية وسيرورة المشاريع: يقوم هذا المكتب بالإعلان عن الاستشارات والمناقصات، كما يقوم يفتح الأظرفة وتقييم العروض.

3.1 مكتب الفلاحة والتنمية الريفية: يقوم هذا المكتب بإعداد برنامج التلقيح وبطاقة الفلاح، وإحصائهم من حيث العتاد والعدد.

2. **مصلحة المتابعة:** تتكون من ثلاثة مكاتب مكتب متابعة مشاريع التهيئة العمرانية والبناء، مكتب متابعة مشاريع الري والأشغال العمومية، مكتب التمتير.

1.2 مكتب متابعة مشاريع التهيئة العمرانية والبناء: مهمة هذا المكتب الإطلاع على مشاريع التهيئة العمرانية على مستوى تراب البلدية والمقرات التابعة للبلدية من حيث الصيانة والترميم وإعتاد الكشوف الكمية والتقييمية لكل ما هو متعلق بالبلدية ومقراتها.

2.2 مكتب متابعة مشاريع الري والأشغال العمومية: يتكفل هذا المكتب بمتابعة المشاريع الخاصة بالري والأشغال العمومية وإنجاز دراسات وحساب التكاليف للمشاريع المراد تنفيذها ومراقبة جودة المشاريع.

3.2 مكتب التمتير: يقوم هذا المكتب بعد إنجاز المشاريع بحساب الأشغال المنفذة من طرف المقاولات والقيام بحساب الفواتير.

3. **مصلحة التعمير:** تتكون من ثلاثة مكاتب مكتب الدراسات العمرانية مكتب الترخيصات للشبكات المختلفة مكتب التصديقات.

1.3 مكتب الدراسات العمرانية: يقوم بإنجاز مخطط شغل الأرض

2.3 مكتب الترخيصات للشبكات المختلفة: يقوم بإعطاء الترخيص للشاحنات بالدخول للمدينة، وتسليم الشهادات الإدارية لتركيب العدادات الكهربائية ملح رخص شق الطريق والقيام بالأشغال على الطريق العمومي.

3.3. مكتب التصديقات: يقوم بتسليم رخص البناء الهدم التجزئة القسمة استلام ملفات التسوية في إطار القانون 08-15، وتسليم شهادة التعمير تسليم رخص شق الطريق.

المبحث الثاني : مصادر التمويل في البلدية

المطلب الأول: تحليل مصادر التمويل الحالية للجماعات المحلية

تتعدد مصادر التمويل لدى الجماعات المحلية البلدية بين الموارد الذاتية والتحصيلات من المنح والمساعدات والقروض.

أولا: الموارد الذاتية:

1. الجباية المحلية:

مفهوم الجباية المحلية:

أودّ التأكيد على أن مصطلح "الجباية المحلية" أو "الموارد الجبائية المحلية" لا يُشير إلى سلطة الجماعات المحلية في خلق الضرائب والرسوم أو تحديد وعائها بشكلٍ مُطلق بل هو من صلاحيات السلطة التشريعية طبقا للمادة122 من الدستور الجزائري1996 وتتشكل من 24 ضريبة ضمنها 7 رئيسية.

1.1 الرسم على النشاط المهني :(TAP) وهو أهم مورد إيجابي للجماعات المحلية حيث يمثل أكثر من 50% من يحمل الموارد الجبائية، تم إنشاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996[1]، حيث يفرض على رقم الأعمال بنسبة 2% ويوزع عائده ما بين البلديات والولايات وصندوق التضامن للجماعات المحلية[2].

1 المادة 21 من الأمر 95 – 27 المؤرخ في 30/12/1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82 السنة 1995.

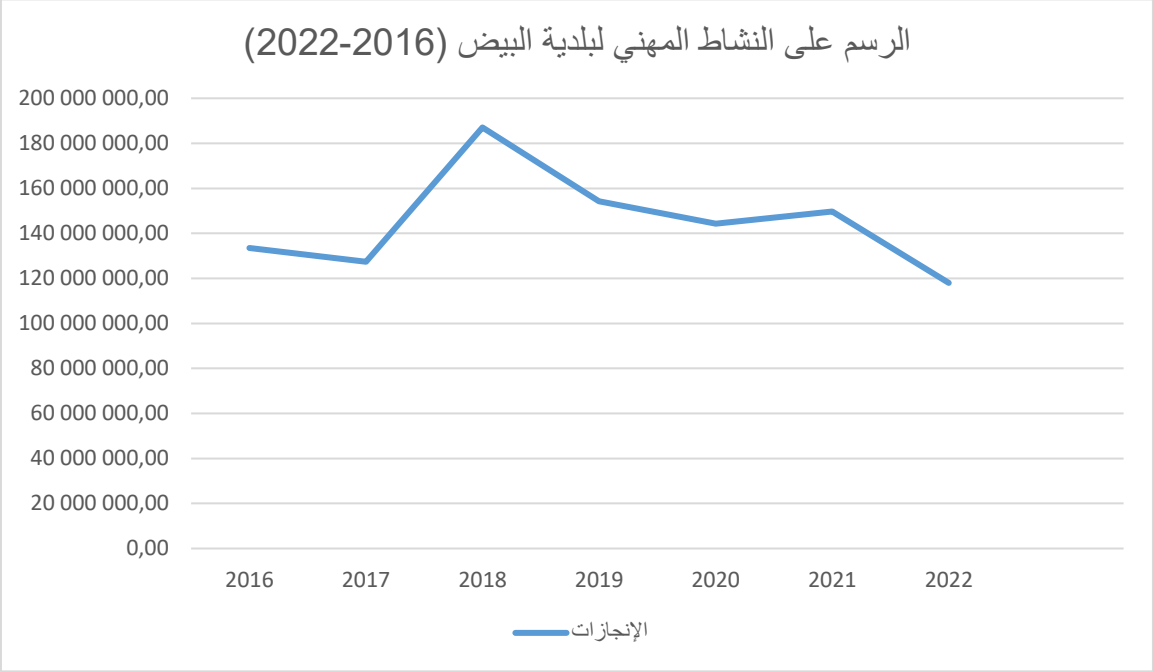
2 لمادة 08 من الأمر 08 – 02 المؤرخ 24/07/2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 2008 ص 42.

الجدول (05): الرسم على النشاط المهني لبلدية البيض (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	133,549,648.11
2017	127,325,937.73
2018	187,031,778.93
2019	154,270,843.31
2020	144,241,928.27
2021	149,674,538.85
2022	117,982,481.94

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (07): الرسم على النشاط المهني لبلدية البيض (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) ان الرسم على النشاط المهني لبلدية البيض (2016-2022) في حالة عدم ثبات وذلك بارتفاع و انخفاض قيمته,حيث بلغت اعلى قيمة له سنة 2018 و التي قدرت ب 187,031,778.93 دج و كانت اقل قيمة له سنة 2022 بحيث بلغت 117,982,481.94 دج.

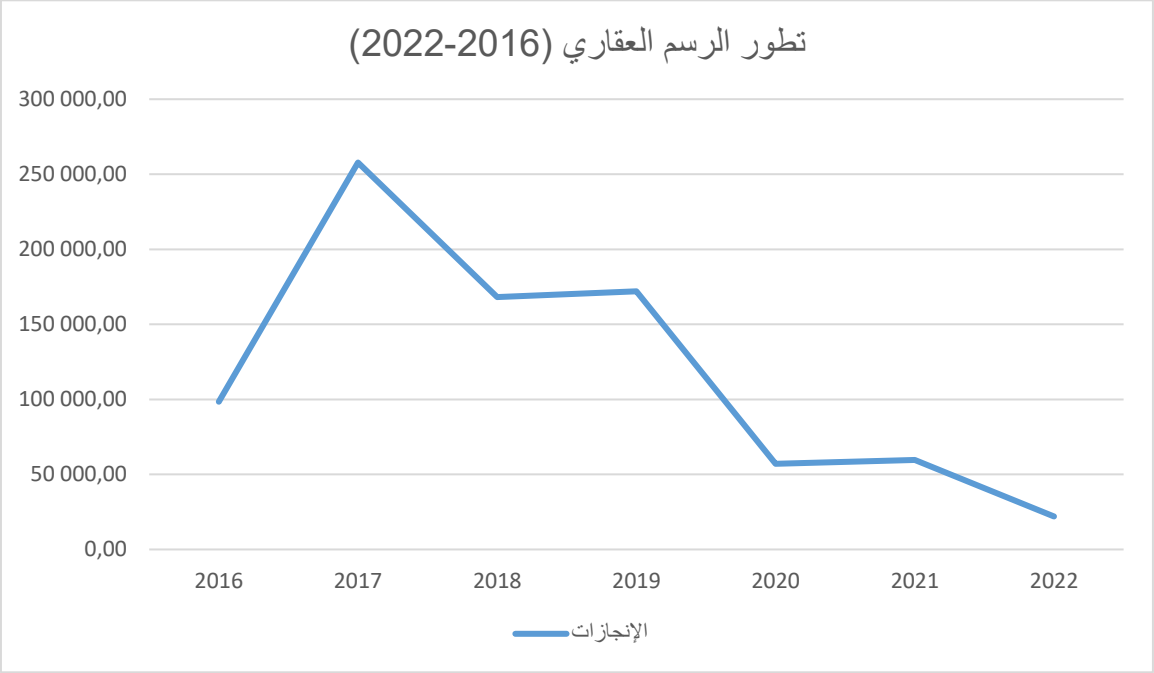
2.1 الرسم العقاريTF : يتكون هذا الرسم من رسمين فرعيين الأول يخص الملكيات المبنية والثاني خاص بالملكيات غير المبنية ويفرض بنسب 2% و3%، 7% و10% على كل الملكيات المتواجدة ضمن إقليم البلدية المعنية وتوجه عائداته كليا لفائدة البلديات.

الجدول (06): تطور الرسم العقاري (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	98,501.01
2017	257,801.00
2018	168,181.00
2019	171,939.25
2020	57,159.00
2021	59,541.00
2022	21,974.00

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (08): تطور الرسم العقاري (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (06)

وتمثل موارد هذا الرسم نسبة قليلة جدا من مجمل الموارد الجبائية وذلك راجع إلى سببين الأول وهو عدم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني مما أدى إلى غياب المعلومات المتعلقة بالملكيات والثاني وهو عزوف أصحاب الملكيات عن دفع هذه الرسوم.

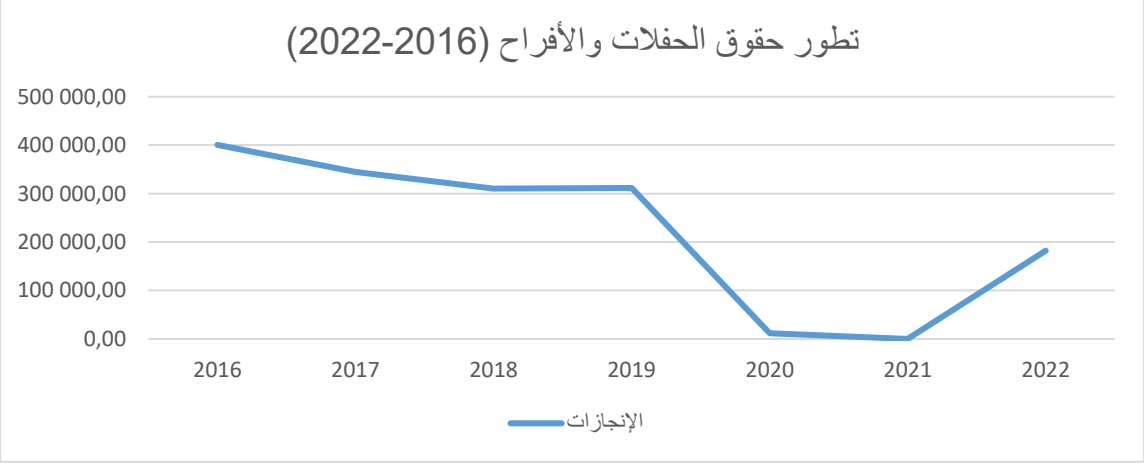
3.1 حقوق الحفلات والأفراح: يعتبر من أقدم الموارد الجبائية للجماعات الإقليمية في الجزائر حيث يعود تأسسه إلى سنة 1965 والذي سيدفع للبلدية مقابل رخصة تمنحها لإقامة الحفلات والأفراح على إقليمها، وتوجه موارده إلى ميزانية البلدية للتكفل بنفقات المساعدات الاجتماعية.

الجدول (07): تطور حقوق الحفلات والأفراح (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	400,564.00
2017	344,400.00
2018	310,230.00
2019	312,000.00
2020	12,000.00
2021	00
2022	182,400.00

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (09): تطور حقوق الحفلات والأفراح (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (09) ان حقوق الحفلات والأفراح لبلدية البيض (2016-2022) تناقصت بشكل سريع إلى أن انعدمت في سنة 2020 نظرا للأحداث التي مرت بها الجزائر في الفترة 2016-2022 بدءا بسياسة التقشف إلى غاية جائحة الكورونا.

4.1 الرسم على القيمة المضافة TVA: يفرض هذا الرسم على العمليات المؤدة في الداخل وكذا عمليات الاستيراد ويعتبر من أهم الموارد الجبائية في الدولة وتستفيد البلديات من ناتجه على نسبة 10% ويستفيد صندوق التضامن للجماعات المحلية من 10% بينما تستفيد الدولة من 80% [1].

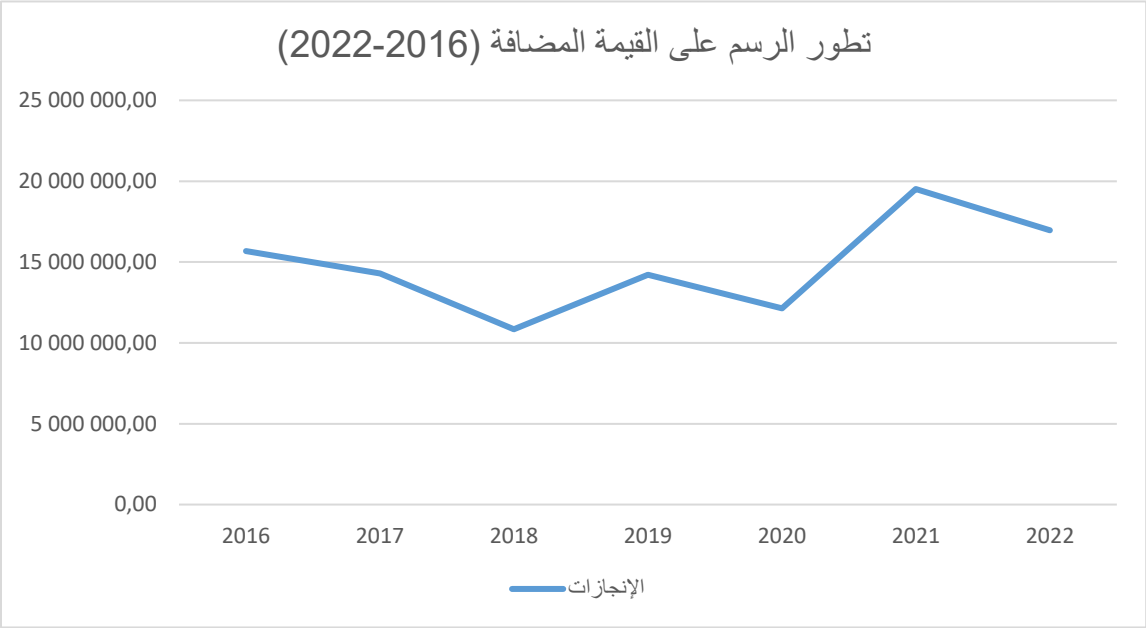
الجدول (08): تطور الرسم على القيمة المضافة (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	15,669,245.12
2017	14,300,920.77
2018	10,842,647.54
2019	14,217,313.29
2020	12,127,381.04
2021	19,516,183.08
2022	16,956,544.47

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

1القانون 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57 لسنة 1990.

الشكل رقم (10): تطور الرسم على القيمة المضافة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (08)

نلاحظ من الجدول (08) والشكل (10) أن تطور الرسم على القيمة المضافة انخفض في الفترة (2016-2019) ثم بلغ أعلى قيمة له في سنة 2021 بقيمة 19,516,183.08 دج وكانت أدنى قيمة له سنة 2018 ب10,842,647.54 دج

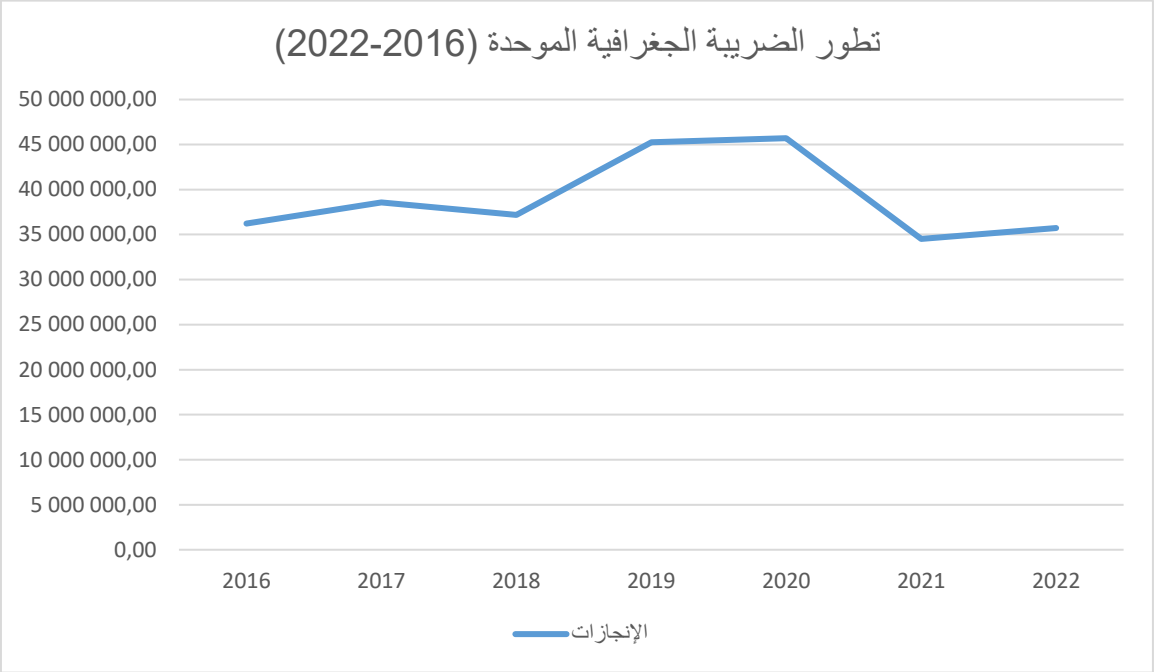
5.1 الضريبة الجغرافية الموحدة: تأسست بموجب قانون المالية لسنة 2007 وتوجه مواردها إلى ميزانية البلديات بنسبة 40% والولاية 5% وصندوق التضامن للجماعات المحلية نسبة 5% وذلك طبقا لأحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

الجدول (09): تطور الضريبة الجغرافية الموحدة (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	36,215,221.21
2017	38,563,305.61
2018	37,192,302.71
2019	45,245,917.05
2020	45,703,981.45
2021	34,518,522.32
2022	35,717,400.58

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (11): تطور الضريبة الجغرافية الموحدة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الجدول (09) و الشكل(11) ان قيمة الضريبة الجغرافية الموحدة متغيرة بقيم متقاربة خلال (2016-2022)، وقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020، عكس سنة 2021 التي سجلت أدنى قيمة لها.

6.1 الضريبة على الدخل الإجمالي: ضمن المداخيل العقارية تأسست بموجي قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ويوجه 50% منها لفائدة البلديات وتعتبر مواد هذه الضريبة مهمة بالنسبة للبلديات الحضرية على الخصوص التي تعرف نشاطات إيجار العقارات ذات الطابع السكني وذات الطابع التجاري بكثافة إلا أنها على العموم تبقى منخفضة جدا وذلك بسبب عدم تسوية وضعية العقارات غياب عقود الملكية إضافة إلى التصاريح الكاذبة بقيمة الإيجار.

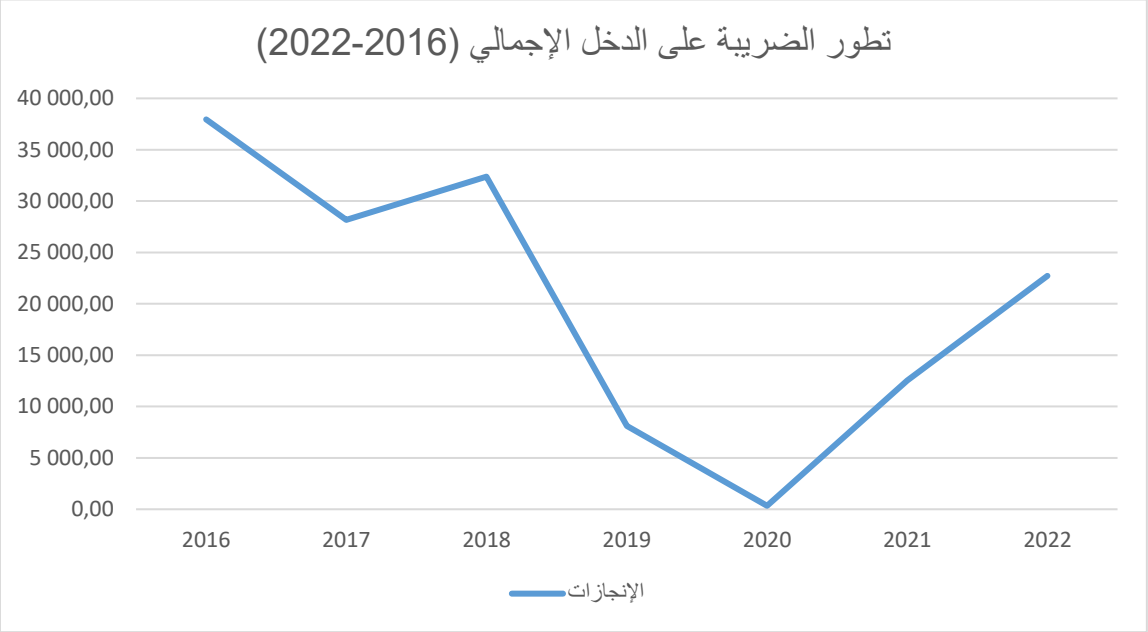
الجدول (10): تطور الضريبة على الدخل الإجمالي (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	37,951.47
2017	28,169,32
2018	32,371.80

2019	8,118.60
2020	337.50
2021	12,529.80
2022	22,710.00

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (12): تطور الضريبة على الدخل الإجمالي (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال الجدول (10) والشكل (12) أن الضريبة على الدخل الإجمالي تناقصت بشكل كبير إلى غاية 2020 حيث بلغت أدنى قيمة لها ب337.50 وذلك جراء أزمة كورونا.

7.1 رسوم الطرق وأماكن التوقف: وهي

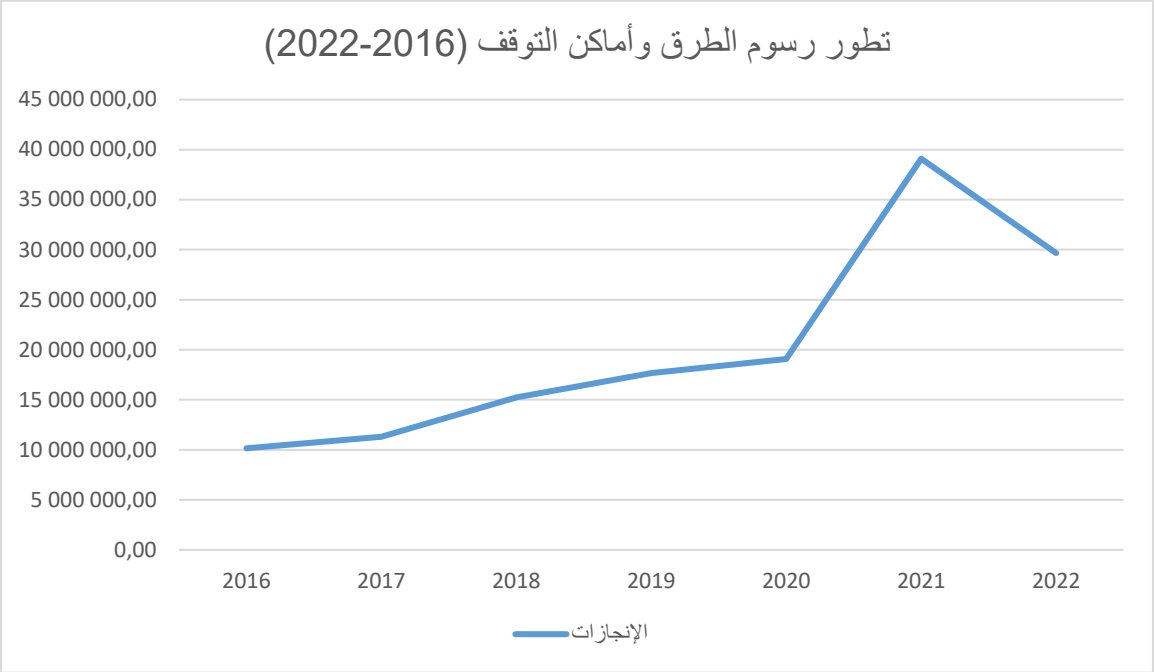
الجدول (11): تطور رسوم الطرق وأماكن التوقف (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	10,148,368.12
2017	11,306,595.61
2018	15,222,744.89
2019	17,662,409.78
2020	19,062,411.13

2021	39,094,582.42
2022	29,667,513.94

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (13): تطور رسوم الطرق وأماكن التوقف (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال جدول تطور رسوم الطرق وأماكن التوقف ارتفع تدريجيا إلى غاية 2021حيث بلغت قيمة هذا الرسم 39,094,582.42 دج وانخفضت في السنة الموالية 2022 ب29,667,513.94.

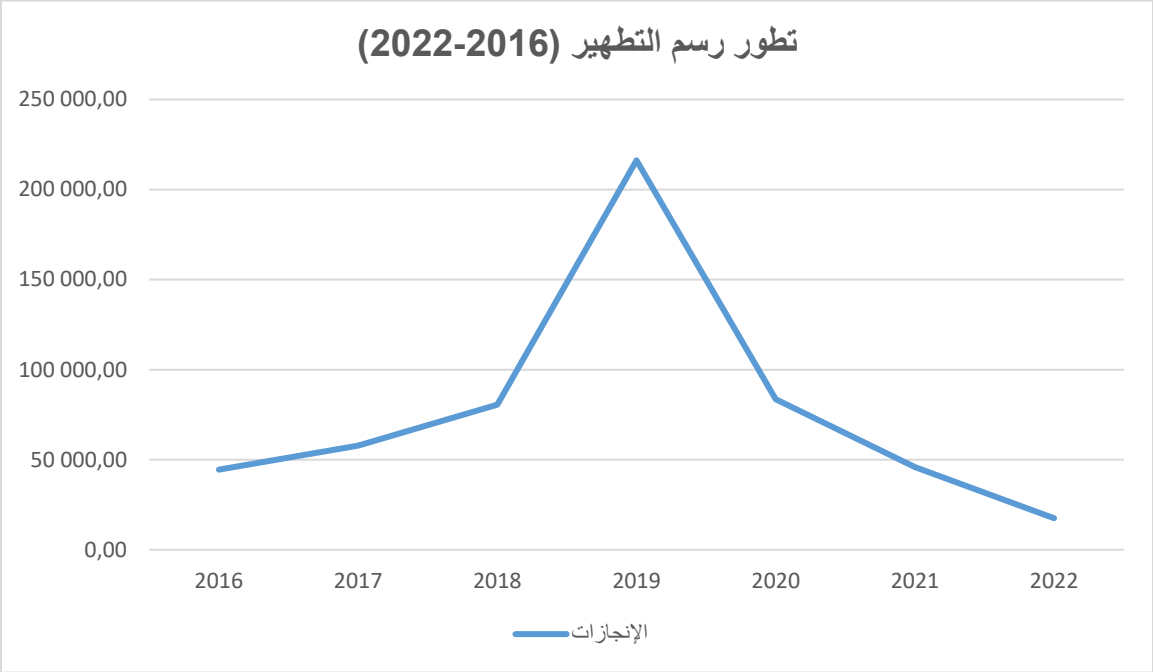
8.1 رسم التطهير: أو رسم رفع القمامات المنزلية يفرض على العقارات السكنية و المحلات التجارية

الجدول (12): تطور رسم التطهير: (2016-2022)

السنوات	الإنجازات
2016	44,400.00
2017	57,801.00
2018	80,500.00
2019	216,234.00
2020	83,503.00
2021	45,859.00
2022	17,500.00

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (14): تطور رسم التطهير (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (12)

نلاحظ من الجدول (12) والشكل (14) أن 216,234.00 دج هي أعلى قيمة بلغها رسم التطهير سنة (2019) وبلغت أدنى قيمة لها سنة (2022) لتصل إلى 17,500.00 دج.

2. الموارد الغير الجبائية:

تتمثل الموارد الغير الجبائية للجماعات المحلية في موارد التسيير الناتجة عن التصرف في الأملاك والممتلكات الخاصة بها وكذا الموارد الناتجة عن الاقتطاع الذي تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير وتوجهه لقسم التجهيز من أحل تمويل البرامج التنموية التي تقررها مجالسها المنتخبة.

موارد الاستغلال للجماعات المحلية تقدم الجماعات المحلية خدمات المختلف الأشخاص الطبيعية والمعنوية تتلقى مقابلها موارد طبقا لقانوني البلدية والولاية[1]."

وقد نص قانون البلدية في مادته 175 على أن البلدية تحدد في إطار تسيير ممتلكاتها وسير مصالحها العمومية المحلية مساهمة مالية للمترفقين تتناسب وطبيعة الخدمات المقدمة ونوعيتها.

1 القانون 11/10 المتعلق بالبلدية.

يمكن تصنيف الخدمات المقدمة من طرف البلدية الى:

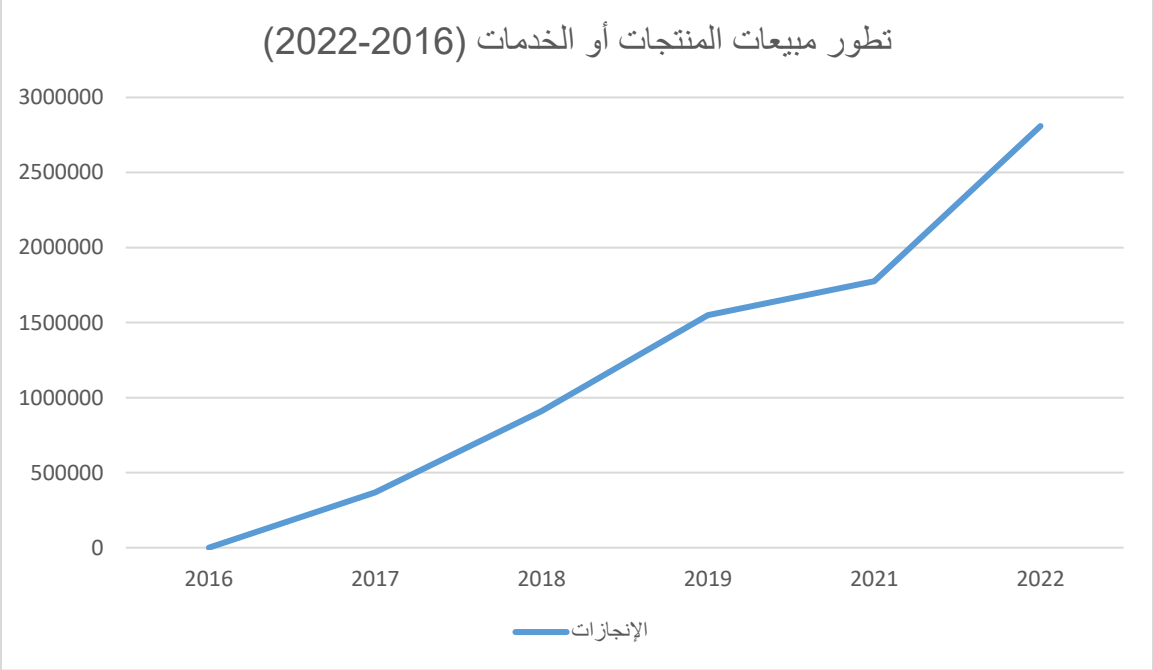
1.2مبيعات المنتجات أو الخدمات: كل المنتجات ملك للبلدية والتي تقوم ببيعها.

الجدول (13): تطور مبيعات المنتجات أو الخدمات (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	500,234,00
2017	368,000.00
2018	909,500.00
2019	1,550,020.00
2021	1,774,500.00
2022	2,809,400.00

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (15): تطور مبيعات المنتجات أو الخدمات (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول (13) والشكل (15) أن تطور مبيعات المنتجات أو الخدمات في تزايد مستمر في الفترة (2016-2022)، حيث بلغت أعلى قيمة له 2,809,400.00 دج.

2.2 موارد الأملاك والممتلكات للجماعات المحلية:

تحوز الجماعات المحلية على مجموعة من الأملاك والممتلكات تتولى بصفة سيادية وضعها تحت التصرف مقابل موارد مالية تدرج في ميزانيتها، وقد أعطى كل من قانون البلدية والولاية الأهمية البالغة لموارد الأملاك من خلال ترتيبها مباشرة بعد الموارد الجبائية، كم ألزم المجالس المحلية بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تثمين الأملاك المنتجة للمداخيل وجعلها أكثر مردودية[1].

وتتمثل مداخيل الممتلكات للجماعات المحلية في :

- **مداخيل الممتلكات العقارية:** وتتمثل في حقوق كراء السكنات الأماكن المخصصة للاستعمال التجاري سواء كانت مساحات أو محلات مبنية، المسالخ حظائر السيارات، الأكشاك
- **مداخيل الممتلكات المنقولة:** وهي حقوق كراء المركبات، عتاد الأشغال العمومية والعتاد المتعدد.

2.3مداخيل ملحقات الممتلكات: وهي إتاوات استغلال أملاك محلية كحقوق الطرقات، حقوق التوقف أثناء المعارض والرسوم على الأرصفة.

الاقتطاع من إيرادات التسيير لنفقات التجهيز والاستثمار.

يعتبر الاقتطاع من إيرادات التسيير النفقات الت جهيز والاستثمار أحد سبل التمويل الذاتي للميزانية الجماعات المحلية ويعود لسنة 1967 أين صدر مرسوم ينظم هذا الاقتطاع تطبيقا

لقانون البلدية 1967.

وقد حدد المرسوم في مادته الأولى الحد الأدنى للاقتطاع الإجباري بـ 10% ورخص برفع هذا الاقتطاع بمرسوم وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية، وتوجه موارد هذا الاقتطاع لتمويل البرامج التنموية (المشاريع) على المستوى المحلي.

ولم تعرف نسبة هذا الاقتطاع تطورا منذ نشأتها فقد بقيت بنسبة 10% كحد أدنى نظرا للوضعيات المالية الصعبة لمعظم بلديات الوطن، وهو الحال بالنسبة لسنة 2019.

الموارد المالية الإضافية :

إضافة إلى الموارد المالية التي تم التطرق إليها في المطلبين السابقين توجد هناك موارد مالية إضافية للجماعات المحلية وهي تتمثل أساسا في إعانات الدولة القروض وناتج الهبات والوصايا.

131 فراري محمد مرجع سابق ذكره من 24.

ثانيا: إعانات الدولة:

تعرف إعانات الدولة بالمساعدات التي غالبا ما تضطر الدولة إلى منحها للجماعات المحلية دون إلزامها بردها، وذلك قصد المساهمة في أعبائها المالية وتحقيق نوع من المساواة في مقدرتها، والحد من مشكل عدم التساوي في الموارد المالية.

وقد نصت المادة 172 من القانون 11 – 10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 على ما يلي:

تتلقى البلدية إعانات ومخصصات تسيير بالنظر على وجه الخصوص لما يأتي:

- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحيتها.
- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإخبارية.
- التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة.
- أهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المحلية.

نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار، كما نصت المادة أن الإعانات الممنوحة من الدولة توجه للغرض الذي منحت لأجله أي أن البلدية لا تتمتع بأي حرية أو استقلالية في تسيير وصرف هذه الإعانة، وهذا ما يعني إلغاء تام للاستقلالية المالية للجماعات المحلية. وتعتبر أكبر المساعدات الممنوحة من طرف الدولة للجماعات المحلية تلك الموجهة لإنجاز المشاريع التنمية المحلية والمتمثلة في:

مخططات البلدية للتنمية (PCD) والمخططات القطاعية غير الممركزة (PSD) وقد نخرت هذه المخططات خزينة الدولة وميزانيتها نتيجة مبالغها الضخمة.

وتكون الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية إما من ميزانية الدولة مباشرة أو عن طريق صندوق التضامن للجماعات المحلية.

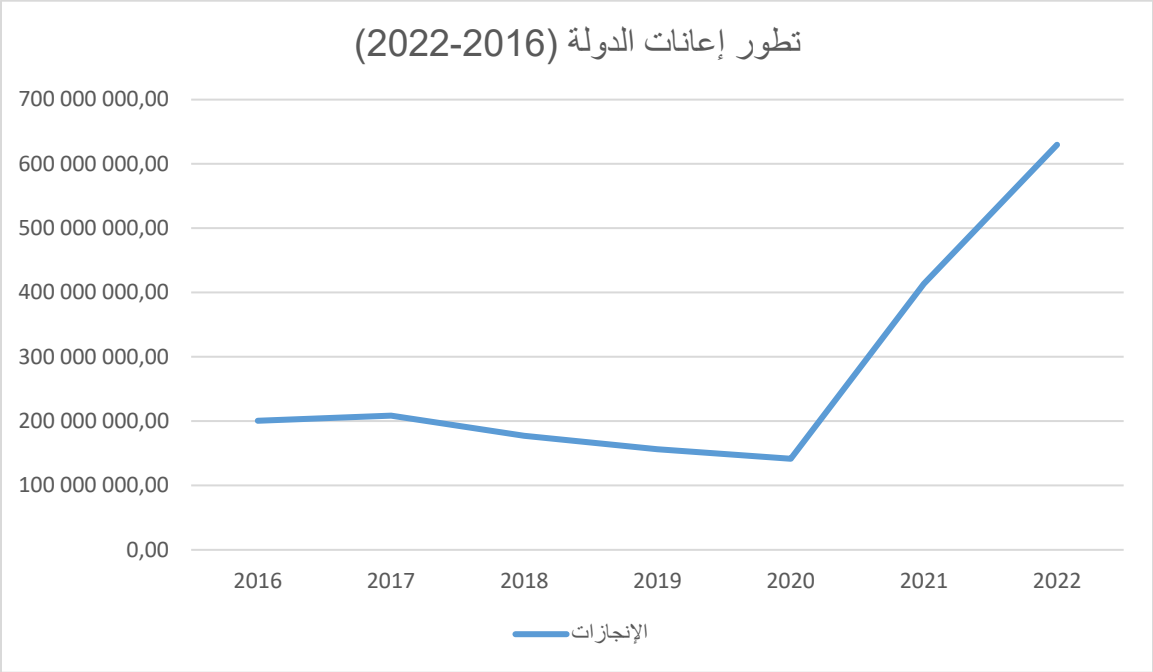
الجدول (14): تطور إعانات الدولة (2016–2022) الوحدة دج

السنوات	الإنجازات
2016	200,850,950.00
2017	208,609,290.00
2018	177,150,250.00
2019	156,624,450.00
2020	141,618,173.09

2021	413,407,269.96
2022	629,825,492.83

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعلومات الممنوحة في التربص

الشكل رقم (16): تطور إعانات الدولة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (14)

نلاحظ من خلال الجدول (14) والشكل (16) أن تطور إعانات الدولة بلغت أعلى قيمة سنة (2022) بمبلغ 629,825,492.83 دج، بينما بلغت أدنى قيمة سنة (2020)حيث سجلت 141,618,173.09 دج.

ثالثا: القروض:

سابقا كانت القروض من الموارد المالية والوسيلة المفضلة للجماعات المحلية لتمويل نفقات التجهيز والاستثمار، وذلك راجع المحدودية تحكمها في مواردها الجبائية وقلة الإعانات التي تقدمها الدولة. وقد كانت القروض الممنوحة للجماعات المحلية بداية الموحد 1961 تمنح من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ثم بداية من سنة 1975 أصبحت للجماعات المحلية نظامين للقروض الأول يمنحها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والثاني القرض الشعبي الجزائري، ومنذ إنشاء بنك التنمية المحلية سنة 1985 أصبح هذا الأخير محتكر قروض الجماعات المحلية.

وبالرغم من أن القانون 11 – 10 المتعلق بالبلدية نص صراحة في مادتيه 170 و174 عن إمكانية لجوء البلدية إلى القروض الإنجاز المشاريع، أو كنوع من مصادر التمويل إلا أن هذا المصدر حاليا يعرف خمودا كليا وذلك بسبب غياب التنظيم الذي يحدد كيفية تطبق ذلك .ناتج الهبات والوصايا.

و تعتبر الهبات والوصايا من الموارد المالية الإضافية للجماعات المحلية حيث يعود قبولها أو رفضها للمجالس المحلية إذا كانت وطنية أما إذا كانت أجنبية فيخضع قبولها للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية، ويتم جردها وإدراجها في الميزانية وقد تكون من شخص معنوي عام أو صادرة عن أشخاص خاصة سواء كانت معنوية أو طبيعية، وهي موارد ظرفية غير منتظمة لا تؤخذ بعين الاعتبار أثناء إعداد ميزانية البلدية.

لم تسجل بلدية البيض أي حالة اقتراض خلال الفترة (2016–2022).

المطلب الثاني: إرادات بلدية البيض

1– تطور مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير العقارات والمنقولات:

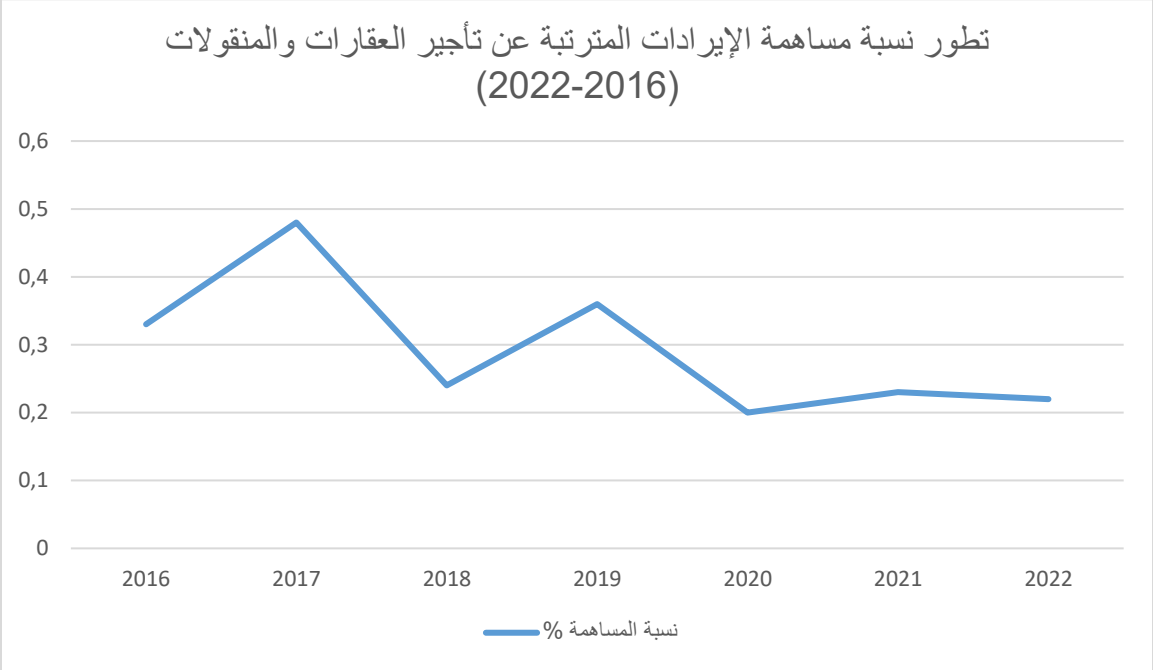
يمثل إيراد تأجير العقارات والمنقولات ناتج أو حاصل تأجير المحلات التجارية والمهنية التي تمتلكها البلدية للغير وهو مورد لا يستهان به في تمويل ميزانيتها لو استغل بحكامة وعقلانية، حيث تمتلك بلدية البيض 131 محلا تجاريا ومهنيا والجدول الموالي يمثل تطور ناتج هذا الإيراد خلال فترة الدراسة:

الجدول (15): تطور مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير العقارات والمنقولات (2016–2022) وحدة دج

السنة	الإيرادات	مجموع الإيرادات	نسبة المساهمة%
2016	4,540,680.00	1,367,999,203.17	0.33
2017	4,205,818.73	874,336,544.81	0.48
2018	2,452,951.30	1,021,701,554.76	0.24
2019	3,257,798.48	899,005,508.09	0.36
2020	1,666,957.55	770,207,720.99	0.2
2021	2,474,183.39	1,041,456,357.65	0.23
2022	3,015,025.22	1,367,999,203.17	0.22

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية البيض للفترة 2016–2022

الشكل رقم (17): تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير العقارات والمنقولات (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (15)

نلاحظ من الجدول (15) والشكل (17) أن تطور نسب المساهمة حيث كانت أعلى قيمة سجلتها سنة (2017) ب 0.48%، بينما سجلت سنة (2020) نسبة مساهمة قدرت ب0.2، وهي أدنى قيمة لها.

2- **تطور مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار سوق:** يمثل إيراد إيجار السوق إيراد الإيجار الناتج عن تأجير سوق للخضر والفواكه والسوق التجزئة للخضر الفواكه وسوق الماشية، وإيراداته خلال فترة الدراسة موضحة في الجدول الموالي:

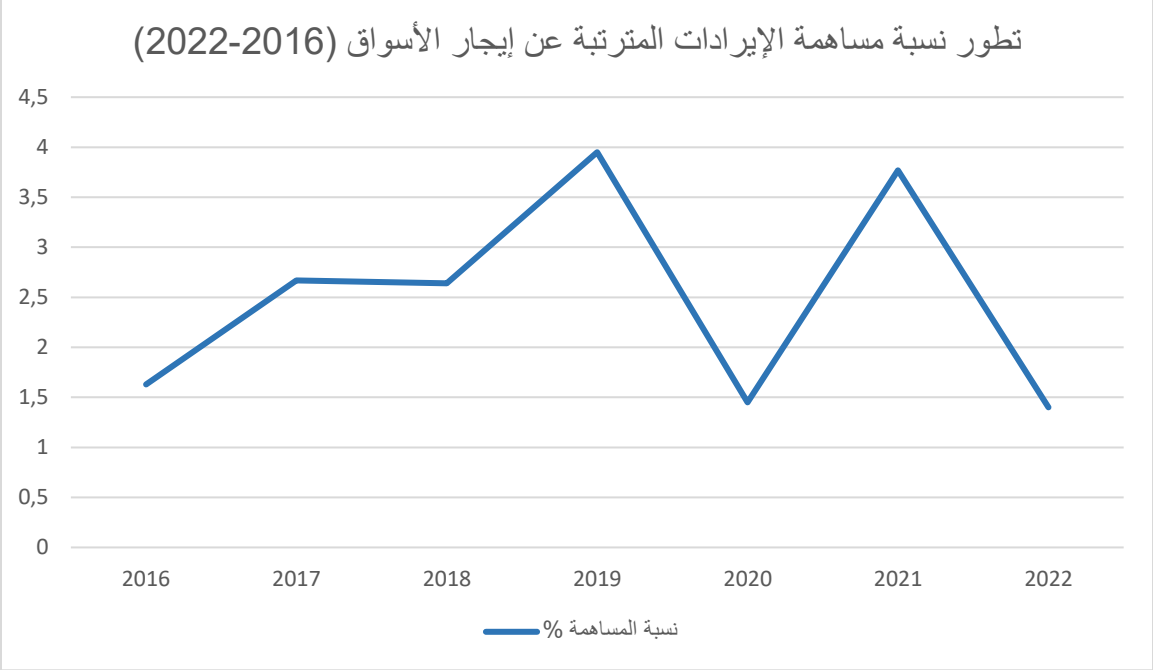
الجدول (16): تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق (2016-2022) وحدة دج

السنة	الإيرادات	مجموع الإيرادات	نسبة المساهمة%
2016	22,421,456.81	1,367,999,203.17	1.63
2017	23,361,219.92	874,336,544.81	2.67
2018	27,060,002.82	1,021,701,554.76	2.64
2019	35,541,661.24	899,005,508.09	3.95
2020	11,212,499.94	770,207,720.99	1.45
2021	39,324,171.94	1,041,456,357.65	3.77

2022	19,171,664.04	1,367,999,203.17	1.40

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية البيض للفترة 2016-2022

الشكل رقم (18): تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (16)

نلاحظ من خلال الجدول (16) والشكل (18) أن تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق كان متزايدا في الفترة (2016-2019) ثم انخفض انخفاضا حادا سنة 2020 وذلك بسبب وباء كورونا الذي شل الحركة التجارية عامة والأسواق خاصة حيث بلغ أدنى قيمة له 1.45%.

3- تطور مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير المسلخ البلدي:

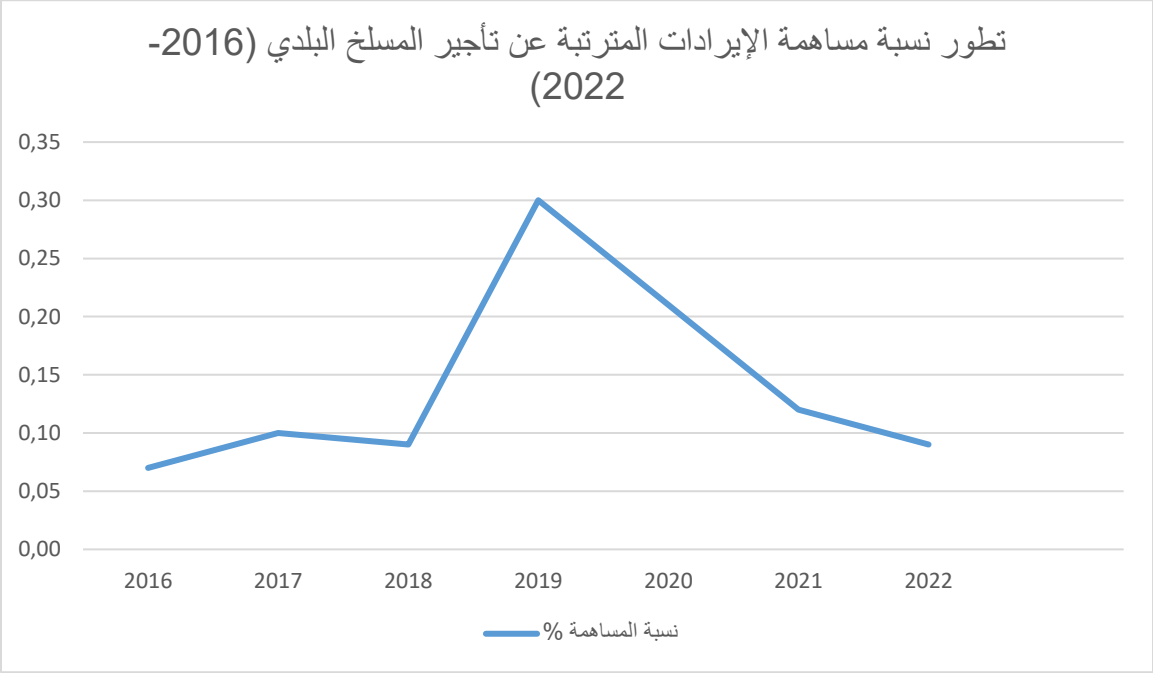
تمتلك بلدية البيض مسلخًا (مذبح) بلديا متواجدا في منطقة النشاطات الحرفية ويؤجر سنويا عن طريق المزايدة، وكانت إيراداته خلال فترة الدراسة مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (17): تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن تأجير المسلخ البلدي (2016-2022) وحدة دج

السنة	الإيرادات	مجموع الإيرادات	نسبة المساهمة%
2016	988,567.00	1,367,999,203.17	0.07
2017	954,000.00	874,336,544.81	0.10
2018	961,950.00	1,021,701,554.76	0.09
2019	2,724,500.00	899,005,508.09	0.30
2020	1,658,333.30	770,207,720.99	0.21
2021	1,299,999.96	1,041,456,357.65	0.12
2022	1,299,999.96	1,367,999,203.17	0.09

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية البيض للفترة 2016-2022

الشكل رقم (19): تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (17)

نلاحظ من خلال الجدول (17) والشكل (19) أن تطور نسبة مساهمة الإيرادات المترتبة عن إيجار الأسواق بلغت أعلى نسبة لها سنة 2019 حيث سجلت نسبة 0.30%، بينما قابلتها أدنى نسبة لها 0.07% سنة 2016.

المطلب الثالث: عراقيل التمويل في البلدية

تعاني البلديات الجزائرية من شحة الموارد المالية التي تُعيق قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة. وتعود هذه المشكلة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، بعضها هيكلي وبعضها إجرائي، نذكر منها:

- **ضعف الموارد الذاتية** :تعتمد البلديات بشكل كبير على المُنَح الحكومية لتمويل ميزانياتها، مما يجعلها رهينةً لقرارات المركزية المالية .

- انخفاض إيراداتها الذاتية من الضرائب والرسوم المحلية، عدم فعالية أنظمة التحصيل :نقص الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة في مصالح الضرائب.
- ضعف آليات المتابعة والمراقبة للتهرب الضريبي[1].
- انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- ضيق نطاق الضرائب والرسوم المحلية :عدم تنويع مصادرها لتشمل قطاعات اقتصادية جديدة.
- قلة فرص الاستثمار المحلي :بيئة الاستثمار غير مواتية :تعقيد الإجراءات الإدارية.
- نقص الشفافية في التسيير.
- غياب ضمانات حماية المستثمرين.
- ضعف البنية التحتية في بعض البلديات.

- **المركزية المالية** :

- خضوع البلديات لوصاية صارمة من السلطات المركزية فيما يتعلق بعمليات الإنفاق والاستثمار.
- قلة صلاحيات المجالس البلدية في اتخاذ القرارات المالية.
- بيروقراطية معقدة تُعيق تنفيذ المشاريع وتُبطئ وتيرة التنمية المحلية.

- **العوامل الخارجية** :التغيرات المناخية :تزايد تكاليف مواجهة الكوارث الطبيعية.

- شحّ الموارد المائية.

الأزمات الاقتصادية العالمية :

تراجع مداخيل الدولة وانعكاسها على ميزانيات البلديات.

1" عراقيل التمويل في البلديات الجزائرية: تحليل معمق"، مركز الدراسات والبحوث في الإدارة المحلية، 2023.

ولمعالجة هذه العراقيل،[1] توصي العديد من الدراسات والخبراء بمجموعة من الحلول:

تعزيز اللامركزية المالية :منح البلديات صلاحيات أوسع في مجال التحصيل الضريبي وتنفيذ المشاريع . تخصيص حصة عادلة من الميزانية الوطنية للبلديات.

تنويع مصادر تمويل البلديات :تشجيع الاستثمار المحلي من خلال تحسين بيئة الاستثمار.

السماح للبلديات بالاستفادة من أدوات التمويل البديل مثل القروض والسندات.

ترشيد النفقات وتحسين كفاءة التسيير :اعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي في إعداد ميزانيات البلديات .تعزيز الرقابة المالية على النفقات.

مكافحة الفساد والإهدار.

تطوير قدرات المجالس البلدية :تنظيم دورات تكوينية لبناء قدرات أعضاء المجالس البلدية في مجال التسيير المالي.

نقل الخبرات من البلديات المتقدمة.

معالجة العوامل الخارجية :وضع خطط للتكيف مع التغيرات المناخية.

تنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

المبحث الثالث : ميزانية بلدية البيض

المطلب الأول : تحليل ميزانية بلدية البيض

يُعد تحليل ميزانية الجمعات المحلية عملية هامة لفهم كيفية تخصيص الموارد المالية لِتقديم الخدمات للمواطنين. يُمكن من خلال هذا التحليل تقييم كفاءة وفعالية استخدام هذه الموارد.

تعرف الميزانية بأنها "وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات المقدرة والمصروفات المقدرة لفترة زمنية مقبلة تكون عادة لمدة عام.

وترجع نشأة الميزانية في النظام الحديث إلى القرن السابع عشر عندما قامت ثورة 1688 ببريطانيا حيث تم تخصيص الإيرادات، ثم انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم ومن بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789 وقررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية .

1" اللامركزية المالية في الجزائر: الواقع والتحديات"، معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2022.

ثم امتد الأمر إلى ضرورة الرقابة على كيفية إنفاق المال العام، وهكذا أخذت الميزانية العامة للدولة شكلها النهائي، ومنه تطور الأمر إلا أن أصبحت للوحدات المحلية ماليتها الخاصة حيث تم تقنين عملية حباية الضرائب وكذا عملية إنفاقها إقليميا وهكذا بدأت الميزانية المحلية تأخذ شكلها القانوني.

وقد عرف المشرع الجزائري الميزانية كما يلي :

–الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها[1].

– ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.

1. وثائق ميزانية البلدية :

لميزانية البلدية مجموعة من الوثائق الرسمية المعتمدة من مرحلة إعدادها حتى مرحلة تنفيذها وهي وثائق رسمية.

1–1 الميزانية الاولية :

يتم إعداد الميزانية الأولية قبل بدأ السنة المالية ويتم تقدير النفقات والإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة، وهي عبارة عن كشف وبيانات فصلية لكافة العمليات المالية، ويتم إعدادها قبل بداية السنة ويتم تحضيرها إجباريا قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق تنفيذها.[2]

1–2الميزانية الاضافية :

الميزانية الإضافية هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية سواء بالنقصان أو بالزيادة، وتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية، وطبقا للمادة 181 من القانون 11–10 فإنه يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من كل سنة وبصفة إلزامية مبنية على أساس التوازن، والميزانية الإضافية لها ثلاث مهام رئيسية

–الارتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة التي تترك للسنة المالية الجارية عمليات لا تشم بعد أو عجز أو فائض.

– ضبط الميزانية الأولية للسنة الجارية.

1 المادة 3 من القانون 90 – 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35 لسنة 1990.

2 المادة 181 من القانون 11 – 10.

- برمجة العتاد.

1-3الحساب الإداري:

هو مجموع الميزانتين السابقتين، فهو يعتبر بمثابة الميزانية الحقيقية للبلدية، يقدم لنا النفقات والإيرادات المحصلة فعليا خلال السنة المالية، وكل البواقي سواء في قسم التسيير أو قسم التجهيز والاستثمار، كما أنه يساعدنا في مراقبة المشاريع التي أنجزت، يعد بهذه الميزانية بالنسبة للبلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره أمر بالصرف ويتم إعداده قبل 31 ماي من السنة الموالية السنة للتنفيذ.

ويعد الحساب الإداري الوثيقة الميزانية النهائية التي تبين للإدارة الإقليمية نتيجة السنة الحالية من النفقات والايرادات وذلك لمدة 15 شهر من التنفيذ.[1]

- **خصائص الميزانية :**

- عمل علني
- عمل تقديري
- عمل دوري
- عمل ذو طابع اداري
- عمل مرخص

الجدول (18): حوصلة الميزانية بلدية البيض 2016 - 2022

حوصلة 2016						
قسم التسيير	878 836 152.12	3121 257 237.72	871 055 910.64	1241 456 357.65	7 780 241.48	79 800 880.07
قسم التجهيز والإستثمار	525 940 238.56	625 940 238.56	307 802 288.87	625 940 238.56	218 137 949.69	0.00
المجمـــــوع	1404 776 390.68	1947 197 476.28	1078 858 199.51	1667 396 596.21	225 918 191.17	79 800 880.07
85- الفائض	542 421 085.60	0.00	588 538 396.70	0.00	0.00	146 117 311.10
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	1947 197 476.2	1947 197 476.2	1667 396 596.21	1667 396 596.21	225 918 191.17	225 918 191.17

حوصلة 2017						
قسم التسيير	681 997 129.90	936 138 003.77	610 140 638.35	874 336 544.81	71 856 491.55	61 801 458.96
قسم التجهيز والإستثمار	55 432 214.50	55 432 214.50	6 597 910.00	53 411 864.50	48 834 304.50	2 020 350.00

1 فراري حممد مرجع سبق ذكره.

المجمـــــوع	737 429 344.40	991 570 218.27	616 738 548.35	927 748 409.31	120 690 796.05	63 821 808.96
85- الفائض	254 140 873.87	0.00	311 009 860.96	0.00	0.00	56 868 987.09
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	991 570 218.27	991 570 218.27	927 748 409.31	927 748 409.31	120 690 796.05	120 690 796.05

حوصلة 2018

قسم التسيير	817 493 527.40	1082 802 790.48	740 837 035.85	1021 701 554.76	76 656 491.55	61 101 235.72
قسم التجهيز والإستثمار	483 972 853.20	483 972 853.20	218 949 061.91	483 972 853.20	265 023 791.29	0.00
المجمـــــوع	1301 466 380.60	1566 775 643.68	959 786 097.76	1505 674 407.96	341 680 282.84	61 101 235.72
85- الفائض	265 309 253.08	0.00	545 888 310.20	0.00	0.00	280 579 047.12
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	1566 775 643.68	1566 775 643.68	1505 674 407.96	1505 674 407.96	341 680 282.84	341 680 282.84

حوصلة 2019

قسم التسيير	771 419 544.64	966 218 775.02	743 047 194.12	899 005 508.09	28 372 350.52	67 213 266.93
قسم التجهيز والإستثمار	437 012 059.91	437 012 059.91	206 162 954.29	437 012 059.91	230 849 105.62	0.00
المجمـــــوع	1208 431 604.55	1403 230 834.93	949 210 148.41	1336 017 568.00	259 221 456.14	67 213 266.93
85- الفائض	194 799 230.38	0.00	386807419.59	0.00	0.00	192 008 189.21
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	1403 230 834.93	1403 230 834.93	1336 017 568.00	1336 017 568.00	259 221 456.14	259 221 456.14

حوصلة 2020

قسم التسيير	669 346 527.66	864 593 233.95	664 546 527.66	770 207 720.99	4 800 000.00	94 385 512.96
قسم التجهيز والإستثمار	490 167 248.28	490 167 248.28	289 659 827.76	490 167 248.28	200 507 420.52	0.00
المجمـــــوع	1159 513 775.29	1354 760 482.23	954 206 355.42	1260 374 969.27	205 307 420.52	94 385 512.96
85- الفائض	195 246 706.29	0.00	306 168 613.85	0.00	0.00	110 921 907.56
مجموع متساوي في النفقات الإيرادات	1354 760 482.23	1354 760 482.23	1260 374 969.27	1260 374 969.27	205 307 420.52	205 307 420.52

حوصلة 2021

قسم التسيير	778 836 152.12	1121 257 237.72	771 055 910.64	1041 456 357.65	7 780 241.48	79 800 880.07
قسم التجهيز والإستثمار	425 940 238.56	425 940 238.56	207 802 288.87	425 940 238.56	218 137 949.69	0.00
المجمـــــوع	1204 776 390.68	1547 197 476.28	978 858 199.51	1467 396 596.21	225 918 191.17	79 800 880.07
85- الفائض	342 421 085.60	0.00	488 538 396.70	0.00	0.00	146 117 311.10
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	1547 197 476.28	1547 197 476.28	1467 396 596.21	1467 396 596.21	225 918 191.17	225 918 191.17

حوصلة 2022

قسم التسيير	788 836 152.12	1321 257 237.72	771 055 910.64	1041 456 357.65	7 780 241.48	79 800 880.07
قسم التجهيز و الإستثمار	435 940 238.56	625 940 238.56	207 802 288.87	425 940 238.56	218 137 949.69	0.00
المجمـــــوع	1224 776 390.68	1747 197 476.28	978 858 199.51	1467 396 596.21	225 918 191.17	79 800 880.07

85- الفائض	522421 085.60	0.00	488 538 396.70	0.00	0.00	146 117 311.10
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	1747197 476.28	1747 197 476.28	1467 396 596.21	1467 396 596.21	225 918 191.17	225 918 191.17

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية البيض للفترة 2016-2022

نلاحظ خلال جداول الميزانية المالية ان البلدية غطت كامل النفقات مع وجود زيادة في الايرادات وارتفاع في الفائض، الذي تراجع بشكل ملحوظ خلال فترة كورونا.

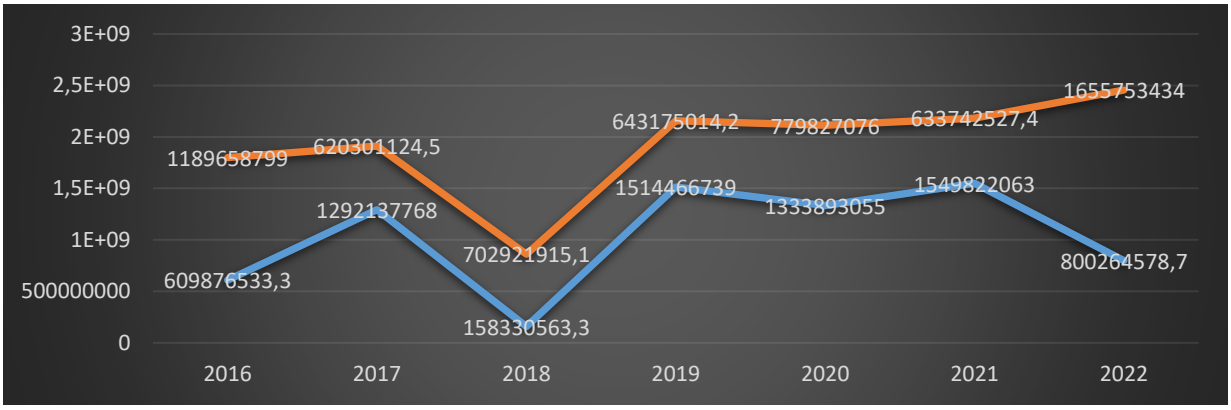
المطلب الثاني : دراسة نفقات البلدية وطرق وضع الميزانية

الجدول رقم (19) : تطور النفقات العامة (التسيير + الإستثمار والتجهيز).

السنوات	التسيير	الإشمار والتجهيز
2016	716,129,678.98	609,876,533,3
2017	610,140,638.35	620,301,124,5
2018	740,837,035.85	702921915,11
2019	743,047,194.12	643175014,2
2020	664,546,527.66	779827076,04
2021	771,055,910.64	633742527,43
2022	982,468,277.65	800264578,70

المصدر : من إعداد بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بلدية البيض.

الشكل رقم (20) : تطور النفقات العامة (التسيير + الإستثمار والتجهيز).



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم (19)

عند دراستنا للنفقات العامة لبلدية البيض ومن خلال المنحنى البياني نلاحظ :

من (2016 إلى 2022) نلاحظ تزايد النفقات العام للبلدية حيث زادت من 716,129,678.98 دج إلى 743,047,194.12 دج وهذا الارتفاع في الإنفاق العام يعكس مدى التزام بلدية البيض بمسؤوليتها إتجاه سكانها وفي سنة 2019 : إنخفضت بنسبة قليلة مقارنة بسنة 2018 وبدأت في الإنخفاض إلى غاية سنة 2020 من 743,047,194.12 دج إلى 664,546,527.66 دج من، ارتفعت قيمة النفقات العامة من 664,546,527.66 دج إلى 982,468,277.65 دج لتبلغ أكبر قيمة حيث لاحظنا أن تطور النفقات العامة لبلدية البيض تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها البلدية.

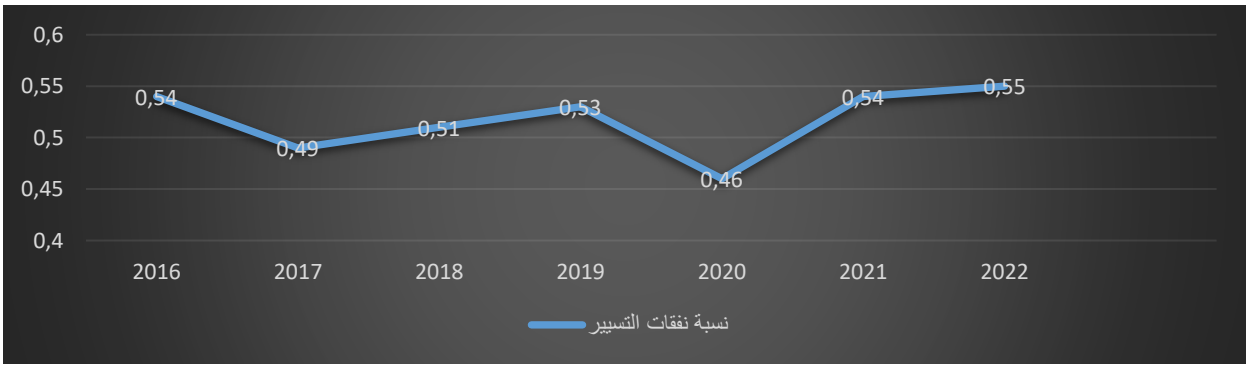
1. تطور نفقات قسم التسيير :

الجدول رقم (20) : تطور نسبة نفقات التسيير بالنسبة للنفقات العامة (2016-2022) الوحدة دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات قسم التسيير	النسبة المئوية%
2016	1,326,006,212.28	716,129,678.98	54
2017	1,236,441,762.85	610,140,638.35	49
2018	1,443,758,950.96	740,837,035.85	51
2019	1,386,222,208.32	743,047,194.12	53
2020	1,444,373,603.70	664,546,527.66	46
2021	1,404,798,438.07	771,055,910.64	54
2022	1,782,732,856.35	982,468,277.65	55

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بلدية البيض.

الشكل رقم (21) : تطور النفقات العامة وقسم التسيير



المصدر: من إستنتاجات الطلبة بالأعتماد على الجدول (20)

تلاحظ أن نفقات قسم التسيير تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا تكون منخفضة (من 2016 إلى 2022)، **فخلال الفترة (2020-2022)** نلاحظ أن نفقات قسم التسيير ارتفعت إلى الحد الأقصى من 46% إلى 55%.

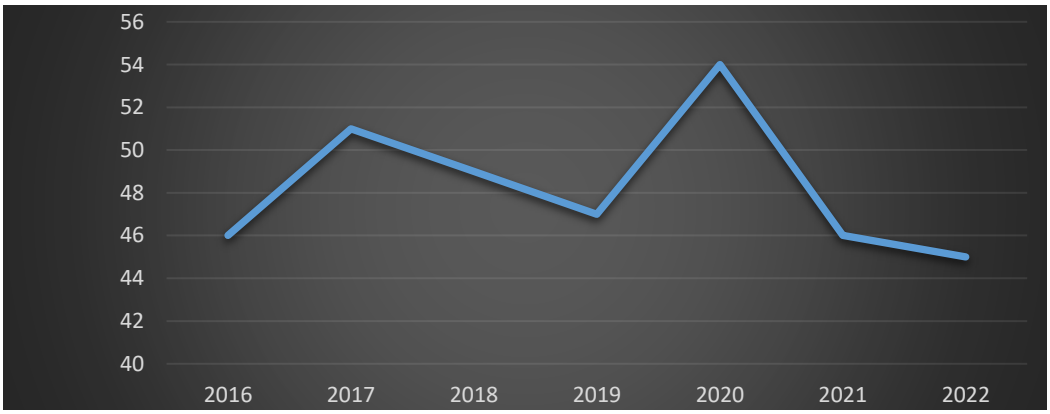
2.تطور نفقات قسم التجهيز والإستثمار :

الجدول رقم (21) : نفقات قسم التجهيز والإستثمار.

السنوات	النفقات العامة	نفقات قسم التجهيز والإستثمار	النسبة المئوية%
2016	1,326,006,212.28	609876533,3	46
2017	1,236,441,762.85	620301124,5	51
2018	1,443,758,950.96	702921915,11	49
2019	1,386,222,208.32	643175014,2	47
2020	1,444,373,603.70	779827076,04	54
2021	1,404,798,438.07	633742527,43	46
2022	1,782,732,856.35	800264578,70	45

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بلدية البيض

الشكل رقم (22) : نفقات قسم التجهيز والإستثمار.



المصدر: من إستنتاجات الطلبة بالأعتماد على الجدول (21)

وعند دراستنا لنفقات قسم التجهيز والاستثمار البلدية البيض خلال الفترة الممتدة من سنة (2016 الى 2022) نلاحظ أن نسبتها ترتفع ثم تنخفض (تتذبذب) من عام إلى آخر وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على البلدية، وفي الأخير نستنتج أن النفقات، الإستثمارية تولد دخلا على المدى الطويل أو المتوسط وتعتبر أداة فعالة لتوجيه الاقتصاد وضمان التنمية.

طرق وضع الميزانية :

تحضير ميزانية الجماعات المحلية.

تختص الجماعات المحلية على سلطة على المستوى المحلي بتحضير الميزانية المحلية ويصوت عليها المجلس الشعبي المختص وتصادق عليها السلطة الوصية.

1. **إعداد الميزانية الجماعات المحلية:**

يرتكز إعداد ميزانية الجماعات المحلية على تطبيق القواعد الفنية بخصوص تقدير الموارد والنفقات بالنسبة لسنة ما، وتناط مهمة إعداد الميزانية برئيس مجلس الجماعة بمساعدة مكتب المجلس, حيث يحدد الإختيارات السياسية والخطوط العامة التي يتعين توخيها خلال كل مراحل الإعداد.

يشرع في إعداد الميزانية بداية من شهر ماي وبذلك يتسنى لإدارة الجماعات المحلية وعلى رأسها الكاتب العام إحضار كل الوثائق الكفيلة بضبط تقديرات قريبة أكثر ما يمكن من الواقعية، حيث يتم الإعتماد أساسا على:

-ميزانية السنة الجارية.

-الحساب المالي للسنة النهائية.

-جدول معدل الإستخلاصات في السنة الجارية.

-تدرج الإستخلاصات في السنة الجارية.

-التعليمات والمناشير الصادرة عن وزيري الداخلية والمالية.

-التقارير الخاصة بتنفيذ موازين السنوات الماضية عند الاقتضاء.

-هذا إلى جانب الأخذ بعين الإعتبار التطور الاجتماعي والإقتصادي والثقافي للمنطقة.

2. **الإقتراع على ميزانية الجماعات المحلية:** بمجرد إتمام إعداد الميزانية يتولى رئيس الجماعات المحلية عرضها على اللجان وخاصة منها اللجنة المالية وذلك بقصد دراستها وإبداء الملاحظات حولها ثم يقع النظر

فيها من طرف المكتب البلدي في قراءة أخيرة قبل التداول في شأنها من طرف المجلس. وأخيرا يتم الاقتراع عليها من هذا الأخير ضمن شروط ومواعيد محددة قانونا، غير أنه يمكن للجماعات عقد جلسات خاصة لدرس الميزانية.

3. **المصادقة على ميزانية الجماعات المحلية:**

إذا كان المبدأ أن تنفذ مداولات المجالس الشعبية المحلية القانون بعد 21 يوم من تاريخ إيداعها لدى السلطة الوصية، فإن المداولات المتعلقة بالميزانيات والحسابات التي تنفذ إلى بعد المصادقة عليها من السلطة الوصية، وهكذا تكون الميزانية المحلية قابلة للتنفيذ إلى بعد المصادقة التي تهدف إلى تمتيع السلطة الوصية بصلاحية مراقبة مضمون هذه الميزانية. بعد الإحراز على المصادقة يسلم رئيس الجماعات المحلية نسخة اصلية من الميزانية الى المحاسب وكذلك مراقب المصاريف العمومية قبل الشروع في الانجاز وذلك حسب النموذج الخاص بكل صنف من الجماعات المحلية، حيث تم ضبط ثالث نماذج :

نموذج العدد 1 يخص البلديات التي يصادق على ميزانيتها الوالي.

نموذج العدد 2 يخص البلديات التي يصادق على ميزانيتها وزير الداخلية والمالية.

نموذج العدد 3 يخص المجالس الجهوية.

4. **تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية:**

يقصد بتنفيذ الميزانية المحلية دخولها حيز التطبيق، أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع إلى مجال الواقع الملموس، ومنه سنتطرق إلى تحليل تنفيذ الميزانية كالآتي:

الأعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية المحلية: يشرف على عملية التنفيذ جهازان منفصلان ومستقلان عن بعضهما البعض، بحيث يشترط وجود فصل عضوي ووظيفي هما:

- **الامر بالصرف:** الأمر بالصرف هو كل شخص مؤهل قانونا لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال، حيث تنطبق على 71 دولة ومؤسساتها وجماعاتها العمومية، سواء تعلق الأمر بالنفقات أو الإيرادات صفة الأمر بالصرف على رئيس المجلس الشعبي البلدي على مستوى البلدية، والوالي على مستوى الولاية، ويتفق هذا التعريف عموما مع مقتضيات المادة 23 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية التي قدمت تعريفا للأمر بالصرف بحسب الوظائف التي يمارسها.

- **المحاسب العمومي:** حسب المادة 33 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية بعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية: تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، ضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم المكلف بها وحفظها، تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد، حركة حسابات الموجودات، يعتبر أمين خزينة البلدية كمحاسب عمومي بالنسبة للبلدية، باعتباره مؤهل قانونا لإدارة حفظالأموال والقيم المالية للبلدية، وأمين خزينة الولاية كمحاسب عمومي على مستوى الولاية، باعتباره محاسبا رئيسيا في تحصيل الموارد وصرفه.

5.مراحل تنفيذ الميزانية المحلية:

تنصب عملية تنفيذ الميزانية المحلية على تحصيل الإيرادات وصرفها، والتي تمر بمرحلتين أساسيتين، التي سيتم دراستها كالاتي:

1.5 تنفيذ النفقات: يفرض صرف النفقات إجراءات مطلوبة قانونا، حيث تمر وجوبا بمرحلتين تتمثل في المرحلة الإدارية والمرحلة المحاسبية.

1.1.5 المرحلة الإدارية: يقوم بها الأمر بالصرف وتمر بثلاث مراحل: الإلتزام بالنفقة وهو التصرف الذي يؤدي إلى نشوء التزام اتجاه الغير وهو الأمر الذي يثبت بموجبه نشوء الدين، ثم التصفية، أخيرا الأمر بالصرف، فبعد معرفة مبلغ وهي التقدير الفعلي والصحيح المديونية النفقة يقوم الأمر بالصرف بإصدار الأمر إلى المحاسب العمومي بدفع ذلك المبلغ إلى شخص بموجب وثيقة مكتوبة.

2.1.5 المرحلة المحاسبية: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل صرف النفقة المحلية، تنفذ من طرف المحاسب العمومي، والتي تمر بعملية وحيدة هي دفع مبلغ النفقة للدائن الحقيقي للجماعات

المحلية بعد قيام المحاسب العمومي في التدقيق في صحتها وقانونيتها، قصب نص المادة 22 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية هي العملية التي يتم بموجبها إبراء ذمة.

2.5 تنفيذ الإيرادات: يتم تحصل الإيرادات بموجب السندات التي يجب أن توافق مبالغ عقود الإيجار محاضر البيع في المزاد العلني، بيع المنتوجات وامتياز الخدمات، فتشمل عملية تنفيذ الإيرادات بدورها على مرحلتين:

1.2.5 المرحلة الإدارية: تتمثل في قيام الأمر بالصرف بجملة من العمليات تتمثل الأولى في الإثبات حيث يتحقق من وجود التزام على عاتق الغير يستوجب التحصيل، بعدها التصفية من خلال تحديد مبلغ الدين الواجب تحصيله مثل نسبة الضريبة أو الرسم.

2.2.5 المرحلة المحاسبية: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ الإيرادات تتمثل في التحصيل، حيث يقوم المحاسب العمومي بتحصيل المبلغ المستحق للجماعات المحلية بعد التأكد من صحة وسلامة العمليات الإدارية، إلا أنه في بعض الحالات تكون عملية التحصيل بصفة آلية كالإعانات والهبات.

تنقسم الميزانية الى الاولية والاضافية :

1.الميزانية الاولية :

انطلاقا من المادة 176 من قانون البلدية 10-11 تعرف ميزانية البلدية على انها جدول او كشف مالي يتضمن تقديرات مالية للإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية تتناسب مع حجم الموارد المتاحة للبلدية والتي تسمح بإدارة وسير المصالح البلدية وتنفيذ برامجها الذات الصلة بالتجهيز العمومي في حدود تلك الموارد.

-تحضير الميزانية:

حسب المادة 177 من قانون البلدية 10-11 يتم إعداد الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية (قبل نهاية اكتوبر من السنة الجارية) ويتم تعديل نفقاتها وايراداتها خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة (ترحيلات الحساب الاداري) والتحصيلات الحقيقية بالزيادة او النقصان للموارد المقدرة سابقا عن طريق ميزانية إضافية او ورود اعانات جديدة لم تكن مقدرة من قبل.

- **الفروض الاساسية في تحضير الميزانية الاولية:**

يمكن تلخيص اهم الفروض في النقاط التالية:

- الخطوط العريضة للخطة الإنمائية.
- التعليمات والمقررات الصادرة عن وزارة الداخلية والحكومة المتعلقة بالسياسة المحلية والعامة التقشف وتوجيه الانفاق (وهذا امر مهم جدا).
- وضعية الموارد التي في حوزة البلدية.
- يجب اشراك رؤساء المصالح عند إعداد مشروع الميزانية الاولية بتقديم احتياجات مصالحهم سواء فيما يخص فرع التسيير أو تنفيذ برامج التجهيز العمومي نظرا لكونهم على دراية باحتياجات مصالحهم.

2.الميزانية الاضافية:

الميزانية الإضافية هي الميزانية الأولية مضافا إليها ترحيلات الارصدة الدائنة والمدينة من موازنة السنة المالية المقفلة (الحساب الاداري) والنفقات التي يراها المجلس ضرورية للسنة المعنية وبالتالي تعتبر الميزانية الإضافية

ترحيليه...كما تعتبر الميزانية الاضافية حلقة ربط ووصل بين سنتين ماليتين وذلك من خلال ترحيل نتائج موازنة السنة المالية المنتهية المقفلة في الحساب الاداري سواء كانت فوائض تستغل في تغطية اعباء الميزانية الاضافية او مجوزات تمتصها ذات الميزانية كما انها تسمح بتعديل النفقات والإيرادات من بداية السنة المالية الى غاية لحظة اعدادها.

-متطلبات اعداد الميزانية الإضافية:

هي وثائق وقوائم مالية بمثابة مدخلات الاعداد للميزانية الإضافية التي يجب توفرها امام معد الميزانية والتي يعتمد عليها في تحضيرها ويمكن حصر اهم هذه الوثائق والقوائم فيما يلي :

-الميزانية الأولية لسنة المالية الحالي.

-المداولات المتضمنة فتح الاعتمادات المالية مسبقا طبقا للمادة 177/178 من قانون البلدية 11-10.

-المداولات المتضمنة تصحيح التقديرات الأولية الميزانية الأولية.

-المداولات المتضمنة تصحيح الاخطاء الحسابية والادراج الميزانياتي لبعض النفقات بالميزانية الأولي.

-المداولات المتضمنة تحويل وتعديل الاعتمادات بين مختلف المواد في أبواب مختلفة طبقا للمادة 182: من قانون البلدية 11-10.

-المقررات الداخلية المتضمنة تحويل وتعديل الاعتمادات المالية بين المواد داخل نفس الباب طبقا للمادة 182 من قانون البلدية 11-10.

-القوائم الاضافية للحقوق المثبتة كالايجار والحقوق الاخرى والمثبتة بجداول وقوائم اسمية بالزيادة أو النقصان طبقا للمادة 204 من قانون البلدية 11-10.

-مقررات الاعانات التي لم يفتح لها اعتمادات مسبقة حيث تسجل بالإضافية مباشره.

-وثيقة الحساب الاداري لإثبات الفائض وتحديد سقف التقديرات في الميزانية الاضافية.

-الكشوفات والوثائق الكمية والنقدية لتبرير تسجيل هوامش الزيادة على انجازات السنة المنصرمة المثبتة في تحديدات الحساب الاداري.

-الملحق 18 او الوضعية المالية لبرامج قسم التجهيز الموقوفة بتاريخ 31/12 التي تظهر بواقي انجاز برامج قسم التجهيز.

-الملحق 37 المتضمن بواقي انجاز الالتزامات.

-الملحق 40 المتضمن بواقي انجاز الاموال الخاصة.[1]

المطلب الثالث : تحليل وتطور مدى مساهمة التمويل للعجز أو الفائض في البلدية

تلعب مساهمة التمويل دورًا هامًا في تحديد عجز أو فائض البلدية. فالموارد المالية التي تحصل عليها البلدية من خلال التمويل، سواء من مصادر داخلية أو خارجية، تُستخدم لتمويل نفقاتها وتنفيذ مشاريعها. وبالتالي، فإن تحليل وتطور مدى مساهمة التمويل في عجز أو فائض البلدية يُعدّ أمرًا ضروريًا لفهم الوضع المالي للبلدية وتحديد اتجاهاتها المستقبلية.

العوامل التي تؤثر على مساهمة التمويل في عجز أو فائض البلدية:

1.العوامل الداخلية:

- **الإيرادات الذاتية:** تتضمن الضرائب والرسوم والغرامات، بالإضافة إلى إيرادات الخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين.
- **المصروفات الجارية:** تشمل رواتب الموظفين ونفقات التشغيل والصيانة.
- **المشاريع الاستثمارية:** تشمل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

2.العوامل الخارجية:

- **التمويل الحكومي:** تتضمن المنح والتحويلات من الحكومة المركزية.
- **التمويل الخارجي:** تتضمن القروض من المؤسسات المالية الدولية أو من القطاع الخاص.
- **الظروف الاقتصادية:** تؤثر على معدلات النمو والتضخم، مما يؤثر على إيرادات البلدية ونفقاتها.

تحليل تطور مساهمة التمويل في عجز أو فائض البلدية:

مقارنة إيرادات البلدية ونفقاتها:

يمكن تحليل تطور مساهمة التمويل في عجز أو فائض البلدية من خلال مقارنة إيراداتها ونفقاتها على مدار فترة زمنية محددة.

إذا كانت إيرادات البلدية أكبر من نفقاتها، فهذا يعني أن هناك فائضًا في الميزانية.

أما إذا كانت نفقات البلدية أكبر من إيراداتها، فهذا يعني أن هناك عجزًا في الميزانية.

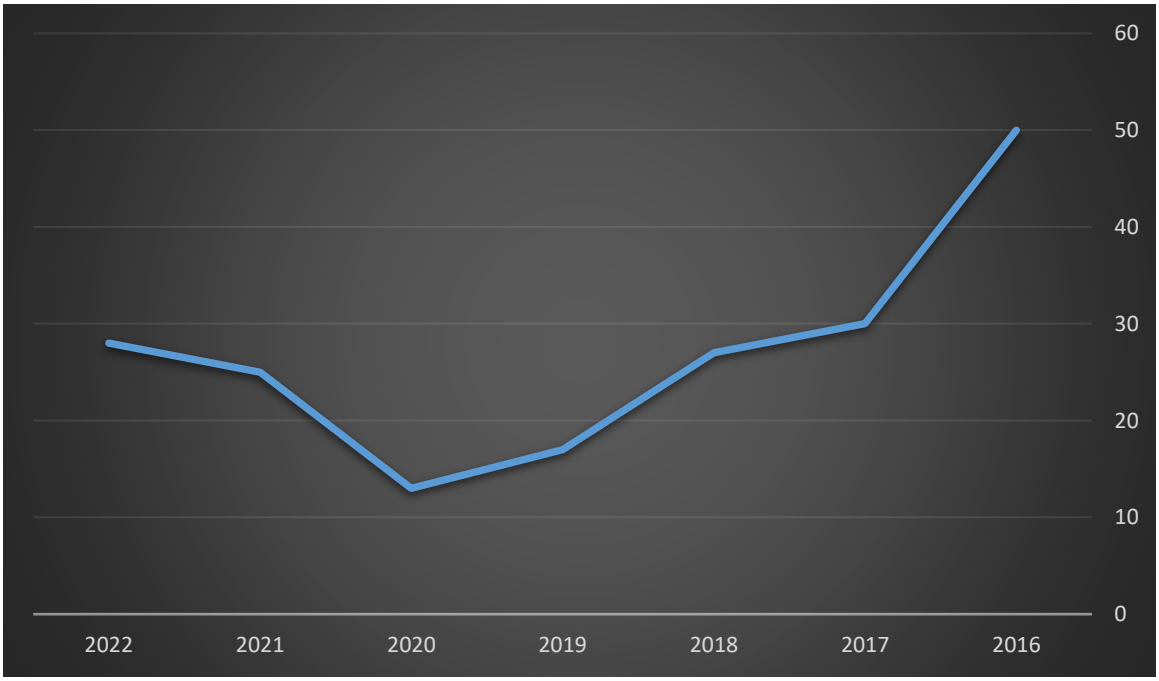
1 من اعداد الطالبة من خلال الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف قسم التسيير بلدية البيض.

الجدول (22) : الوضعية المالية لبلدية البيض خلال الفترة 2016-2022

السنة	مجموع الإيرادات التسيير	مجموع النفقات التسيير	النتيجة	الوضعية	النسبة
2016	1,367,999,203.17	716,129,678.98	651,869,524	فائض في الإيرادات	50
2017	874,336,544.81	610,140,638.35	264,195,906.81	فائض في الإيرادات	30
2018	1,021,701,554.76	740,837,035.85	280,864,518.91	فائض في الإيرادات	27
2019	899,005,508.09	743,047,194.12	155,958,313.97	فائض في الإيرادات	17
2020	770,207,720.99	664,546,527.66	105,661,193.33	فائض في الإيرادات	13
20210	1,041,456,357.65	771,055,910.64	270,400,447.01	فائض في الإيرادات	25
2022	1,367,999,203.17	982,468,277.65	385,530,925.52	فائض في الإيرادات	28

المصدر : من إعداد بالإعتماد على الحساب الإداري للبلدية

الشكل (23) : الوضعية المالية لميزانية البلدية من سنة 2016 إلى 2022 الوحدة دج



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (22)

من خلال الجدول (22) والشكل (23) رقم نلاحظ أن البلدية خلال الفترة 2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022 , كانت تسجل فائض في الميزانية وذلك نتيجة زيادة الايرادات مقارنة بالنفقات.

حيث سجلت البلدية نسبة فائض مرتفع سنة 2016 بلغت 50% ويعتبر أكبر فائض خلال السنوات الموالية 2017 – 2018 – 2019 – 2020 – 2021 – 2022 ونلاحظ أن نسبة الفائض انخفضت بشكل متقارب بين السنتين 2019 – 2020 بنسبة بلغت حوالي : 4% ونلاحظ ارتفاع نسبي خلال جائحت كورونا.

و خلال سنة 2021 إرتفع الفائض بنسبة 12%، عن السنة السابقة (2020).

أما خلال سنة 2020 فبلغت النسبة أدنى مستوياتها خلال السنوات السابقة وذلك دليل على ارتفاع النفقات في البلدية مقبل انخفاض طفيف في الايرادات.

نلاحظ خلال الجدول والمنحنى البياني أن بلدية البيض لم تسجل أي عجز في الميزانية خلال السنوات من (2016 – 2022) مع وجود فائض في هذه الفترات .

في حالة الفائض :

إذ كان هنالك فائض في ميزانية البلدية يقوم رئيس البلدية بالتصرف بالفائض كما يشاء بتقسيمه إلى عدة جمعيات ونوادي رياضية ومشاريع تنموية مثال :

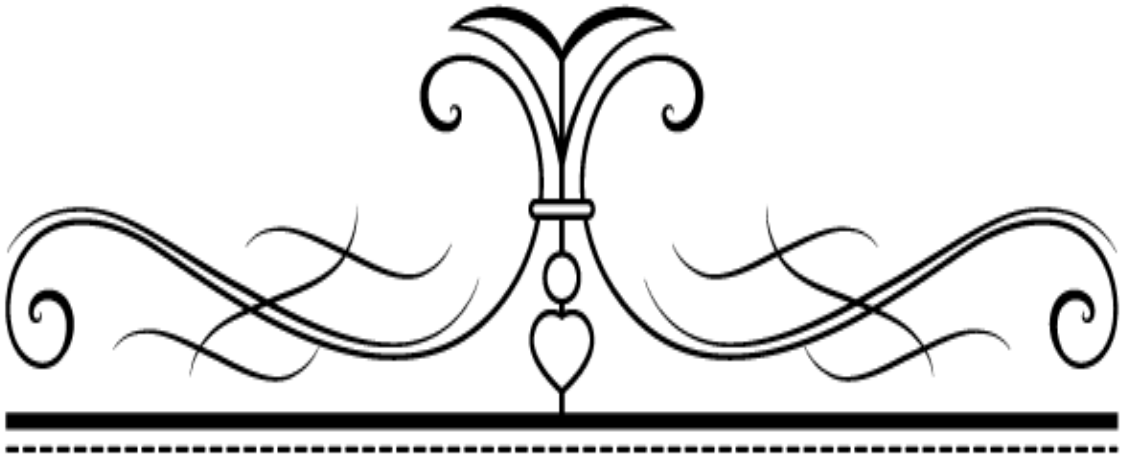
في سنة 2022 قدم السيد : بالبشير المبروك رئيس بلدية البيض إلى نادي ملولودية البيض مبلغ 1,5 مليار سنتيم.

في حالة العجز :

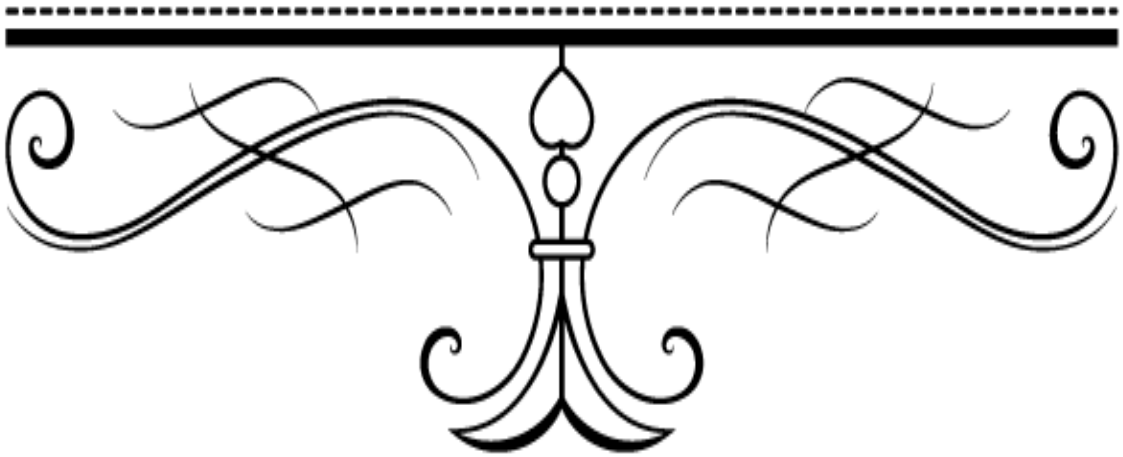
يقوم المحاسب برفع تقرير تفصيلي حول الوضعية المالية للبلدية إلى السيد رئيس البلدية وبدوره يقوم بإرسال تقرير إلى صندوق الضمان الخاص بالبلديات والولاية لطلب الإعانة وإن لم تكفي هذه الإعانة يقوم ولي الولاية بإرسال إلى وزارة الداخلية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق له في الفصل الثاني ودراسة حالة بلدية البيض والتعرف عليها وعلى هيئاتها ومصالحها وميزانيتها وتحليلها، ومعرفة إيراداتها، كما قمنا بتحليل الميزانيات الخاصة بتمويلها وإعانتها خلال الفترة (2016–2022) ودراسة نفقاتها العامة من نفقات التسيير إلى نفقات التجهيز يمكن القول أن بلدية البيض تعتمد على إعانات الدولة أولا ثم على إيراداتها بشكل كبير في تمويل نفقاتها مع وجود فائض خلال هاته الفترات وعدم تسجيل أي عجز في ميزانيتها.



خاتمة عامة



الخاتمة:

للتغلب على عجز الجماعات المحلية في التمويل، ينبغي علينا التركيز على استغلال مجموعة متنوعة من الآليات، يمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع مصادر التمويل، تعزيز القدرات الإدارية والمالية، تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، تشجيع الابتكار المالي، تعزيز المشاركة المجتمعية. من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكننا تعزيز قدرة الجماعات المحلية على تحقيق الاكتفاء المالي وتقديم الخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية بشكل فعال ومستدام.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراساتنا :

- البلدية البيض لم تقع في عجز مالي خلال فترة الممتدة من 2016 إلى 2022 وذلك لسبب :
- السياسة المتبعة في التسيير المالي.
- ترشيد النفقات.
- الدعم الحكومي.
- الموارد الذاتية.

تبرز الحاجة الماسة إلى تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز الجماعات المحلية، لما له من انعكاسات إيجابية على مختلف جوانب التنمية المحلية.

وتمكن تفعيل مصادر التمويل من:

- **تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:** مما يمنحها هامشًا أكبر في تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية دون الحاجة إلى الاعتماد الكلي على التمويل المركزي.
- **تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين:** من خلال توفير الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل.
- **خلق فرص عمل جديدة:** من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات، مما يساهم في الحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان.
- **تعزيز المشاركة المحلية:** من خلال إشراك المواطنين في عملية التخطيط والتنفيذ لمشاريع التنمية المحلية.

ولتحقيق ذلك، توصي الدراسة بمجموعة من الآليات، تشمل:

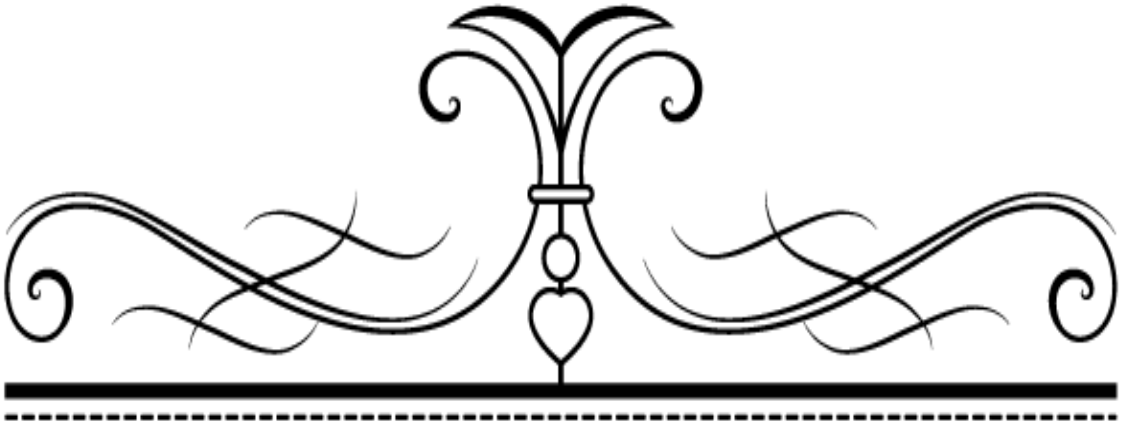
- **تنويع مصادر التمويل:** من خلال الاعتماد على مصادر تمويلية متعددة، مثل:

- **التمويل الذاتي:** من خلال تعزيز الإيرادات المحلية، مثل الضرائب والرسوم، والاستفادة من ممتلكات الجماعات المحلية.
- **التمويل الحكومي:** من خلال زيادة التحويلات المالية من الحكومة المركزية.
- **التمويل الخارجي:** من خلال الحصول على قروض أو مساعدات من المنظمات الدولية والمانحين.

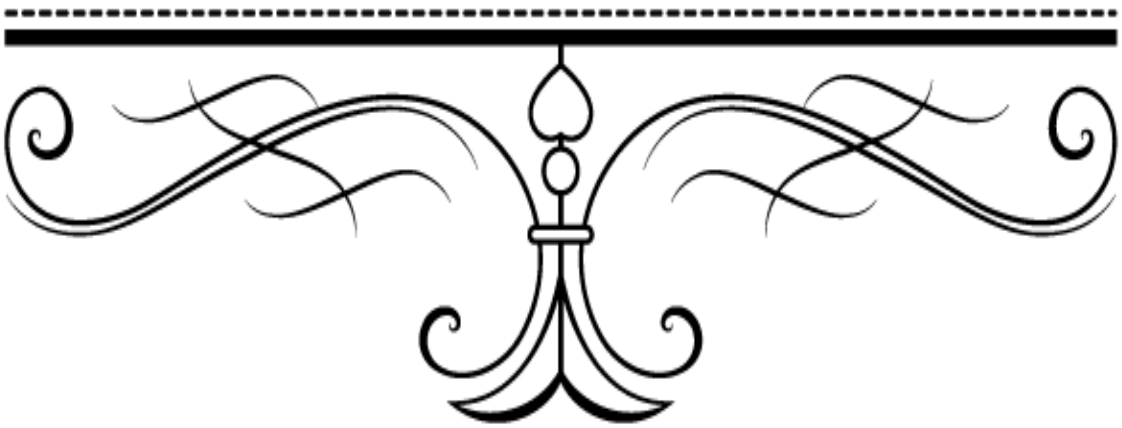
- **تحسين كفاءة الإنفاق:** من خلال ترشيد النفقات وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** من خلال تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع التنمية المحلية.
- **تطوير قدرات الكوادر البشرية:** من خلال توفير التدريب والتأهيل اللازمين لموظفي الجماعات المحلية.

إنّ تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز الجماعات المحلية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة المركزية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

من خلال العمل الجاد والتعاون المشترك، يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، البليدة : الدار الجامعية للنشر، 2015.
2. جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ط1 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، (الإسكندرية : الدار الجامعية، القسم الأول)، 2002.
4. حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ط،2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).
5. د. أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
6. شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة، وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
7. شريف رحماني، أموال البلديات الجزائرية، (الجزائر: دار القصبة للنشر)، 2003.
8. علي سعيد، عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل االسلام، دار الكتاب الحدين للطبع والنشر والتوزيع، الكويت، 1979.
9. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، ط1، (دار الحامد للنشر والتوزيع)، 2014.
10. علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، (الجزائر: دار الندى للنشر والتوزيع)، 2011.
11. علاء الدين عشي، مدخل للقانون الإداري، ط1، عين مليلة: دار الهدى، 2010.
12. عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر 3،ط، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2010.
13. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، ط،2 الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2007.
14. عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر،القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004.
15. عمر صدوق: دروس في الهيئات المحلية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
16. فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

17. محمد الصغير بعلي : المالية العامة، عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
18. محمد الصغير بعلي، دروس في المؤسسات الإدارية، عنابة: منشورات جامعة باجي المختار، 2006.
19. محمد جمال الذبيان: الوجيز في القانون الإداري، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
20. محمد صغير بعلي، التنظيم الإداري ط1، عنابة :دار العلوم للنشر والتوزيع 2002.
21. محمد صغير بعلي، الولاية في القانون الإداري الجزائري، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.
22. محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، ط1 (عنابة : دار العلوم للنشر، 2004)
23. محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر.
24. مكلكل بوزيان، الإتجاهات القانونية المعاصرة للجماعات المحلية في الجزائر، سيدي بلعباس: دار الأصول للطباعة والنشر، 2014.
25. ميثم عجام، التمويل الدولي، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
26. نسرين شريفي وآخرون، القانون، التنظيم الإداري، النشاط الإداري، ط1، الجزائر: دار بلقيس، 2014.

ثانيا: النصوص التنظيمية:

1. الأمر 95 – 27 المؤرخ في 30/12/1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82 السنة 1995.
2. أمر رقم 08 – 02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 42 27 يوليو 2008.
3. القانون 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 01 لسنة، 2012.
4. القانون 01-16، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد، 14 لسنة 2016
5. القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية، المؤرخ في 17 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العـدد، 28 لسنة 1984.
6. القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35 لسنة 1990.

7. القانون 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57 لسنة 1990.
8. القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 ينيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، لسنة 2011.
9. المرسوم 145 / 67، المؤرخ في 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، الجريدة الرسمية عدد 71، المؤرخ في 1967.
10. المرسوم التنفيذي 91/129 المؤرخ في 11 ماي 1991 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها.
11. المرسوم التنفيذي رقم 272-08 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008، الذي يحدد صالحيات المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2008.
12. المرسوم التنفيذي رقم 92/79 المؤرخ في 22 فيفري 1992، يؤهل للمفتشية العامة للمالية للتقويم االقتصادي للمؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية العدد15، 1992

رابعا: الرسائل والمذكرات

1. سعاد طيبي، الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) جامعة الجزائر : معهد الحقوق والعلوم سياسية، 2002.
2. شويح بن عثمان : دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة ابو بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
3. عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية نفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، 2012.
4. قادة احمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرة نهاية الدراسة، (الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة(، 2006.

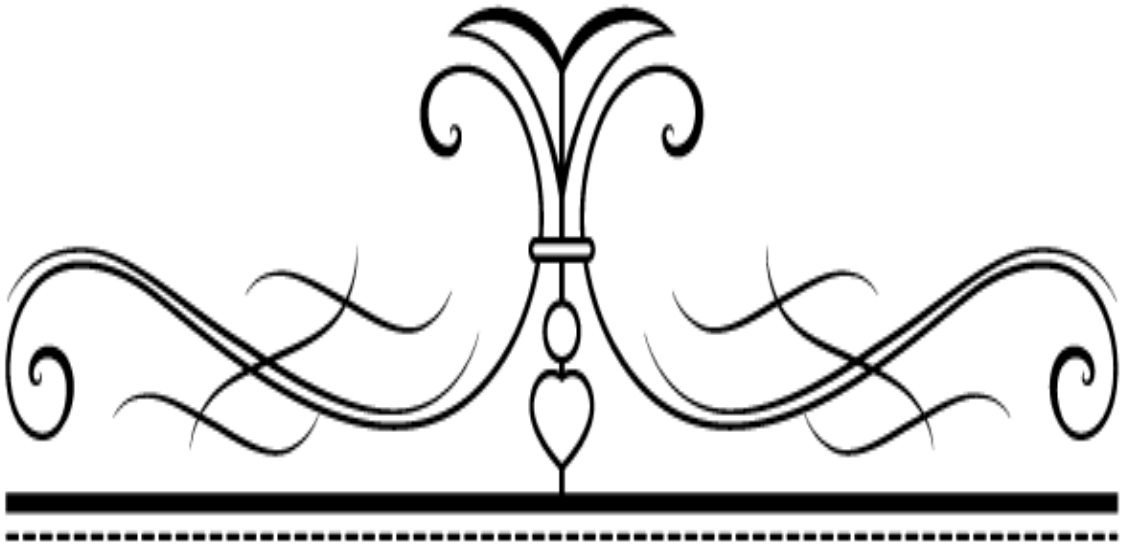
خامسا: المجلات

1. عتيق شيح، محاضرة بعنوان وثائق ميزانية الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم سياسية جامعية سعيدة، سعيدة، الجزائر، يوم 02 ديسمبر 2016.

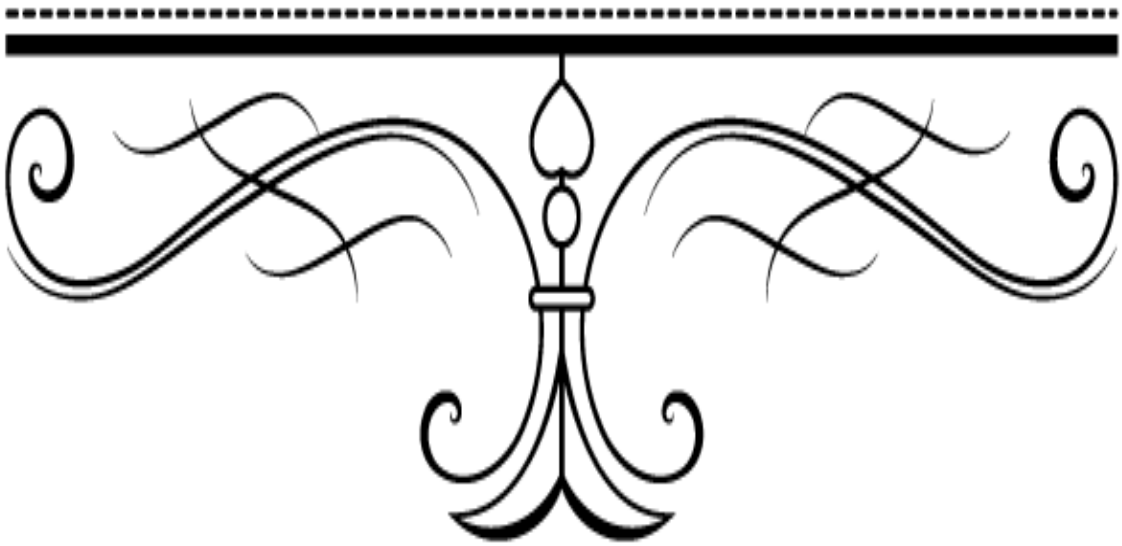
2. بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية، جامعة البليدة، بدون عدد، 2016

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. منشورات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، نشرة http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA_Ar_2012017 7.pdf ، أطلع عليه بيوم 2024/03/22 على الساعة 05:23.



الملاحق



الملاحق:

الملحق رقم (01):

05 محـــلات بحـــي لعمـــاري

الرقم	المحل	الاسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	05/04	لخضاري الزانة	2021/06/01	1080.00دج	12.960.00دج
					12.960.00 دج

04 محـــلات ب طريـــق افـــلوا

الرقم	المحل	الاسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	02/01 03/	حسني عبد الحفيظ	2021/06/07	5400.00دج	64800.00دج
02	04	شيخاوي محمد	2021/06/01	540.00دج	6480.00دج
					71280.00 دج

10 محـــلات طريـــق الرقـاصة

الرقم	المحل	الاسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	07	بوشنافة محمد	2022/07/02	540.00دج	6480.00دج
					6480.00 دج

10 محـــلات قريـــة الحـــوض

الرقم	المحل	الاسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	/02/01 03	شعشوع محمد	2022/08/01	1800.00دج	21600.00دج
02	04	بوشي عبد الله	2022/07/01	540.00دج	6480.00دج
03	05	تقيق عبدالجبار	2022/06/29	540.00 دج	6480.00دج
04	10	شعشوع اسامة	2022/06/30	540.00 دج	6480.00دج
					41.040.00دج

10محـــلات قريـــة ذراع لحمر

الرقم	المحل	الاسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	03	بوقرنافة البشير	2022/09/29	540.00 دج	6480.00دج
					6480.00 دج

الملحق رقم (02):

المحلات المهنية الحرفية سارية المفعول لسنة 2023
30محل بجوار الســـوق الاسبـــوعي

الرقم	المحل	الإسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	03	جديد مراد	2021/04/01	1.800.00دج	21.600.00 دج
01	04	ويسي كريمة	2021/04/01	1.800.00دج	21.600.00 دج
02	09	عبد العالي نعيمة	2021/06/06	1.800.00دج	21.600.00 دج
03	13	هنان سليمان	2021/06/16	4050.00دج	48.600.00 دج
04	14	مشري سعدية	2021/03/02	2.868.75دج	34.425.00 دج
05	24	جبيري احمد	2021/06/01	860.62 دج	10.327.44 دج
06	30/27	خدوم سناء	2021/01/01	6.412.50دج	76.950.00دج
07	28	فنزاري كريمة	2021/05/02	540.00دج	6.480.00 دج
08	30	حميدات الحاج	2022/06/30	540.00 دج	6.480.00 دج
					248.062.44 دج

47 محل بحـــي اولاد يحـــي

الرقم	المحل	الاسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	05	عفان سميرة	2022/07/01	1.800.00دج	21.600.00 دج
02	07	بن قمار الحبيب	2022/07/01	540.00 دج	6.480.00 دج
03	02/01	نصر الله عبد القادر	2021/06/01	1.080.00دج	12.960.00 دج
04	06	تجيني الحسين	2022/03/03	180.00دج	2.160.00دج
					43.200.00 دج

15 محـــل بحي 95 مسكـــن تساهمي

الرقم	المحل	الاسم و اللقب	تاريخ بداية العقد	الاستحقاق الشهري	الاستحقاق السنوي
01	02	مشري مبروكة	2021/04/01	1.800.00دج	21.600.00دج
02	04	عبد العالي ام خليفة	2021/06/10	180.00دج	2.160.00دج
03	05	دغم كريمة	2022/02/28	1.800.00 دج	21.600.00 دج
04	06	ديدي سمير	2022/05/04	540.00 دج	6.480.00 دج
05	08/07	مسعودي مصطفى	2022/05/30	720.00 دج	8.640.00دج
06	10/09	عابد دايم الله	2022/05/30	720.00 دج	8.640.00دج
					69.120.00 دج

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية البيض
دائرة البيض
بلدية البيض

الميزانية الأولية لسنة 2022
سجل الملاحظات
إيرادات التسيير

حسابات الميزانية			العنوان	الإعتمادات المفتوحة		ملاحظات
الباب	الباب الفرعي	المادة		الميزانية السابقة	الميزانية الأولية	
900	9009	799	ناتج استثنائي اخر	76 416,71	1,00	غرامات التأخير
900	9009	820	فائض مرحل(التسيير	155 958 313,97	0,00	
901	9011	723	اعانات الدولة و الجماعات العمومية الاخرى	53 958 127,70	86 633 982,22	اعانة خاصة بالاجور
901	9011	729	تحصيلات و إعانات و مساهمات أخرى	58 072,37	0,00	
901	9011	827	ناتج السنوات المالية السابقة	62 475,00	0,00	
902	9020	729	تحصيلات و إعانات و مساهمات أخرى	43 420,76	0,00	
902	9029	700	بيع المنتوجات و الخدمات	1 224 000,00	1 000 000,00	بيع دفاتر الشروط
902	9029	827	ناتج السنوات المالية السابقة	10 671 769,98	0,00	
903	9030	723	اعانات الدولة و الجماعات العمومية الاخرى	1 620 000,00	0,00	
903	9031	723	اعانات الدولة و الجماعات العمومية الاخرى	23 156 820,58	11 008 757,54	بالمنة من اعانة صيانة المدارس للسنة المالية (2021
904	9040	712	رسوم على الطرق و الاماكن و التوقف	19 062 411,13	12 000 000,00	حقوق رخص التعمير
904	9040	827	ناتج السنوات المالية السابقة	153 440,00	0,00	
904	9045	712	رسوم على الطرق و الاماكن و التوقف	391 020,00	200 000,00	حقوق الوضع في المحشر
904	9049	7120	ناتج سوق المواشي	32 330 000,00	32 330 000,00	تاجير سوق المواشي
904	9049	7121	ناتج سوق الملابس	6 000 000,00	6 000 000,00	تاجير سوق الملابس
904	9049	7122	ناتج سوق السيارات	2 600 000,00	2 600 000,00	تاجير سوق السيارات
904	9049	7123	ناتج سوق الخضر	0,00	1 010 000,00	تاجير سوق الخضر

صالح بلعيد
رئيس مصلحة
المالية والوسائل العامة

الملحق رقم (04):

حسابات الميزانية			العنوان	الإعتمادات المفتوحة		ملاحظات
الباب	الباب الفرعي	المادة		الميزانية السابقة	الميزانية الأولية	
90	9049	827	ناتج السنوات المالية السابقة	29 540 894,83	0,00	
91	9130	723	اعانات الدولة و الجماعات العمومية الاخرى	64 503 224,81	99 237 295,50	بالمنة من اعانة التغذية المدرسية 70
92	9209	721	المساهمة فى المساعدة الاجتماعية	23 938 020,00	0,00	
93	9310	711	تأجير العقارات و المنقولات و العتاد	1 666 957,55	4 540 680,00	تاجير الممتلكات المنتجة للمداخيل
93	9310	827	ناتج السنوات المالية السابقة	12 900 608,46	0,00	
93	9313	704	الاتاوة التابعة للمسالخ	1 658 333,30	1 300 000,00	ايجار المذبح البلدي
93	9313	827	ناتج السنوات المالية السابقة	3 153 434,34	0,00	
93	9319	827	ناتج السنوات المالية السابقة	3 566 745,94	0,00	
94	9400	760	الرسم العقاري	57 159,00	24 860,00	TAXE FONCIERE
94	9400	761	رسم التطهير	83 503,00	100 000,00	TAXE D'ASSAINISSEMENT
94	9400	827	ناتج السنوات المالية السابقة	4 854 489,33	0,00	
94	9401	762	الرسم على النشاط المهنى	144 241 928,27	158 383 732,00	LA T.A.P
94	9402	7690	الضريبة الجزافية الوحيدة	0,00	35 703 544,00	IMPOTS FORFAITARE UNIQUE I.F.U
94	9403	763	قسط البلدية من التسديد الجزافي/الضرائب على المرتبات و الاجور	337,50	0,00	
94	9407	750	الرسم على القيمة المضافة	12 127 381,04	22 525 197,00	T.V.A
94	9409	755	رسم الحفلات	12 000,00	0,00	
94	9409	7691	العائدات العقارية	2 956 107,88	4 292 760,00	REVENU FONCIER R.F
94	9409	827	ناتج السنوات المالية السابقة	2 309 409,05	0,00	
94	9410	740	منح معادلة التوزيع	195 297 500,00	106 517 472,12	بالمنة من منحة معادلة التوزيع للسنة المالية 2021 50
94	9419	749	ممنوحات اخرى	8 654 930,00	0,00	
			المجمـــوع	818 889 252,50	585 408 281,38	

مداني بلعيد
رئيس مصلحة
المالية وأملاك البلدية

الملحق رقم (05):

كشك	قرب محافظة الغابات بطريق أفلو رقم02	2023/07/02 الى 2026/07/01	13.000,00 دج	156.000,00 دج	
كشك	قرب محافظة الغابات بطريق أفلو رقم 03	2023/07/06 الى 2026/07/05	10.500,00 دج	126.000,00 دج	

جدول الأسواق الأسبوعية الى غاية سبتمبر 2023

طبيعة العقار	العنوان	عقد الإيجار	المبلغ الشهري	السنوي	ملاحظة
سوق الملابس	حي العناصـــر	2023/07/16 الى 2026/07/15	425833.33 دج	5.110.000.00 دج	مسدد الى غاي 2023/10/15
سوق السيارات	حي العناصـــر	2023/08/06 الى 2026/08/05	310833.33 دج	3.730.000.00 دج	مسدد الى غاي 2023/10/05
سوق المواشي	طريق المشرية الصغري	2022/10/20 الى 2025/10/19	2525000.00 دج	30.300.000.00 دج	مسدد الة غايا 2023/09/19

الملحق رقم (06):

جدول المحلات الادارية الى غاية سبتمبر 2023

طبيعة العقار	العنوان	عقد الإيجار	المبلغ الشهري	السنوي	ملاحظة
محل اداري بشارع الباي بوخبزة	البنك الوطني الجزائري	2023/01/01 2025/12/31	50.000,00 دج	600000,00 دج	مسـدد
محل اداري قرب مدرسة النجاح	التعاضدية الوطنية لعمال التربية	2021/01/01 2023/12/31	2.000.00دج	24000,00 دج	مسـدد

جدول المستودعات الى غاية سبتمبر 2023

طبيعة العقار	العنوان	عقد الإيجار	المبلغ الشهري	السنوي	ملاحظة
مستودعين	طريق الرقاصـة	2021/12/01 2024/11/30	24000.00 دج	288000,00 دج	مسـدد الى أوت 023!
مستـوع	حي الشهـداء	2022/01/01 2024/12/31	6000,00 دج	72000,00 دج	مسـدد

الملحق رقم (07):

الحوصلة لميزانية بلدية البرهان لسنة 2017

قسم التسيير	681 997 129,90	936 138 003,77	610 140 638,35	874 336 544,81	71 856 491,55	61 801 458,96
قسم التجهيز و الإستثمار	55 432 214,50	55 432 214,50	6 597 910,00	53 411 864,50	48 834 304,50	2 020 350,00
المجموع	737 429 344,40	991 570 218,27	616 738 548,35	927 748 409,31	120 690 796,05	63 821 808,96
85 - الفائض	254 140 873,87	0,00	311 009 860,96	0,00	0,00	56 868 987,09
مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات	991 570 218,27	991 570 218,27	927 748 409,31	927 748 409,31	120 690 796,05	120 690 796,05

الحوصلة لميزانية بلدية البرهان لسنة 2018

قسم التسيير	817 493 527,40	1 082 802 790,48	740 837 035,85	1 021 701 554,76	76 656 491,55	61 101 235,72
قسم التجهيز و الإستثمار	483 972 853,20	483 972 853,20	218 949 061,91	483 972 853,20	265 023 791,29	0,00
المجموع	1 301 466 380,60	1 566 775 643,68	959 786 097,76	1 505 674 407,96	341 680 282,84	61 101 235,72
85 - الفائض	265 309 263,08	0,00	545 888 310,20	0,00	0,00	280 579 047,12
مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات	1 566 775 643,68	1 566 775 643,68	1 505 674 407,96	1 505 674 407,96	341 680 282,84	341 680 282,84

الملحق رقم (08):

الحوصلة لميزانية بلدية البرهان لسنة 2019

قسم التسيير	771 419 544,64	966 218 775,02	743 047 194,12	899 005 508,09	28 372 350,52	67 213 266,93
قسم التجهيز و الإستثمار	437 012 059,91	437 012 059,91	206 162 954,29	437 012 059,91	230 849 105,62	0,00
المجموع	1 208 431 604,55	1 403 230 834,93	949 210 148,41	1 336 017 568,00	259 221 456,14	67 213 266,93
85 - الفائض	194 799 230,38	0,00	386 807 419,59	0,00	0,00	192 008 189,21
مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات	1 403 230 834,93	1 403 230 834,93	1 336 017 568,00	1 336 017 568,00	259 221 456,14	259 221 456,14

الحوصلة لميزانية بلدية البرهان لسنة 2020

قسم التسيير	669 346 527,66	864 593 233,95	664 546 527,66	770 207 720,99	4 800 000,00	94 385 512,96
قسم التجهيز و الإستثمار	490 167 248,28	490 167 248,28	289 659 827,76	490 167 248,28	200 507 420,52	0,00
المجموع	1 159 513 775,94	1 354 760 482,23	954 206 355,42	1 260 374 969,27	205 307 420,52	94 385 512,96
85 - الفائض	195 246 706,29	0,00	306 168 613,85	0,00	0,00	110 921 907,56
مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات	1 354 760 482,23	1 354 760 482,23	1 260 374 969,27	1 260 374 969,27	205 307 420,52	205 307 420,52

الملحق رقم (09):

الحوصلة لمديرية الإدارة المحلية لسنة 2021

قسم التسيير	778 836 152,12	1 121 257 237,72	771 055 910,64	1 041 456 357,65	7 780 241,48	79 800 880,07
قسم التجهيز و الإستثمار	425 940 238,56	425 940 238,56	207 802 288,87	425 940 238,56	218 137 949,69	0,00
المجموع	1 204 776 390,68	1 547 197 476,28	978 858 199,51	1 467 396 596,21	225 918 191,17	79 800 880,07
85- الفائض	342 421 085,60	0,00	488 538 396,70	0,00	0,00	146 117 311,10
مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات	1 547 197 476,28	1 547 197 476,28	1 467 396 596,21	1 467 396 596,21	225 918 191,17	225 918 191,17